الدرس الدلالي في التراث العربي
كتب " فقه اللغة " نموذجا
دراسة تحليلية نقدية

دكتور/ أشرف عبد البديع عبد الكريم

كلية دار العلوم . جامعة المنيا

جمهورية مصر العربية

١ / ٠ : الإطار العام :

١ / ١ : موضوع الدراسة :

لم يكن مفروضا علي بشكل مباشر، أو هكذا فرض علي أن أكتب في هذا الموضوع حين اختارت كلية دار العلوم الموقرة (العلوم الإسلامية والعربية وقضايا الإعجاز في القرآن والسنة بين التراث والمعاصرة) موضوعا لمؤتمرها الدولي السنوي الثالث، فآثرت ألا أورط نفسي في موضوع لست له أهلا، أو هو مني أعلى قدرا، فاخترت شيئا يسيرا من قضية تشغلني منذ زمن بعيد، وكتبت حولها هذه الرؤية التي رأيت . أو هكذا خيل لي . أنها بحاجة إلى إعادة النظر ورجع البصر . وهو موضوع فيما أظن محتاج إلى قدر كبير جدا من التنبه الخاطف؛ لأنه ينظر إلى مادة قديمة، أو إلى مادة عولجت في زمن غبر وانقضى بمنهجية مختلفة عن تلك التي ننظر إليها اليوم، وهو اختلاف على قدر من الخطورة؛ لأن النصوص القديمة حمالة للأوجه، غير رادة التأويلات المتباينة من منظورات مختلفة، ومن ثم نكون على حذر حين التعامل مع مثل هذه النصوص؛خشية التقول والتزيد وتحميلها ما لا تطيق .

إذن، يحاول هذا البحث التعرف على المعالجة الدلالية في كتب " فقه اللغة "، وكيف كان أصحاب هذه المصنفات يتعاملون مع الدلالة / المعنى ؟، وما وقعها في هذا الصنف من هذه الدراسة ؟، ولا يتسنى ذلك إلا بعرض ما تحتوي عليه هذه المؤلفات كاملة غير منقوصة، ثم استخلاص الجوانب الدلالية الموجودة فيها .

ومن هنا، أخذت أعيد النظر في كتب الدرس الدلالي؛ ومنه تاريخ علم الدلالة؛ وقد وجدت عجبا، وإن تعجب، فالعجب كل العجب، أنني لم أقف على كتاب بلسان عربي مبين، يؤرخ للدرس الدلالي في التراث العربي = وما أقصده ليست الدراسة المتأنية؛ وإنما أعني أن يولي الباحث وجهته تلقاء بيان استعمال مصطلح الدلالة / المعنى، وكيف بدأ في ثنايا المعالجة ثم ظهر وبان ، وما تتطلبه أمور البحث، مما يستدعي النظر إلى أن صار علما قائما بذاته؛ إذ وجدت الدراسات الغربية سبقتنا في تقديم التأريخ الفعلي لظهور هذا العلم لديهم، وحين بدا في خاطري هذا النوع في الدراسات العربية، لم أجده شيئا مرضيا، ولم أجد الاهتمام به يضاهي قدر الدراسات الغربية .وحينئذ أخذت أرجع البصر، وفي إرجاع البصر إناة، وفي الإناة خير ، إن شاء الله ، في مثل هذا الموضوع من باب سد الذرائع، خلت أو هكذا خيل لي أولا، أن بحثا بهذا الحجم، يمكن أن يسد هذا الفراغ، بيد أنه سرعان ما ذهب الأمر عني؛ إذ مصنفات العربية التراثية متنوعة ومختلفة، وعالج كل اتجاه الموضوع بشكل ينماز عما عولج به في المؤلفات الأخرى، وقد أدت هذه الرؤية إلى تعدد النظر إلى الموضوع، غير أن السمة المشتركة بينها، أنها عالجته بشكل غير منظم، ونظرت إليه من وجوه عدة، ولما كان الأمر كذلك، كان من الصعوبة بمكان أن يتناول بحث بهذا الحجم كل المصنفات التراثية التي عالجت الجانب الدلالي، وهو يشتمل على جوانب كثيرة ومتنوعة منها : البلاغية والتفسيرية واللغوية، واللغوية◌ متشعبة طرائق قددا منها النحوية الخالصة، واللغوية الصرفة، ومنها كتب فقه اللغة، وتباينت فيما بينها في طرق العرض وآليات التحليل . ومن ثم فإن التعرض لمثل هذا الموضوع، يحتاج إلى دراسات مخلصة، ومن ثم استقر الرأي عندي أن أركز على مصنفات اتجاه واحد من هذه الكتابات .

إذن، اهتمت أن الدراسات العربية القديمة بشكل واضح بالدلالة، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن كما هو عليه علم اللغة الآن، بيد أن هذه الرؤية تدل بشكل أو بآخر على وعيهم الكامل بدوره في فهم التراكيب اللغوية :على أن هذا النقص والتقصير في دراسة علم الدلالة، يمكن التجاوز عنه إذا أخذنا في الحسبان طول العهد بيننا وبينهم، الذي شهد حركة التأليف والبحث في هذا المجال، وما يتصف به هذا الزمن من حرمان أو نقص في أدوات الدرس العلمي وطرائق النظر فيه، هذا إلى أن

غزارة المادة التي أتوا بها في هذا الباب، وتنوع المسائل والقضايا التي حفلت بها آثارهم وأعمالهم الجليلة تشهد لهم بالبراعة وسعة الأفق والإلمام بكل الجوانب اللغوية للسان العربي [١].

ونشير إلي أن كل هذه العلوم، تناولت الدلالة من الزوايا التي تقع في دائرة اهتمامها، ومن هنا عالجوا قضايا مختلفة ومتنوعة لا يجمع بينها جامع واحد، ولا منهج علمي تدرس من خلاله، إلا أن الذي يمكن قوله إن مثل هذا التنوع في المعالجة أعطى ثراء في التفكير من خلال تعدد الأفكار المطروحة في البيئات المختلفة . وعلى هدى من هذه الرؤية لا يمكن التعرض لهذه الاتجاهات في التراث العربي في بحث صغير بهذا الحجم، وإنما يحتاج الأمر إلى عدد من الأبحاث تمثل سلسلة من الدراسات المتكاملة؛ تغطي جانبا، أراه يحتاج إلي فضل بيان والتعرض لمثل هذه القضية بالأبحاث المنفصلة فيه شئ من الإناة؛ لأن اعتماد هذا الجانب على قراءة متأنية أكثر من اعتماده على الجمع والتحصيل، يحتاج إلى قراءة واعية واستخلاص ما ليس موجودا بشكل صريح، دون الاهتمام بعرض الموضوعات = بمعنى أن هذا العمل يحتاج دقة في العرض واستخلاص مما هو وارد بين السطور، ومن ثم فالأفضل أن نحاول اختبار هذه الرؤية لدى أصحاب اتجاه واحد من هذه الاتجاهات = أعني ذلك الصنف من الدراسة الذي أطلقوا عليه" فقه اللغة "، وموضوعه عند العرب لم يكن موضوعا محددا واضحا، وإنما هي موضوعات شتى، تتصل أحيانا بمباحث لغوية عامة وأكثر الأحيان بموضوعات خاصة باللغة العربية وحدها على المستويات : الصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية، يضاف إلى ذلك غيبة منهج واضح تدرس من خلاله هذه الموضوعات، وإنما هي ملاحظات على استعمالات لغوية توضح كيف ينتظم الكلام العربي، وكيف يقنن أبناء العربية الخلص في الكلام، وكل ذلك لهدف ديني وتعليمي؛ هو فهم القرآن الكريم والسنة النبوية وتعليم أصحاب الصناعة الكتابة، كيف يستخدمون المفردات والتراكيب العربية وتنوعها طبقا لخصائص العربية [٢] ؟. ونحاول أن نركز على ما يقدم رؤية واضحة في بيان الجوانب الدلالية والمنطلقات الفكرية التي انطلقوا منها في هذه التقسيمات .

---

[١] د. كمال بشر : دراسات في علم المعنى (السمانتيك) ص ٦٩، ٧٠ .

[٢] د. حلمي خليل : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ٢١، ٢٢ .

ومما يجب التنويه به أن مصطلح " الدلالة أو المعنى "كانا مستعملين في التراث العربي، ومنها كتب " فقه اللغة "، على أنهما ليس سواء من حيث الورود؛ فقد ورد مصطلح المعنى بشكل أكثر ترددا في كتب التراث عامة، وكتب " فقه اللغة " بشكل خاص . على أنني ألاحظ أن مصطلح الدلالة كان غالبا وأكثر شيوعا لدى ابن جني في " الخصائص " [١]، مقارنة بما هو وارد في الكتب الأخرى التي تمثل مادة الدراسة = حيث ذكر أنه تكرر (٣٠) مرة . كما نشير أيضا إلى أن مصطلح الدلالة الأكثر استعمالا لدى المحدثين من الباحثين في الدرس اللغوي، خلافا لما أشرنا إليه لدى القدماء، ويبدو أن السبب أن الدراسات العربية أكثر تأثرا بالدراسات الغربية، مقارنة بالدراسات العربية القديمة، خاصة أن مصطلح الدلالة مستورد من الدراسات الغربية، وهو ترجمة لمصطلح Semantics الإنجليزي المنقول في الأصل عن المصطلح الفرنسي La Semantiqu[*]ومن ثم نرى الدراسات العربية المعاصرة أكثر ميولا لاستعمال هذا المصطلح من مصطلح المعنى، وإن كان هذا الأخير ما زال مستعملا، ولكنه عكس المصطلح الأول، وبالتالي نرى الأمر معكوسا في استعمال المصطلحين بين القدماء والمحدثين، فالقدماء فضلوا استعمال مصطلح المعنى، بينما المحدثون فضلوا مصطلح الدلالة، ولكل أسبابه في هذا التفضيل وعلى هذا الأساس،فقد آثرنا استعمال مصطلح الدلالة تمشيا مع الدراسات اللغوية الحديثة، وجعلناه عنوانا لهذا البحث .

---

[١] بناء على الإحصاء الذي أجراه د. صبحي الفقي في (مصطلح المعنى في كتاب سيبويه ص٢٧٣)، وقد أعيدت هذه الملاحظة فيما بعد؛ نظرا لطبيعة التحليل .

[*] فضل د.كمال بشر مصطلح المعنى كمكافئ للمصطلح، وقد عربه في عنوان الكتاب المعتمد في هذا البحث، وهي ترجمة درج عليها بعض الباحثين في المراوحة بين المصطلحين، وإن كان مصطلح المعنى يفارق مصطلح الدلالة في الإنجليزية، وهما ليسا مترادفين، كما هي الحال في العربية، وأرى أن اختيار د. بشر يتكئ على مادة تراثية، حين كان هو الاستعمال السائد في الدراسات القديمة حسب ما أورد د. الفقي ص٢٧٣ (مرجع ورد أعلاه)، وقد راوح د. السعران بين المصطلحين ، ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٢٥٩، ٢٦١ ، على سبيل التمثيل.

١ / ٢ : أسباب اختيار البحث :

١ . أن الدراسات العربية في هذا المجال فقيرة، خلافا لما عليه الدراسات الغربية التي حاولت التأريخ لبداية استعمال مصطلح الدلالة / المعنى في الفكر اللغوي لديهم، وهو ما لم يلتفت إليه أحد من الباحثين، على الرغم من أهميته .

٢ . لم نجد أحدا من اللغويين العرب المحدثين . على الرغم من كثرة الدراسات◌ اللغوية العربية التي تصدر . تعرض لهذا الموضوع بالدراسة، لا في رسالة تضم جوانب الموضوع، أو في عدد من الأبحاث التي تغطي جوانبه .

٣ . الاقتصار على كتب " فقه اللغة " يعطي دقة في الاستظهار، ومن هنا نستطيع أن نغطي جوانبه بشكل واضح، يتيح لنا التعمق في جوانبه وعرضه بشكل مقبول .

٤. على الرغم من كثرة الدراسات اللغوية الحديثة حول " فقه اللغة "، إلا أنها لم تؤرخ لتاريخ الدلالة أو لمعنى، وإن كان بعضها أشار إلى شيء يسير .

وجدير هذا الموضوع ببحث حقيقي؛ لأنه يفيدنا من ناحيتين، الأولى : أن هذا الموضوع له ارتباط وثيق بربط الحاضر بالماضي؛ لأن الدراسات الحديثة إن لم يكن لها تراث تالد، لن يكون لها حاضر ناضر . الثانية : أن هذا الموضوع فيه جلاء لجوانب الدرس الدلالي في التراث، وبالتالي فيه إنصاف للدراسات العربية القديمة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية التي تفرق الدراسات الحديثة عن الدراسات القديمة، ومن هنا فيه إظهار للجوانب الدلالية في التراث العربي، وعلى هدى من هذه الرؤية ففيه خدمة للغة القرآن الكريم، ومن ثم فيه خدمة للدين الذي تمثله لغة القرآن الكريم .

١ / ٣ : مادة البحث :

يعتمد هذا البحث على مادة أساسية◌ من مؤلفات فقه اللغة القديمة والحديثة، ومن ثم فإن مصادر البحث تأتي في نوعين : تراثية وحديثة = فأما التراثية، فقد أشرت إليها في التقسيم بالمصنفات المباشرة = وأعني بها كتب فقه اللغة التي تحمل عنوان (فقه اللغة) مثل كتاب الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي، وأما المصنفات غير المباشرة = فهي التي تعالج قضايا فقه اللغة، غير أنها لا تحمل عنوان (فقه اللغة)، مثل

" الخصائص " لابن جني، و " المزهر " للسيوطي . وهذا هو الشق الأول من النوعين المعالجين، وأما النوع الثاني، فهي المصنفات الحديثة في (فقه اللغة)، وهي كثيرة ومتنوعة، ولم أعتن منها إلا بمصنف د. علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة)؛ نظرا لأنه أول كتاب حديث يحمل هذا العنوان، ولما كان قد اعتبر أن هذا المصنف بمثابة الجزء الثاني من مؤلفه الأول (علم اللغة)، فقد اعتبرنا المصنفين مصنفا واحدا، ومن هنا اعتمدنا عليهما من هذا المنطلق .

١ / ٤ : منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على القراءة المتأنية للكتب مادة الدراسة، ومحاولة استخلاص منهجية الدرس الدلالي التي يعمل من خلالها أصحاب هذه المؤلفات، ومن ثم فهو منهج وصفي تحليلي .

١ / ٥ : أهداف البحث :

١. يهدف إلى محاولة قراءة مصنفات " فقه اللغة " ورصد ما فيها من جوانب دلالية، وكيف أنه وجد، وإن كان بشكل مختلف عما هو عليه في الدراسات اللغوية الحديثة .

٢. رصد الفروق التاريخية والآليات المنهجية التي كان القدماء يعملون من خلالها، وبالتالي نتبين الفروق التاريخية بين عمل القدماء وعمل المحدثين؛ الذي أدى بكل منهم أن يتعامل مع الدلالة بهذا الشكل الذي نتعرض له .

٣ . يهدف البحث إلى تقديم صورة كلية لتلك المصنفات المعروفة بـ " فقه اللغة " وعرض مادتها العلمية؛ ليتسنى لنا استخلاص موقع الدرس الدلالي فيها .

١ / ٦ : الدراسات السابقة :

ذكرت في أسباب اختيار الدراسة أن الدراسات العربية في هذا الباب فقيرة، خلافا لما عليه في الدراسات الغربية، وبالتالي يحاول هذا البحث أن يعرض لهذا الموضوع في محاولة لسد جزء من فراغ في المكتبة العربية، كما أرجو أن نكمله في بحوث تالية، أو أن يأتي أحد من الباحثين لسد هذه القضية في بحث أو بحوث تالية، وبهذا ربما ينبه هذا البحث الباحثين إلى التعرض للدرس الدلالي في التراث العربي، وكفى به سببا .

تجدر الإشارة إلى أن هنالك دراسة، أنجزها د.صبحي إبراهيم الفقي، المنشورة في مجلة علوم اللغة بعنوان " مصطلح المعنى في كتاب سيبويه " [*]، وإن عالج القضية بشكل مخالف لما نطمح إليه = إذ انصب عمله على كيفية تعامل سيبويه مع مصطلح المعنى في كتابه، وبالتالي عالج المعنى من الناحية النحوية ودوره في التراكيب وعدد الورود والمعاني التي يشتمل عليها مصطلح المعنى أو الدلالات التي يخرج إليها، ومن هنا فإنه يحاول أن يرصد المعاني التي يخرج إليها مصطلح المعنى في كتاب سيبويه فقط، ولم يحاول .كما هو واضح ـ تتبع تطور استعمال المصطلح في التراث النحوي مثلا، وبناء على هذا، فإن جوانب الاختلاف ظاهرة وبادية بين عمل الباحث الفاضل، وما نصبو إلى تحقيقه .

كما أن دراسة أخرى بعنوان " الدرس الدلالي في خصائص ابن جني " للدكتور أحمد سليمان ياقوت، نشرة دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، والكتاب على صغر حجمه، يلفت النظر إلى قضية ذات خطر كبير، خاصة في تلك الكتب التي تمثل مادة الدراسة، وعلى الرغم من أهميته، غير أنني حين أتيح لي الاطلاع عليه مؤخرا، وجدت أمرين ـ لا ثالث لهما ـ على طرفي نقيض، الأول : أن هنالك اشتراكا تاما بين المادة التي اتكئ عليها هذا البحث، وما اعتمدت عليه هنا في بعض جوانبه . الثاني : حينما اطلعت عليه، وعلى الرغم مما عرض له من قضايا ذات صلة بالدرس الدلالي، إلا أن ما عرضت له أو حاولت أن أقدمه هنا من رؤية يفارق ما صنعه شيخي الكريم، على الرغم من أن النصوص التي اعتمد عليها كلانا تكاد تكون واحدة، إلا أن النظر إلى هذه النصوص كان مختلفا؛ فقد تناول في بحثه اثنتا عشر قضية دلالية، فإذا ما حذفنا القضية الأولى بقيت إحدى عشرة قضية : اللفظ دليل المعنى، العلاقة بين اللفظ ومدلوله،الدلالات وأنواعها، تدرج اللغة وتطور الدلالة، سياق الحال، اللامساس، الحقول الدلالية، دلالة الحروف، اللفظ والدلالة الدلالة المجازية .

والذي لا أشك فيه ـ ولا يشك فيه أحد ـ أن أستاذنا قرأ كتاب " الخصائص "كاملا غير منقوص، ودقق النظر في النصوص .كما أن المعالجة تدل دلالة قطعية على أن الدرس الدلالي الحديث ظاهر لا ريب، وقد أجهد نفسه في تطبيق هذه الرؤية المعاصرة على كتاب ابن جني ـ وهو

[*] نشر هذا البحث في العدد (٣٥) العدد الثالث، ٢٠٠٦ .

توجه حاولت ألا يكون مقصدي إلا في أمور يسيرة، كلما دعت الحاجة، وكان مطلبا ضروريا . وهو في هذا الاجتهاد ندت عنه بعض القضايا التي أراها بحاجة إلى المحاورة بين الشيخ وتلميذه (على ما سيرد بفضل مناقشة وبيان عند ابن جني)، وعلى الرغم من ذلك فإنني اجتهدت أو هكذا ظننت أن رؤيتي في النظر إلى نصوص ابن جني الدلالية مفارقة، عن نظرة أستاذي، والإجابة عنها تتطلب بيانا لا بد منه (ينظر : ٢ / ٢ / ١من البحث) .

بقيت دراسة ثالثة لا بد من التنويه بها بعنوان " معالجة المعنى في التراث الفكري العربي " للدكتور خالد عبد الرؤوف الجبر، المنشورة بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٩٠، ربيع ٢٠٠٥، ص ص ١٠١ : ١٥٨، التي تصدرها جامعة الكويت .

وأوقن يقينا تاما، لا أشك فيه، أن العنوان يكاد يشير من بين جنباته إلى جوانب المعالجة، ومن ثم فهو صادق على ما يطرحه البحث من معالجة = إذ نلاحظ أن بنيته تنصب صبا على تقديم رؤية التراث البلاغي والنقدي في التعامل مع قضية المعنى، وقد جره هذا إلى التعرض لمفهوم النص والمعنى، والفرق بين المعنى والدلالة = أن مفهوم المعنى : يرتبط بقصد المبدع، أما الدلالة فمرتبطة بفهم المتلقي (ص ١١٤) وقد أدت رؤيته إلى ثبات المعنى وتغير الدلالة (ص ١١٨)، ثم درج على مناقشة قضية التفسير (ص ١٢٨) والتأويل وجماليات المعنى ولذة الكشف (ص ١٣٨) . وهذا قدر كاف في الدلالة على أن البحث يعنى في المقام الأول بالجانب البلاغي والنقدي، وهو طرح يفرقه عما يطمح إليه هذا البحث إلى تقديمه من حيث المادة المعالجة وآليات البحث والهدف .

هذه هي الدراسات التي حصلت عليها، فربما كانت هنالك دراسة في هذا الباب لم اطلع عليها، فحسبي أني أخلصت النية صادقة في البحث، وهذا حدود علمي (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) الإسراء / ٨٥ .

بقي علي أن أشير إلى أن قضية الدلالة / المعنى عند القدماء أخذت طرائق مختلفة من الباحثين المحدثين، فمنهم من ناقشها تحت : عنوان اللفظ والمعنى، وآخر تحت : النحو والدلالة، وثالث تحت : معنى المعنى ... إلخ، وقد احتاج كل إلى فضل بحث وتأمل في التراث العربي .

من أجل ذلك، أستطيع أن أقول وأنا مطمئن كل الاطمئنان، إن معالجة قضايا هذا البحث، على النحو الذي سيرد عليه (بعد عرض الإطار العام) يختلف اختلافا ملحوظا عن الدراسات التي

عرضت لموضوع الدلالة في التراث العربي، ومرد هذا الاختلاف، يرجع إلى اختلاف الأهداف المتباينة بين ما نسعى إلى تحقيقه (ينظر : ١ / ١ من البحث) وما سعت إليه تلك الدراسات التي قامت حول بيان الجانب الدلالي / المعنى في التراث العربي بعامة، وكتب " فقه اللغة " بخاصة .

وعندي أن هذا البحث يثير قضايا كثيرة، يمكن تقسيمها ومعالجتها من خلال التصورات التالية :

١ / ٠ : الإطار العام :

١/ ١ : موضوع البحث .

١ / ٢ : أسباب اختيار الموضوع .

١ / ٣ : مادة الدراسة .

١ / ٤ : منهج الدراسة .

١ / ٥ : الدراسات السابقة .

٢ / ٠ : قضايا البحث :

٢/ ١ : الدرس الدلالي في كتب " فقه اللغة " التراثية :

٢ / ١ / ٠ : الدرس الدلالي في المصنفات المباشرة :

٢/ ١ / ١ : الدرس الدلالي في الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها

٢ / ١ / ١ / ١ : فاتحة :

٢ / ١ / ١ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية .

٢ / ١ / ١ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي .

٢ / ١ / ٢ : الدرس الدلالي في فقه اللغة وسر العربية للثعالبي :

٢ / ١ / ٢ / ١ : فاتحة .

٢ / ١ / ٢ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية .

٢ / ١ / ٢ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي .

٢/ ٢ / ٠ : الدرس الدلالي في المصنفات غير المباشرة :

٢ / ٢ / ١ : الدرس الدلالي في الخصائص لابن جني :

٢ / ٢ / ١ / ١ : فاتحة .

٢ / ٢ / ١ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية .

٢ / ٢ / ١ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي .

٢ / ٢ / ٢ : الدرس الدلالي في المزهر للسيوطي :

٢ / ٢ / ٢ / ١ : فاتحة .

٢ / ٢ / ٢ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية .

٢ / ٢ / ٢ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي .

٢ / ٢ : الدرس الدلالي في كتب " فقه اللغة " المعاصرة :

٢ / ٢ / ٠ : الدرس الدلالي في " فقه اللغة " للدكتور وافي نموذجا :

٢ / ٢ / ١ : فاتحة .

٢ / ٢ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية .

٢ / ٢ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي .

٣ / ٠ : كلمة خاتمة .

٤ / ٠ : المراجع .

وعلى هذا الانتظام والاتساق الوارد أعلاه، سوف تعالج جوانب البحث، ولما كانت الملاحظات الواردة أعلاه، تمثل الإطار العام، ومن ثم أشرع في معالجة الجانب الآخر (قضايا البحث) . وهذه القضايا متداخلة متشابكة، ومن صواب الرأي أن يحاول المرء أن يوضح مواضع الفصل بين كل قضية وقضية؛ لأن هذا الفصل بينها خليق أن يضئ الطريق وييسر السبيل ويعين على تصور كل قضية منفردة، تمهيدا للتصور العام الناتج عن مجموع تصور هذه القضايا منفردة تصورا صحيحا أو قريبا منه . إذن، كان طرح معالجة قضايا البحث على هذه الشاكلة، أو على هذا التصور له ما يسنده ويعضده من أسانيد البحث .

٢ / ٠ : قضايا البحث :

٢ / ١ : الدرس الدلالي في كتب " فقه اللغة " التراثية :

٢ / ١ / ٠ : الدرس الدلالي في المصنفات المباشرة :

مهاد :

تذكر كتب التأريخ لهذا الاتجاه أن كتابي " الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها " تأليف أحمد بن فارس، المتوفى **٣٩٥** هـ، و" فقه اللغة وأسرار العربية " تأليف الثعالبي، المتوفى **٤٣٠** هـ، هما أقدم كتابين في هذا الاتجاه، كما أضاف البعض الآخر كتابين آخرين، وإن كانا لا يحملان العنوان ذاته، وهما كتاب " الخصائص "، لابن جني، المتوفى **٣٩٥** هـ، وكتاب " المزهر في علوم اللغة وأنواعها " للسيوطي (المتوفى **٩١١** هـ)، على أنهما، وإن كانا لا يحملان العنوان ذاته، إلا أن الموضوعات التي اشتملا عليها تدل دلالة واضحة على أن المقصود بالعنوان، موضوعات " فقه اللغة " التي اشتمل عليها المصنفان السابقان، وإن صاحباها قد ضنا بهذا العنوان للدلالة على هذا النوع من الدراسة اللغوية .

إلا أن شيئا يمكن استخلاصه من تلك العناوين بشكل ضمني، إذا كنا قد استخلصنا أن " الخصائص " و " المزهر " يقعان ضمنا في إطار هذا الاتجاه، فإن كتاب " المزهر " يشير من طرف خفي ـ من حيث العنوان ـ إلى الدراسة اللغوية التي كانت تنحوها هذه المصنفات في معالجة قضايا اللغة، التي تعد امتدادا مباشرا للدراسات اللغوية الحديثة، ففي العنوان إضافة إلى " المزهر " في علوم اللغة وأنواعها "، وفي ذلك ما يشير إلى أن الدراسات اللغوية في تلك الحقبة كانت تنحو هذا النحو من الدراسة، وأن هذا الكتاب يمثلها بشكل صريح . على أية حال، فإننا سنعتبرها تمثل الدراسات اللغوية في التراث العربي، ناهيك عن الدراسات اللغوية الحديثة التي قامت حول هذه المؤلفات، تقيم وتقنن مقارنة بينها في الجوانب الأخرى .

٢ / ١ / ١: الدرس الدلالي في الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها :

٢ / ١ / ١ / ١ : فاتحة :

قسمه ابن فارس قسمين، الأول : تحدث عن قضايا لغوية عامة؛ لغة العرب أتوقيف هي أم اصطلاح؟، والكلام عن الخط العربي وأول من كتب به، وأنها أفضل اللغات واختلاف لغات العرب وأفصحها ومذمومها والاحتجاج بها وهل لها قياس؟، وانتهاء الخلاف ومراتب الكلام ووضوحه، وما اختصت به العرب . ويمثل هذا القسم الأول الذي تحدث فيه عن قضايا عامة [*] .

أما الباب الثاني، فهو باب الأسباب الإسلامية، وهو ما يستحق إشارة خاصة، وهو من أبواب القسم الأول، وأهميته ترجع إلى نقطتين . تنبه لهما ابن فارس من موقف اللغة في المجتمع الإنساني . الأولى : أن اللغة تتطور مع أسباب حياة الإنسان...الثانية : أن هناك لغة اصطلاحية خاصة بموضوعات تدرس غير اللغة العامة، ويسمي اللغة الاصطلاحية اللغة الصناعية [١]. أما الباب الثالث، فهو باب " الشعر"، وخلاصة القول . فيما أورده ابن فارس . إن عنوان كتابه يشير إلى نوعين من الدراسة، الأول : فقه للغة . الثاني : سنن العرب في كلامها . ومهما يكن من أمر، فإنه يمكن تصنيف مادة كتاب ابن فارس على النحو التالي :

١. مسائل عامة : في حياة اللغة وتطورها؛ تحدث فيها عن نشأة اللغة، وأفضلية العربية، ولهجاتها ... إلخ . على النحو الذي أظهرته أعلاه .

٢ . مسائل صوتية : نرى بعضها في الجزء الثاني الذي خصصه لدراسة الحروف، وإن كان كثير منه مندرجا تحت المسائل النحوية على الطريقة التي قدمها ابن هشام في " المغني " بعد ذلك .

٣ . مسائل صرفية : وهي مسائل منتثرة هنا وهناك، وبخاصة في باب الحروف ...إلخ .

٤ . مسائل نحوية : مثل حديثه عن أقسام الكلام وباب الحروف .

---

[*] تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنني لا أعتني بذكر تفاصيل أبواب هذا الكتاب والكتب الأخرى التي نعرض لها، إلا بقدر ما يفيدنا في بيان الجوانب الدلالية التي يشتمل عليها؛ لمحاولة استخلاص الأسس الدلالية العامة لهذه المصنفات .

[١] د. محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ٤٣، ٤٤، وثمة حديث موسع له حول هذه الجوانب .

٥ . مسائل دلالية : مثل باب " معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء "، غير أن مسائله موزعة في أبواب مختلفة من الكتاب .

٦ . مسائل أسلوبية: يمكن تلمسها في أكثر من موضع مثل باب "الخصائص " وباب "الإفراط" .

٧ . مسائل بلاغية : تشمل أبواب البلاغة العربية بفروعها الثلاثة، مثل حديثه عن الكناية والاعتراض والإيماء والتعريض ... إلخ [١].

ويمكن استخلاص عدد من الملاحظ تتعلق بالدرس الدلالي، نوردها على سنة الاختصار فيما يلي :

١ . أن الجوانب العامة التي تتعلق بنشأة اللغة، أتوقيف هي أم اصطلاح ؟ وأفضلية العربية على غيرها من اللغات ... إلخ هذه الموضوعات التي كانت تمثل عنصرا أساسيا في مثل هذه المؤلفات . على أن البحث اللغوي الحديث، قد رفض هذه النوعية من الدراسة، كأفضلية لغة على أخرى، مما هو متداول في هذه المصنفات .

٢ . تداخل هذه الموضوعات في هذا الصنف، فقد اشتملت المسائل على فروع مختلفة من جوانب البحث في اللغة، كاشتماله على جوانب : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وبلاغية وأسلوبية . وإن كان هناك تداخل بين البحث البلاغي والبحث الأسلوبي على ما يرى البعض[*] .

٣ . يمكن اعتبار كتاب " فقه اللغة " جامعا لعدد من الطوائف المختلفة التي درست جوانب مختلفة من اللغة العربية، بناء على الملاحظة التي وردت أعلاه، وفي ذلك عدم فصل . في هذا النوع من الدراسة اللغوية . بين هذه الطوائف المختلفة، التي مثلت كل طائفة منها . فيما بعد . نوعا قائما بذاته .

٤. من الملاحظ أن هذه المستويات المختلفة التي اشتمل عليها كتاب ابن فارس، تدرس جوانب دلالية بشكل أو بآخر، كما سنلاحظ ذلك فيما بعد (ينظر : ٢ / ١ / ١ / ٣ من البحث) .

---

[١] ينظر حول ذلك د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ٤٥ : ٤٧ .

[*] يستخلص هذا الرأي مما قدمه د. وافي، وما نعتمد عليهم في هذا البحث، على ما يأتي بيانه في مناقشة مصنفيه فيما يلي من البحث .

٥ . أن الجوانب الدلالية التي اشتمل عليها الكتاب، لم تأت في موضع واحد، ووردت متفرقة حسب الأبواب التي عرض لها، وإن كان قد خصص شيئا يسيرا لدراسة جوانب دلالية دراسة مباشرة مثل : باب العموم والخصوص .

٦ . لم يكن ابن فارس يقصر دراسته على مستوى معين من الدراسة، وبالتالي اشتملت على مستويات مختلفة من الدرس الدلالي التي اشتملت عليها كل طائفة، وإن اختلفت هذه الجوانب الدلالية من طائفة إلى أخرى .

٧ . أن هذه الطوائف المختلفة التي اشتمل عليها كتاب ابن فارس جاءت مجملة في عمومها، آخذة من كل طائفة بطرف، وبالتالي لم يشتمل على جوانب كل هذه الطوائف، ويدل على ذلك ما ذكرناه من تقسيم لجوانب هذا الكتاب، والإشارات التي وردت في ذلك التقسيم .

٨ . أن الكتاب ـ على سنة السابقين ـ كأمثال سيبويه في " الكتاب " لم يكن يفرق بين معالجة هذه المستويات المختلفة، بل يعتبرها كلا واحدا، لا يجوز الفصل بينها، إلا في حالات خاصة . وإن كان هنالك تمايز بين دراسة سيبويه في الكتاب، ودراسة ابن فارس في " فقه اللغة "، وإن كانت جوانب المقاربة بينهما أوضح وأبلج إلى حد ما .

٩. أن عدم الفصل بين هذه الجوانب المختلفة في دراسة اللغة تتفق مع ما توصلت إليه اللسانيات = أن التفريق بين هذه الجوانب، إنما هو تفريق شكلي، تقتضيه جوانب الدراسة، ولا يجوز الفصل بين جانبي اللغة؛ أعني أن أحد جانبي اللغة مادي، والجانب الآخر معنوي، أو ما أوردته كتب البلاغة فيما تلا ذلك، من معالجة جانب اللفظ أو الشكل أوالقالب منفردا، والآخر : دراسة المحتوى أو المعنى، أو حسب تعبير دوسوسير من أن أحد جانبي اللغة يختص بدراسة الدال، والجانب الآخر يختص بدراسة المدلول .

١٠ . أن ابن فارس في كل دراسته وفي معالجة جزئياته، لم تنفصل دراسة الجوانب الدلالية عن دراسة الجوانب الشكلية، وهو نهج تأثر فيه بنهج سيبويه على ما أوردناه أعلاه، وعلى ما سيرد في مناقشة الجوانب الدلالية وموقعها في هذه المصنفات التراثية .

٢ / ١ / ١ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية :

نقرر ـ بناء على ما أورده ابن فارس ـ أنه جعل قسما من كتابه يشتمل على معجم خاص، اختاره من العربية، إضافة إلى ما ذكرناه من أقسام أخرى، وبالتالي أتيح لكتابه فيما أرى، أن يشتمل على ما لم يشتمل عليه كتاب مثله = وما أقصده أن كتابه اشتمل على جوانب : صوتية وصرفية ونحوية وبلاغية وأسلوبية ، إضافة إلى قسم آخر= أعني القسم الخاص بالمعجم، وهو بهذا القسم أتيح له أن يقدم تصورا مقبولا ومعقولا في الدرس الدلالي .

على أن الملاحظ أن حجم الكتاب ليس بالاتساع الذي يمكنه من دراسة العربية؛ لأنه لا يمكن لشخص أن يحيط بكل جوانبها، ومن هنا اشتمل مصنفه على مستويات متنوعة، إلا أنه أخذ من كل مستوى أبوابا محددة، وليس كل أبواب هذه الفروع المختلفة . على أية حال، فإن هذا المصنف قد اشتمل على ما لم يشتمل عليه غيره من المصنفات العربية الأخرى؛ لأنه جعل المعجم قسما خاصا، وبالتالي ذكر الأنواع المختلفة التي تشتمل على دراسة الدلالة، فإذا كانت الطوائف المختلفة للعربية تشتمل صراحة أو ضمنا على دراسة جوانب دلالية، إلا أنها في المعجم أكثر وضوحا وظهورا من الفروع الأخرى؛ لأن وظيفة المعجم دراسة معاني الكلمات العامة، وبناء على ذلك فالجانب الدلالي أساسي، خلافا للجوانب الأخرى التي تمثل الدلالة جزءا من المعنى العام، وتتكاتف هذه العناصر اللغوية المختلفة في بيان المعنى العام للتركيب . وتجعل هذه الصفة ـ اشتماله على معجم خاص ـ منه سمة فارقة تميزه عن المستويات الأخرى الخاصة بدراسة العربية .

كنت قد ذكرت أن الكتب القديمة التي حملت اسم " فقه اللغة "كتابين، لابن فارس والثعالبي، وهذان الكتابان عندي من الأهمية بمكان، بحيث يشكلان سمة أساسية في هذه الطائفة من الدراسات اللسانية القديمة، لاشتمال كل منهما على معجم خاص، وبهذه الرؤية اكتمل لهما ما لم يكتمل لغيرهما من الطوائف الأخرى .

ويبدو أن المستويات اللغوية الأخرى، لم تشتمل على دراسة المعجم؛ لأن دراستها خاصة بمعاني الألفاظ العامة، وما يقدمونه؛ إنما يعني في الأساس باستخلاص المعاني الدلالية من السياقات المختلفة، والمعجم وإن كان يعنى بالمعاني، فالمعاني في المعجم خاصة بالألفاظ فقط، خلافا

للمعاني داخل التركيب . وربما يكون هذا التصور مقبولا ومعقولا، على ما سنبينه فيما يلي من جوانب المعالجة (ينظر :٢ / ١ / ١ / ٣ من البحث) .

وينبغي أن نشير إلى أن " باب الأسباب الإسلامية " من الأبواب التي يمكن أن تكون نموذجا على مدى فهم ابن فارس للتغيرات الدلالية التي تطرأ على معاني الألفاظ، وهي رؤية تأخذ في الحسبان الجانب الاجتماعي، وهي تتفق مع توصل إليه علم اللغة، على ما نستظهره في موضع آخر من البحث (ينظر :٢ / ١ / ١ / ٣ من البحث) .

يقول ابن فارس في الباب السابق : كان العرب في الجاهلية على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم . فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت . فعفى الآخر الأول، وشغل القوم ـ بعد المغاورات والتجارات وتطلب الأرباح والكدح للمعاش في رحلة الشتاء والصيف، وبعد الإغرام بالصيد والمعاقرة والمياسرة ـ بتلاوة الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه في دين الله عز وجل وحفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع اجتهادهم في مجاهدة أعداء الإسلام [١].

وهذا النص ذو أهمية على ضوء التصور اللغوي المعاصر؛ لأنه يأخذ في الحسبان الظروف الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، ودورها في التحولات اللغوية، أو أن هذا الجانب من مظاهر التغير الدلالي التي تطرأ على الألفاظ والتراكيب، وهي من باب تخصيص الدلالة أو تضييقها، وإن كان ابن فارس لم يشر إلى ذلك صراحة، أو أن مضمون كلامه يشير إلى مدى فهمه الأسباب التي تؤدي إلى التغير الدلالي، وإن كان لم يشر إلى ما تمخضت عنه الدراسات في هذا الاتجاه فيما بعد، على ما سنرى فيما بعد عند السيوطي في (ينظر : ٢ / ٢ / ٢ : من البحث) .

على أن بابا آخر " باب انتهاء الخلاف في اللغات " [٢] يدل بوضوح على قسم آخر درج علماء اللغة عليه واستقر الرأي عليه، بأن اللغة الواحدة تنقسم إلى لهجات، بل أن أبناء الوطن

---

[١] ابن فارس : الصاحبي ص٧٨ .

[٢] ينظر : السابق ص٦٧، ٦٨ .

الواحد تنقسم لغتهم إلى لهجات، وهذه الاختلاف اللهجي، يؤدي بشكل أو بآخر إلى الاختلاف الدلالي، وهو أمر استقر الرأي فيه على تقسيم اللهجة الواحدة إلى عدد من اللهجات، وهذا أمر قد قرره المحققون من الدارسين، على ما نلاحظ من تلك الدراسات التي أقيمت حول اللهجات العربية المختلفة، سواء في مصر أم في خارجها، وهي أكثر من أن تحصى في هذا الاتجاه .

بدأ هذا الاتجاه أول ما بدأ على يد دوسوسير، حين فرق تفريقا مبينا بين دراسة اللغة من الناحية التاريخية التي كانت قائمة قبل مجيئه، وبين الدراسة التاريخية التي تعني بدراسة الكلمة الواحدة دراسة طولية من حيث التغيرات التي تطرأ عليها، ومن حيث اشتقاقها، أو ما يحلو لبعض الباحثين أن يطلقوا علي Etymology بـ " علم تاريخ الكلمات وأصولها *، وبين المنهج الوصفي الذي كان لدوسوسير فضل في ابتكاره، عنى به أن تدرس اللغة في فترة زمنية معينة وفي مكان محدد، وهي رؤية منهجية، لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ .

وقد لقي هذا المنهج استحسانا وقبولا لدى الباحث الإنجليزي فيرث، ومن ثم انتقل إلى الباحثين العرب الذين تتلمذوا على يديه؛ ومن هنا رأينا دراسة اللهجات على بينة من هذا المنهج، على ما أشرنا إليه أعلاه . إذن، كان ابن فارس مقرا باختلاف اللهجات على أساس الاختلاف المكاني، وهو أمر أقرته الدراسات اللغوية الحديثة . على أن هذا الاستخلاص يمكن التسمح به إذا أخذنا في الاعتبار أنه لم ينص على ذلك نصا صريحا؛ وإنما جاءت إشارته بما تشبه الملاحظات المنتشرة هنا وهناك دون ترتيب يلم شملها، ويجمع المتشابه بمتشابه في صعيد واحد، كما فعلت الدراسات اللغوية الحديثة، بيد أن هذا شئ يمكن التجوز فيه إذا ما أخذنا الفروق التاريخية وما طرأ على المناهج اللغوية من تطور في أساليبها .

يلاحظ أن باب " القول على لغة العرب هل لها قياس ؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟ " الملاحظ أنه يدل دلالة واضحة على أنه من النوع المعجمي الذي يوضح معني الكلمة اللغوي، وأن اللغة ظاهرة اجتماعية تتغير بتغير الزمن = وإذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية، ومن ابتداع الإنسان واختراعه، ومن ثم فإن الإنسان يستطيع أن يضيف إليها، كما كان الحال، حينما أضاف

---

* هي رؤية د. كمال بشر بـ " علم تاريخ الكلمات وأصولها "، ينظر : دراسات في علم المعنى ص٣٢ . وقد ترجمه د. محمود السعران بـ " الاشتقاق التاريخي "، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص٢٩٢.

العرب هذه المعاني التي نتعامل بها اليوم، وبالتالي نستطيع أن نضيف إليها حسب ما تقتضيه الحاجة، غير أن العنوان الذي ذكره يشترط أن تكون هذا الإضافات على سنن العرب في كلامها من حيث الصرف والوزن والتركيب، وهذه رؤية أقرها مجمع اللغة العربية .ويبدو أن الجوانب العامة حول نشأة اللغة، أتوقيف أم اصطلاح ؟ التي عرض لها في صدر كتابه، أنه يميل إلى أن اللغة توقيف، وليست اصطلاحا، وقد أدت هذه الرؤية إلى أن يقول : وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن [١].

على أن الجانب الاجتماعي نال عناية ابن فارس؛ إذ يؤكد على أن اللغة ظاهرة اجتماعية. . وفي هذا توكيد لما أوردنا أعلاه . وهي من بناة أفكاره، ومن هنا فهي كالعادات والتقاليد، وهي أقرب العادات إلى الإنسان، وعلى بينة من هذه الرؤية يقول : إن اللغة تؤخذ اللغة اعتيادا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات .وتؤخذ تلقنا من ملقن . وتؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون [٢]. ويمكن أن نضيف إلى هذا النوع " باب القول في الاحتجاج باللغة العربية " يقول ابن فارس : لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه، إذا كان التنازع في اسم أو صفة أو شئ مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة ومجاز، أو ما أشبه ذلك، مما يجئ في كتابنا هذا إن شاء الله [٣].

ونشير إلى ما نؤكد ما أوردناه ، أن رؤية ابن فارس تقر بوجود اللهجات أو أن ما نذكره الآن، يمكن أن يندرج في إطار علم اللغة الاجتماعي، ففي " باب اللغات المذمومة " نجد حديثا عن اللهجات العربية غير الفصيحة، ومن هنا نراه يذكر العنعنة، والكشكشة، والكسكسة ....إلخ [٤] .

أما ما نجده مبثوثا في مواضع أخرى، مثل حديثه عن " باب القول في اختلاف لغات العرب[٥] " و " باب انتهاء الخلاف في اللغات " [٦]، فإن هذا يدخل في إطار الدراسة الصوتية بشكل

---

[١] ابن فارس : الصاحبي ص ٥٧ .

[٢] السابق ص ٤٨ .

[٣] السابق ص٤٩ .

[٤] السابق ص٣٥ : ٤٠ .

من الأشكال، مع الأخذ في الاعتبار المفارقة في المعالجة، وإن كان هذا لا يمنع من وجود قواسم مشتركة بين المعالجتين .على أن الملاحظة التي بودنا الإشارة إليها فيما يتعلق بالجانب المعجمي عند ابن فارس، أن هذا المعجم، إنما ينماز بعدد من الميزات التي تفرقه عن المعاجم المتخصصة من عدد من الوجوه، نوجزها في عدد من النقاط على سبيل الاختصار :

الأولى : أن هذا المعجم يقسمه ابن فارس إلى أبواب خاصة = فقسم القول على الحروف المفردة الدالة على المعنى، وهو ينقسم إلى باب الكلام في حروف المعنى، وباب معاني الكلام؛ وهو ينقسم إلى عدد من الأبواب البلاغية المختلفة والنحوية . الثانية : أن معالجة هذا الحروف ـ وما ذكرناه أعلاه ـ إنما يتم بمعالجة وعرض مختلف عما هي عليه في المعاجم التقليدية، ذلك أن معالجته ـ من خلال الاستقراء الأولي لمادة الكتاب ـ تقترب بشكل كبير، خاصة في تناوله لباب الحروف من معالجة كتب حروف المعاني أو معاني الحروف للزجاج والرماني والمرادي، وبناء على ذلك ، فإن معالجته للجانب المعجمي ـ وإن اتفق مع المعجم بشكل عام ـ إلا أن طرق المعالجة تظهر الافتراق بين الاثنين . الثالثة : أن المعاجم التقليدية تبدو بترتيب خاص، حسب القافية ...الخ، وهو نهج مفارق لما استعمله ابن فارس في كتابه . الرابعة : أن معجم ابن فارس اختار عينات، ولم يحص كل الحروف أو الأسماء كاملة في اللغة، كما هو معتاد في المعاجم اللغوية .وربما يكون .كما أشرت إلى ذلك ـ صنيع ابن فارس لهذا النهج، حيث أراد أن يكون مؤلفه جامعا لعلوم العربية، على ما سنستظهره في نهاية البحث .

أما الأبواب البلاغية فواضحة في : باب الاستعارة والحذف والاختصار (الصاحبي ص٣٣٤ وما بعدها) والتكرار (الصاحبي ص٣٤١ وما بعدها)، وباب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع (الصاحبي ص٣٥٣ وما بعدها)، وباب تحويل الخطاب من الغائب إلى الشاهد (الصاحبي ص٣٥٦ وما بعدها)، وباب أمر الواحد بلفظ الاثنين (الصاحبي ص٣٣٦٣ وما بعدها)، وباب المفعول يأتي بلفظ الفاعل (الصاحبي ص٣٦٦ وما بعدها) باب التوهم والإيهام (الصاحبي ص٣٧٧ وما بعدها)، وباب الاعتراض والإيماء (الصاحبي ص٣١٤ وما بعدها)، وباب الكناية (الصاحبي ص٤٣٩ وما بعدها) بالإضافة إلى الأبواب البلاغية الأخرى . وينبغي أن أشير إلى أن

---

[٥] السابق ص ٢٨ : ٣٢ .

[٦] السابق ص ٦٦، ٦٧ .

هذه الأبواب التي عرضت لها ليست إلا بعضا من كل، وهو ما يمثل تصورا معقولا لمعالجة الجوانب البلاغية في كتابه .

إلا أن الذي يؤخذ على هذه المعالجة أن الجوانب البلاغية لم تأت في باب واحد، أو في صعيد واحد يضمها عنوان واضح، يجمع شملها ويلم شتاتها، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الرؤية لا تؤثر على المعالجة العامة، ولا تنقص من قدرها، فإن لم شتاتها والجمع بينها أمر ميسور، وربما نستطيع أن نرجع ذلك إلى أن هذا المصنف جاء في وقت مبكر، ولم تكن العلوم العربية قد انفصل بعضها عن بعض، على ما نجد ذلك واضحا لدى لسيبويه .

أما الأبواب النحوية، فهي أوضح من أن تستوضح؛ إذ جاءت على شاكلة الأبواب البلاغية، فنجد ذلك مبثوثا في " باب القول في حقيقة الكلام " ويتفرع عنه أقسام الكلام = فتناول من خلال ذلك باب الفعل والحرف وأجناس الأسماء والنعت، وباب معاني أبنية الأفعال في الأغلب، وباب التقديم والتأخير، وباب إضافة الفعل إلى من وقع به ذلك الفعل، وباب الشرط، وباب الفصل بين الفعل والنعت . هذا لما تتضمنه الأبواب النحوية في الكتاب، وهناك أبواب أخرى لم نذكرها، لكنها كما في الأبواب البلاغية وردت في مواضع متفرقة من مصنفه .

وإذا كان الكتاب قد جمع بين معالجة الجوانب اللغوية بمعناها العام، كما عرض لها ابن فارس، إلا أن الذي نلاحظه، أنه لم يستعمل مصطلح الدلالة، واستعمل بدلا منه مصطلح المعنى أو المعاني في مواضع متفرقة، سواء في الجوانب الصوتية أم الصرفية أم النحوية أم البلاغية أم حتى المعجمية، وهو في كل هذه الموضوعات لا تنفصل معالجة الجوانب الدلالية عن الجوانب اللفظية . وشأن ابن فارس شأن كل القدماء في استعمال مصطلح المعنى بمشتقاته المختلفة، بمعنى الدلالة، والملاحظ أن كل القدماء بشكل عام يفضلون استعمال مصطلح " المعنى " بدلا من مصطلح " الدلالة " وإن ورد مصطلح الدلالة في مواضع يسيرة *. وقد لاحظت حتى الآن من الدراسة ـ دون أن أجري إحصاء ـ مدى تحقق تلك الملاحظة التي ذكرها د. الفقي، وهي رؤية أولية حتى الآن .

---

* أشار د. صبحي إبراهيم الفقي إلى أن القدماء كانوا يفضلون مصطلح المعنى أو المعاني بصيغه ومشتقاته المختلفة، وقد أجرى بهذا الخصوص إحصاء، ينظر (مصطلح المعنى في كتاب سيبويه ص ٢٧٣ وما بعدها) .

وبناء على ذلك تتبلور رؤية ابن فارس بشكل كبير أنه لم يخصص جانبا معينا لدراسة المعنى . باستثناء المعجم الخاص الذي ورد غير مباشر في تحديده للمعنى، وإن كنت أرى أنه الفرع الأول لدراسة المعني بمعنى من المعاني، خلافا للفروع الأخرى. وآخر لدراسة جانب : الصوت والصرف والنحو البلاغة، وإنما جاءت هذه الفروع المختلفة متداخلة متشابكة بشكل يصعب معه الفصل في كثير من الأحيان، إلا أن الذي بقي واضحا = أن عنصر المعنى ظل قائما في هذه الفروع المختلفة جميعا .وهذه رؤية يمكن أن نشير إليها على أنها تتفق في جوانبها مع ما توصلت إليه اللسانيات في عدد من الجوانب، وتختلف معها في جوانب أخرى، ونحاول في السطور التالية أن نستبين تلك الرؤية الموجزة بقدر من التحليل والتفسير .

أولا :جوانب الافتراق :

عدم اعتبار علم الصوت مقدمة لعلم الصرف، وأن كل علم من علوم اللغة، يعد تمهيدا للعلم الذي يليه، ومن هنا رأينا عدم الفصل بين هذه العلوم اللغوية المختلفة، بل العكس، فقد أضاف علوما أخرى؛ كالبلاغة التي ربما قامت رؤيته على أنه لا يمكن الفصل بينها في أغلب الأحيان، أو أن هذه العلوم لتقدم العهد، لم تكن قد انفصل بعضها عن الآخر، كما وردت الإشارة إلى ذلك سلفا .

وقد أدت هذه الرؤية إلى تداخل العلوم فيما بينها، فجاء علم الصرف وعلم الصوت متداخلين إلى حد يصعب معه الفصل في كثير من الأحيان، وعلوم البلاغة مع علم النحو، كل ذلك مع دراسة جوانب المعنى بشكل أو بآخر، وبناء على ذلك، جاء علم المعنى موزعا على هذه العلوم المختلفة . هذه الرؤية سوف تبدو بوضوح وبشكل قوي، حينما تنفصل علوم العربية إلى أقسامها الأخيرة / النهائية التي استقرت عليها في القرن الخامس تقريبا، ونؤكد هذه الرؤية بما أورده الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، حين أفرد كتابا في علم المعاني (الدلائل) وآخر في علم البيان (الأسرار) . على أن كل قضايا علم له سهمة بشكل يتفاوت بين العلوم العربية في جلاء جانب من جوانب المعنى .

على أن اللسانيات الحديثة لم تسلك هذا المسلك، ولم تسر عليه في فترتها التاريخية، وإنما أخذت بمبدأ التطور وانفصلت العلوم العربية فيما بعد، وصار بعد أن كان مثل كتاب ابن فارس،

يضم هذه العلوم العربية المختلفة، صارت فيما بعد علوما عدة، وأصبح لكل منها مهامه المنوطة به، لا يتعدها إلى سواه من العلوم الأخرى، وهكذا صارت علوم البلاغة لها دور محدد، تتكاتف مع علوم العربية الأخرى قي بيان المعني وتوضيحه .

وعلى الرغم من أن علوم العربية ـ كما هي الحال عند ابن فارس ـ خرجت من رحم واحد، باعتبار هذه العلوم تقدم بيانا للمعنى، إلا أنها حين نحت نحوا مختلفا، بدأت تتشكل لهذه العلوم سماتها المائزة ليس من حيث المنهج فحسب، وإنما كذلك من حيث التناول والعرض والمناقشة، وقد أدت هذه الرؤية بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى اختلاف المناهج والطرق والآليات التي تعالج هذه الطوائف المختلفة من علوم العربية .

فما يرضى عنه اللغويون من مناهج البحث، لا يكاد يسيغه البلاغيون والعكس، وربما ارتضى البلاغيون منهجا، لا يكاد اللغوي يسيغه، وما قضية اللفظ والمعنى في البلاغة العربية إلا مثالا يحتذي، فقد عالج البلاغيون قضية اللفظ منفصلة عن قضية المعنى، وهي رؤية لا تستسيغها مناهج البحث اللغوي الحديث، غير أنها في البلاغة راسخة، بل هي من تقاليدها ومن الأمور المتبعة لدى علمائها .

وهي قضية ربما تجرنا إلى عدم رضى اللغويين؛ لأنها تؤدي إلى منهج يرفضه اللغويون المعاصرون، وهو التفريق بين جانبين من جوانب اللغة بشكل عام، قضية اللفظ وقضية المعنى = وهذا يعني أن أحد جانبي اللغة مادي والآخر معنوي، وهذا يعني صراحة أو ضمنا، أنه يمكننا أن نفرق بين جانبي اللغة، أو أنه يمكن أن نعالج جانب اللفظ منفردا وجانب المعنى منفردا، وهي قضية يرفضها البحث اللغوي بكل أبعادها؛ لأنها تعني أن أحد جانبي اللغة مادي، والآخر معنوي، ويمكن التفريق بينهما، وهذا غير ممكن ولا يجوز .

وثمة قضية أخرى تتعلق بتقسيم الجوانب اللغوية، فالدراسات العربية القديمة، مزجت بين الجوانب اللغوية المختلفة، بمعناها الواسع، كما هو وارد لدى ابن فارس، في حين فصلت الدراسات اللغوية الحديثة فصلا مؤقتا من أجل الدراسة، ومن ثم جاءت مستويات أقسام الدراسة اللسانية الحديثة، وبدأت بالوحدات اللغوية الأصغر؛ فبدأت : بالأصوات، ثم بالصرف، ثم بالتركيب والمعجم والدلالة، وهكذا، فإن كل علم يقدم سهمة خاصة في الدرس الدلالي؛ لنصل في نهاية الأمر إلى ما

يمكن أن نطلق عليه علم المعنى الكلي = وهو نتيجة علم المعنى الجزئي الناتج من المستويات المختلفة الواردة أعلاه، وبالتالي فإن هذا المعنى الجزئي الخاص بالمستويات اللغوية، إنما يكمل كل منهما جزءا = أو أن كل فرع من فروع الدراسات اللغوية الحديثة يعد مقدمة وتمهيدا لجانب المعنى ومكملا للمستوى اللغوي الذي يليه، وهكذا نصل إلى ما أطلق عليه عبد القاهر الجرجاني النظم أو نظرية العلاقات بين التراكيب (معاني النحو) . على أن بعض الباحثين يرون أن هذه النظرية ليست من ابتكار عبد القاهر وحده، حيث نقل فحواها مما ورد لدى ابن جني، وبالتالي فإن القاضي عبد الجبار والجرجاني قد أفادا مما ورد عند ابن جني في هذا الجانب، ومن هنا فإن أصل نظرية النظم لغوية قبل أن تكون بلاغية، وعقد مقارنة بين ما أورده ابن جني والجرجاني والقاضي عبد الجبار[١] .على أنني أضيف شيئا آخر، يتعلق بإفادة البلاغيين من اللغويين، وبخاصة عبد القاهر في المعاني الإضافية أو معنى المعنى، وهي رؤية أرى أن الجرجاني أفاد مما أورده ابن جني في الخصائص .

وعلى الرغم من أن الدراسات العربية القديمة التي نحت هذا المنحى، لم تشتمل على مادة معجمية، فإن هذا يجعل لهذا النوع من الدراسة سمة تميزه عن غيره من المصنفات الأخرى من الدراسات العربية، غير أن الدراسات النحوية .كما نجد ذلك في كتاب سيبويه ـ نهجت نهجها مختلفا، وربما كانوا يرون أن مكان الدراسة المعجمية، ليس في الدراسة اللغوية بمعناها الواسع، خاصة أن أستاذه الخليل بن أحمد خصص معجما منفردا لدراسة المعجم، وعلى الرغم من الاشتراك في عدد من الجوانب، كاشتمال كل منهما على دراسة المعنى بوجه من الوجوه، إلا أن الجوانب اللغوية تعتمد على ـ ما ذكرناه أعلاه ـ أنها وحدة متكاملة، لا يمكن أن ينفصل أحدها عن الآخر .أما علم المعجم فيهتم بدراسة المعنى أيضا، إلا أنه يعنى أول ما يعنى بدراسة المعاني العامة للكلمات، وإن كانت العناصر اللغوية تعتمد على الجوانب السياقية، وهو عنصر مهم ومكمل من جوانب تكميل المعنى، أما المعنى المعجمي، فلا يأخذ بذلك، وإن اعتمد عليه في بعض الأحيان = لأنه قد يؤول إلى التعميم

---

[١] عقد د. أحمد سليمان ياقوت في كتابه " دراسات نحوية في خصائص ابن جني " الفصل الرابع بعنوان " الصلة بين النحو وغيره من العلوم العربية " وأقام ثمة مقارنة بين معالجة عبد القاهر لما سمي " معاني النحو " والقاضي عبد الجبار من جهة، وبين عبد القاهر من جهة ثانية، وكيف أن عبد القاهر تأثر تاثرا مباشرا بما ورد عند ابن جني، بل نقل فصولا بكاملها عنه، ينظر : ص ١٩٩ : ٢١٦ (مرجع ورد أعلاه) .

والانطمار، في حين أن علم الدلالة بالمفهوم الواسع والدقيق المعاني فيه متجددة، وتأخذ في الحسبان المعاني والدلالات المأخوذة من السياقات الحية .

إذن، وردت المعالجة لدى القدماء مشتملة على عدد من الفروع اللغوية المختلفة التي لم تكن قد تمخضت عن تلك الفروع التي هي معروفة لدينا الآن، وعلى أساس من هذه الرؤية، وردت لدى ابن فارس، التي ربما تكون قائمة على أساس الجمع بين هذه العناصر اللغوية التي تمثل عناصرها كلا متكاملا، وأن الفصل بين جوانب هذه العناصر، لا يؤدي إلا إلى الإخلال بجوانب هذا النوع من الدراسة .

وعلى الرغم من الاتفاق العام بين معالجة الجوانب اللغوية بين القدماء والمعاصرين، إلا أن جوانب الدراسة الحديثة جاءت أكثر تنظيما وتنسيقا مما هي عليه في القديم، فإذا كانت الدراسة اللغوية القديمة قد عالجت الجوانب : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية متداخلة إلى حد بعيد؛ لأنه لا يمكن الفصل بين هذه العلوم المختلفة، فإن الدراسة الحديثة عالجت هذه العلوم كلا على حدة، ولا يعنى معالجة هذه العلوم المختلفة منفصلة عند المحدثين انفصال هذه العلوم بعضها، وإنما فصل تتطلبه الدراسة، وكل علم من هذه العلوم يقدم سهمة من ناحية المعنى، يساعد على فهم المعنى العام للفظة أو التركيب، على ضوء المعاني التي تتيحها السياقات بوجه من الوجوه .

ثانيا جوانب الاتفاق :

لم يكن اللغويون العرب المحدثون بمعزل عن تراثهم التالد في جميع الفروع العربية، وقد كان هذا التراث معينا لا ينضب لهم، فالمحدثون في الواقع لا ينفصلون عن تراثهم، وإذا انفصلوا عنه، فقدوا عضوا مهما من أعضائهم، بيد أن التراث المعرفي لدى الأمم جميعا رصيد معرفي من المعرفة البشرية، وبالتالي فإن الدراسات اللغوية، لا يمكن أن تنفصل عن تاريخها بشكل عام . وقد أدت هذه الملاحظة ـ فيما أرى ـ إلى وجوب الاتفاق في عدد من القضايا اللغوية الأساسية، نحاول أن نبرزها فيما يلي من تحليل.

يلاحظ على الجوانب التي عالجها القدماء وتابعهم فيها المحدثون، أن تناولت كتب " فقه اللغة " القديمة خاصة دون العنوانات الأخرى الدراسات اللغوية الحديثة قضية نشأة اللغة، وأتوقيف أم اصطلاح ؟، وهي قضية نالت قدرا كبيرا في مصنفات" فقه اللغة " القديمة بشكل يلفت النظر،

حيث نجد التأثر بالدراسات اللغوية القديمة . أما الدراسات الصوتية، فقد وردت في معرض دراسة جوانب صرفية، وجوانب نحوية على قدر من الأهمية، وجوانب أخرى غير ذلك .

على أننا نلاحظ أن ابن فارس لم يكن يدرس جوانب اللغة بالمفهوم الحديث، وإنما يدرس اللغة بالمفهوم الواسع لمعنى اللغة، ونلاحظ أنني لم أشأ أن أذكر وأحدد مصنفات " فقه اللغة "، لأن هناك من أصحابها من لم يختاروا هذه العنوانات من أنفسهم، وبناء على هذا الاستخلاص، يمكننا أن نفهم أن كتب " فقه اللغة " فيما نراه، ما هي إلا نوع معين من الدراسة اللغوية، وهو نوع يختلف عن الدراسة النحوية الخالصة، كما يمثلها الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد . وعلى الرغم من الاشتراك في عدد من القضايا اللغوية الواضحة، كدراسة الجوانب اللغوية والبلاغية المختلفة بشكل متفرق وغير منظم، مما يجعل القضية الواحدة، تعالج في عدد من المواضع، وعلى الرغم من التداخل بين النوعين من الدراسات اللغوية، إلا أننا نجد سمات لغوية تميز دراسات " فقه اللغة " عن الدراسات النحوية الخالصة،ونحاول تبيان ذلك فيما يلي:

١. أن كتب " فقه اللغة " وكتب النحو الخالص ركزت على معالجة جوانب بلاغية، إلا أن كتب النحو الخالص لم تفرد عناوين بلاغية خالصة، كالاستعارة والتعريض، وما ذكرته في موضع سابق من هذه الجزئية، وإنما وردت الجوانب البلاغية ممتزجة بالجوانب النحوية والصرفية والصوتية، خلافا لما عليه الحال في كتب " فقه اللغة " التي نرى فيها العناوين تنص نصا صريحا على هذه العناوين بشكل واضح .

٢. أن الكتب النحوية، لم تفرد جزءا لمعالجة نشأة اللغة، وأتوقيف أم اصطلاح ؟، بينما مثلت هذه العنوانات جزءا مهما في هذه المصنفات من الدراسة اللغوية، بل مثلت العناصر الأولى لبنيتها .

٣. أن الجوانب البلاغية في هذين النوعين من الدراسة واضحة، بيد أنها في كتب " فقه اللغة " أبين وأسطع لما نص عليه ابن فارس نصا صريحا في معالجة هذه القضايا، على أن النوعية الأخرى من الدراسة النحوية الخالصة، عالجت هذه القضايا البلاغية، إلا أنها جاءت عند أصحاب هذا الاتجاه بشكل متداخل مع القضايا اللغوية الأخرى .

ويجب أن نأخذ في الحسبان، أن عناصر البلاغة العربية تعتمد في جوانب كثيرة، وهو العامل الفعال في تحديد المعنى الدقيق للكلمات أو التراكيب، وعلى هذا الأساس، فإن له دورا فيما يطلق عليه في البلاغة المعاني الأساسية أو المعاني الإضافية، أو ما يطلق عليه المتأخرون من البلاغيين بفكرة

المعاني المجازية التي تخرج لها الكلمات أو التركيب في كثير من الأحيان، وهي فكرة ناتجة عن الأخذ بفكرة السياقات والمقامات التي تتيح عددا من المعاني للفظة أو التركيب الواحد، وهي المعاني المجازية التي يخرج إليها الأمر والنهي والاستفهام .... إلخ عند البلاغيين أو من الحسن والقبح وملائمة الكلمات من الحسن والوعورة والسهولة والصعوبة في الجانب الصوتي .

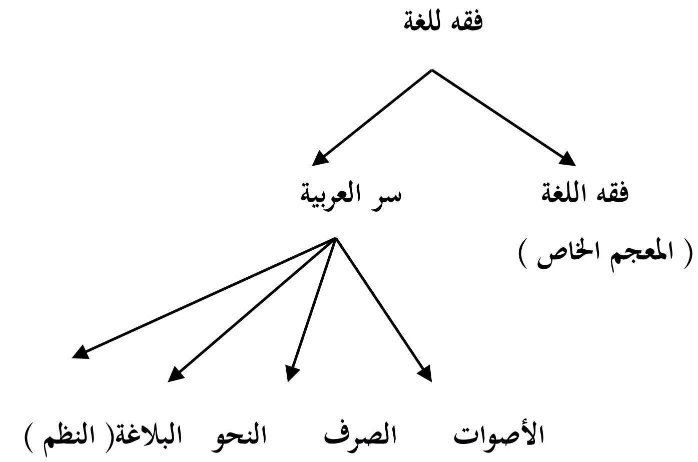
وظني، وهو ظاهر الصواب، إن شاء الله، أن مصنفات " فقه اللغة " تنظر إلى اللغة على أنها كل لا يتجزأ، ولا يمكن الفصل بين جوانبها المختلفة .كما أن هذه المعالجات جاءت شاملة لعدد من العلوم العربية بشكل مباشر في النص صراحة على عدد من العلوم العربية المتنوعة، مما هي عليه في كتب الدراسات النحوية، مما يشير إلى أن هذه الكتب من الدراسة اللغوية تنحو نحوا مخالفا لما هي عليه في الاتجاه الآخر .

٤ .كما أن مصنفات " فقه اللغة " درست نوعا آخر من الدراسات التي تتعلق بالمعنى بنوع من المعاني، وإن كان يختلف عن المعنى أو الدلالة بالمعنى الدقيق المأخوذ من مصطلح السمانتيك Semantics بالمعنى المستعمل لدى الباحثين المعاصرين = أعني تخصيص جزء من دراستهم لعمل معجم من نوع خاص، وربما يكون ذلك نتيجة إحساسهم بأن هذا النوع من الدراسة، لا ينفك عن الدراسة اللغوية بشكل عام، وأن كل هذه الدراسات العربية، تحاول أن تقدم تفسيرا للجوانب اللغوية عامة . وعلى هدى من هذه الرؤية، فإن أصحاب هذا الاتجاه حاولوا جاهدين أن تكون دراساتهم مكتملة بمعالجة العناصر اللغوية مجتمعة في صعيد واحد؛ لتكتسب بهذه الرؤية صفة الاكتمال في المعالجة، وهي رؤية ليست موجودة عند أصحاب الدراسات النحوية الخالصة .

وخلاصة القول إن هذه الدراسة، وإن اشتملت على عناصر متنوعة من أنواع الدراسات العربية المختلفة، إلا أنها لم تحصر كل أنواعها التي تخص كل فرع من هذه الفروع، وإنما جاءت معالجتها، بما يمثل العناصر اللغوية الأساسية لكل فرع، أو أن هذه العناصر هي المؤثرة في دراسة المعنى حسب رؤيتهم، وهنالك رؤية أخرى يمكن إدراجها في هذا السياق تتعلق بهذا الجانب؛ أن الدراسات العربية في تلك الفترة المبكرة من حياة دراسة العربية، لم تكن انفصلت بعد عن الفروع التي نشأت فيما بعد، وبالتالي نخلص في النهاية إلى أن مصنفات " فقه اللغة " تمثل الأساس المنهجي الذي لمح فيه الباحثون القدامى من المتأخرين بأن علوم العربية يمكن تشقيقها وتفريع جوانبها إلى ما هي عليه، وما هو معروف لدينا من أنواعها المختلفة . وتؤدي هذه الرؤية إلى رؤية أخرى مبنية عليها

= أن هذا الفرع من الدراسات اللغوية أفاد منه الباحثون في أكثر من وجه . قد تكون هذه الفروع أولية إلا أن المتأخرين قد وسعوا المفهوم، وبنوا على ما وصل إليهم، وفرعوا هذه الفروع إلى علوم مختلفة، ومن هنا يتكشف دور هذا الاتجاه في دراسة العربية من جهة أخرى، إلا أن ما نريد إنجازه أن ابن فارس قد درس علوم العربية بالتداخل الشديد الذي كان سائدا في تلك الآونة، وأن هذا النوع الذي يعد ابن فارس صاحب أول كتاب وصل إلينا، جمع بين الاتجاه اللغوي والبلاغي والمعجمي بالمفهوم الذي أبنا عنه .

وربما نستطيع القول إن ابن فارس، ليس صاحب أول معجم حقيقي في العربية = إذ قد سبقه الخليل بن أحمد (المتوفى ١٧١هـ)، وقد بنى معجمه على ترتيب صوتي خاص، وهو أول معجم في العربية، وإن تطور العمل في المعجميات فيما بعد، وأخذ أشكالا عدة من الترتيب، وبالتالي فإن هذه النوعية هي الأساس لعدد من الدراسات العربية التي تفرعت عنها . فيما بعد . تستبعد، وكذلك تتأكد فكرة المعالجة الكاملة التي كان ابن فارس يسعى إليها في هذه الصنف من الدراسة . وعلى هذا الأساس وما أوردته من تفصيل وشرحته شرحا وافيا، يمكن تقسيم الدراسة اللغوية في كتاب ابن فارس، أو بتعبير دقيق : أن تقسيم " الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها "، كما يتصوره ابن فارس، على النحو التالي :



مخطط موجز يبين العناصر اللغوية في كتاب " الصاحبي في فقه " اللغة لابن فارس

وواضح من هذا التقسيم أن ابن فارس لم يخصص جانبا لعلم الدلالة ،ولم يجعله فرعا مستقلا بذاته، كما هي عليه الآن، بل أننا لم نجد هذا التقسيم المذكور في المخطط في معالجة ابن فارس، كما هو عليه بشكل مباشر، وإنما هو استخلاص لما ذكره في مواضع متفرقة من كتابه، وبالتالي يمكن القول إن هذا التقسيم يمثل التصور العام للقضايا التي عالجها في مواضع مختلفة = إلا أن هذا الاستخلاص لم يأت فيه الجانب الدلالي صراحة، أو أنه لم ينص على معالجته نصا مباشرا، كما هي الحال مع الفروع اللغوية الأخرى التي جاءت معالجتها في مواضع منتشرة، وعلى الرغم من أن هذه الرؤية تبدو منطقية في تصورها الأخير، إلا أننا نجد. على الرغم من ذلك. جوانب لمعالجة دلالية صراحة حينا وضمنا حينا آخر .

على أن هذا التقسيم المقترح أعلاه في المخطط، لا يشير إلى الجانب الدلالي، وإن كان ابن فارس لم يخصص له مواضع أو قضايا محددة، إلا في بعض المواضع اليسيرة = إلا أنه لم يهمله إهمالا تاما، ويؤكد هذا المبدأ، أنه في معالجة القضايا البلاغية، حين أشار إلى المعاني التي يخرج إليها الأمر والنهي والاستفهام، كانت◌ تلك إشارة صريحة وواضحة، لا ريب فيها، في أهمية العنصر المقامي في الكشف عن عنصر المعنى، ولما كانت مثل هذه الإشارات، قد وردت في معرض مناقشاته حول قضايا بعينها، ولم تأت في باب واحد، فقد أسقطناها في التقسيم المقترح أعلاه، وهذا لا يعني صراحة أو ضمنا التقليل من قيمتها، وأن لها دورا لا يقل عن دور الجانب اللغوي . ومن ثم فإن التقسيم الوارد أعلاه، إنما هو تقسيم شكلي، يعتمد على العناصر الأساسية المكونة لجوانب الكتاب .

ونؤكد أن ابن فارس كان ينطلق من مبدأ◌ دلالي متكامل، من ذلك التقسيم الذي اقترحه لكتابه، حين قسمه قسمين، ونص عليه نصا صريحا في عنوانه " فقه اللغة "، والشق الآخر : سر العربية، وربما يشير هذا التقسيم للعنوان إلى رؤية واضحة في ذهن ابن فارس= حين جعل " فقه اللغة " يشمل ذلك المعجم الصغير الذي اقترحه، والمعروف أن المعجم يتناول المعاني العامة للألفاظ، أو الكلمات دون النظر إلى السياقات الجديدة التي يتم التعامل بها في الاستعمال الفعلي . وعلى أساس من هذا الاستخلاص، فإن معالجة جوانب من معنى اللفظة أو الكلمة، إنما هو في الواقع جانب من جوانب علم الدلالة، وليس كل علم الدلالة، ومن هنا فإن كل الباحثين الذين عرضوا لموضوعات كتب " فقه اللغة " لم يذكروا أن كتابي ابن فارس والثعالبي اشتملا على جوانب دلالية ظاهرة، وإن

كان أحد الباحثين ذكر أن كتاب الثعالبي والخصائص والمزهر في علوم اللغة اشتملت على دراسة المعنى بشكل من الأشكال[1]. عما جاء عرضه بشيء من النظرة المفارقة عما نعرض له من محاولة تتبع استعمال مصطلح الدلالة في التراث اللغوي، بشكل أكثر تحديدا في مصنفات " فقه اللغة " .

وإذا كان أستاذنا د. الراجحي، تنبه إلى أن المعجم يدرس شيئا من دلالة الألفاظ، وهو جزء مهم من دراسات علم السمانتيك بمفهومه الواسع، إلا أنه لم يشر إلى أن إدراجه هذا المعجم فيما أرى لم يكن عشوائيا بقدر ما كان ضمن إطار منظومة أكبر، يعد كل فرع أو علم من هذه العلوم حلقة ضمن حلقات أو جوانب أكبر تتكاتف جميعها في إظهار المعنى العام، وبالتالي فإن دراسة المعجم هدفه إظهار جانب من جوانب دراسة المعنى، كما أن المستويات اللغوية الأخرى تظهر جوانب أخرى من المعنى . وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يبقى فارق جوهري بين دراسة المعجم للدلالة ودراسة الجوانب اللغوية الواردة في المخطط السابق للمعنى = هو أن دراسة المعجم .كما ذكرت . تتعلق بالمعنى العام للكلمة، ومن ثم فإن دورها واضح في كشف غموض هذه اللفظة أو تلك، وهي رؤية دلالية خالصة، أما دراسة المستويات اللغوية الأخرى للدلالة، فتأتي في اتجاه آخر، وهو معالجة هذه العناصر ليس بمعزل عن سياقاتها، ومن هنا جاءت رؤية ابن فارس مركزة على الجوانب البلاغية، والمعروف أن للبلاغة اهتماما خاصا بالنواحي الصوتية والنحوية، كما في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، كما أن الرؤية النحوية التي ينظر من خلالها ابن فارس تعتمد النواحي اللغوية متمثلة في قضايا معاني النحو (**Syntax**) وما أريده أن ابن فارس كان يركز على عدد من العناصر الفاعلة التي تقع جميعها في إطار علم المعنى، وإن كانت هذه الرؤية قد تسير في اتجاهين، ربما يبدوان للناظر نظرة العجلان، إنهما مختلفان = أو ما الداعي الحقيقي وراء جعله معجما خاصا داخل كتابه " فقه اللغة " ؟، لكن هذه الحيرة تزول حين نضع كل هذا في إطار النظرية العامة التي عمل من خلالها، وأنه يريد أن يضع تصورا عاما لمعالجة العربية دلاليا، وإذا كان هذا صحيحا بل راجحا، كان ابن فارس مدركا للملامح الأساسية لهذه النوعية من الدراسة التي وصلنا كتابه أول ما وصلنا منها، وإن غلب عليها طابع التعميم أو التركيز على الأطر العامة دون النظر إلى الجزئيات الفرعية .

---

[1] د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٦٣ : ١٦٩ .

هذه الرؤية تجعل كتاب ابن فارس، يمثل هذه العلوم جميعا، أو ينتمي إليها أصالة، وليس بالتبعية، وعلى هذا فإن التفريق بين هذه النوعية من الدراسة والدراسة اللغوية المحضة، كما يمثلها كتاب سيبويه = أن كتاب سيبويه يشتمل على الفروع اللغوية المعروفة لدينا الآن، من : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وإن وردت بصيغة مختلفة عما هي عليه الآن من التنسيق والترتيب = أو هي عند القدماء كانت متداخلة متشابكة إلى حد بعيد، أما عند ابن فارس، فملامح هذه العلوم وافرة واضحة، بحيث لا يصعب على الناظر نظرة سريعة، أن يحدد الموضوعات : الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية، وهو أمر، وإن كان واضحا في معالجة سيبويه كذلك، إلا أنه كان في معالجة ابن فارس أوضح .كما ثمة شئ آخر؛ أن كتاب ابن فارس اشتمل على معجم، وهو ما لم يخصص له سيبويه جزءا، ويؤكد ما ذهبت إليه = أن ابن فارس عالج العناصر البلاغية تماما،كما عالج الجوانب اللغوية بمعناها المتعارف عليه، كما عالجها سيبويه أيضا، وإن جاءت عند سيبويه بشكل أكثر صعوبة ووعورة، مما هي عليه عند ابن فارس .

وهنا يكمن تميز كتاب ابن فارس في تقديمه لهذه النوعية من الدراسة اللغوية التي ربما أراد أن يفارق بها كتب اللغة القديمة، كما يمثلها الكتاب لسيبويه، وإذا كان الكتاب يحتوي على عناصر خاصة باللهجات العربية المختلفة، فإنها في الواقع تقارب تصور ابن فارس، إلا أن تصور ابن فارس أسهل وعرضه أبسط، وربما تتفق هذه الرؤية مع ما ذهب إليه أحد الباحثين = أن هدف هذه النوعية من المؤلفات، هو الجانب التعليمي[١]. وعلى هذا نستبين أن ثمة عناصر للاتفاق وأخرى للاختلاف، وأن ما أوردناه أعلاه يوضح هذه الرؤية، وربما يكون ما سقناه، لم يشر إليه أحد من الباحثين الذين تعرضوا لهذه النوعية من الدراسة، كما لم يشيروا إلى العناصر اللغوية الماثلة بين هذه النوعية من المؤلفات وكتاب سيبويه مثلا .

كما يمكننا استخلاص جوانب الافتراق بين كتاب سيبويه وكتاب ابن فارس ومن سار على نهجهما؛ أن كتاب ابن فارس والثعالبي كان الهدف منهما تعليمي ديني، وهذا الذي نص عليه ابن فارس ذاته، ولفت انتباه أحد الباحثين، حين عقد مقارنة بين كتاب ابن فارس وكتاب الثعالبي [٢]. وهي

---

[١] دحلمي خليل : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ٢٢ .

[٢] د. محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ٥٤ .

رؤية ربما، بل الأكيد أن الثعالبي متأثر فيها بكتاب ابن فارس، ويتفق هذا المبدأ = وهو الغرض التعليمي بما عليه الكتاب من سهولة في العرض = وهو هدف مغاير لهدف كتاب سيبويه الذي كان يهدف إلى تقعيد العربية الصحيحة وتحليلها، وبالتالي ليس هدفا تعليميا، كما هو واضح. هذا ما بدى لي من خلال النظر في مادة الكتابين، من وجوه الاتفاق والافتراق؛ و هي وجوه أرجح أنها أساسية في هذا الموضع .

على أية حال، فإن تقسيم ابن فارس لكتابه السابق يشير إلى نوعين من الدراسة اللغوية، وكليهما على قدر من الأهمية فيما يتعلق بالمعنى، وربما كان ابن فارس مدركا لعمله حين أدرج العلوم العربية التي ذكرها في المخطط السابق لتقسيمه، غير أن العلوم التي تتعلق بدراسة العربية تقع موقعين، الأول : العلم الذي يدرس المعاني المباشرة، وهذا النوع تمثله دراسة المعاجم التي تدرس المعاني العامة للألفاظ معزولة عن سياقاتها . القسم الآخر : يدرس المعنى، إلا أن دراسته تأتي في إطار ضمني مقارنة بما عليه دراسة المعاجم للألفاظ، مثل دراسة الجوانب : الصوتية والصرفية والنحوية، وإن كان كل علم من هذه العلوم يقدم دورا في الدلالة العامة للتراكيب أو النص .على أن ثمة جوانب دلالية أكثر بروزا مما هي عليه في الجوانب اللغوية التي ذكرتها؛ وأعني بها ما يقوم به علم المعاني من دراسة للتراكيب، وهو ما تعرض له ابن فارس في ثنايا دراسته للاستفهام والأمر والتعجب ...إلخ . على أنني أقرر أن دراسة ابن فارس في هذا الموضع، كما هي في قضايا أخرى، لم يشر إلى كل القضايا التي عرض لها المتأخرون من البلاغيين، وعلى الرغم من ذلك أرى أنه عرض لعدد لا بأس به من القضايا مقارنة مع ما ورد عند الثعالبي المتأخر، وربما يكون لابن فارس العذر، إذا ما عرفنا تلك الفترة الزمنية المبكرة التي جاء فيها، كما أن تقسيم العلوم العربية على النحو الذي ورد عند المتأخرين لم يكن قد ظهر بعد . على أية حال، فإنه يمكنني تقسيم العناصر الدلالية التي تعرض لها ابن فارس إلى رتب ذات أهمية بالغة = بمعنى أن الجوانب الدلالية، لم تكن كلها على نفس القدر من الأهمية، بحيث تمثل كلها قدرا واحدا من الأهمية؛ بيد أنني أحسب أن الجانب المعجمي يأتي في مرتبة أولى، ثم يستوي الجانب الخاص بما أطلق عليه علم المعاني فيما بعد، مع المستويات اللغوية المختلفة، غير أننا يمكننا أن نستخلص شيئا مفاده = أن هذه العناصر تتكامل فيما بينها لبيان المعنى العام، أو بمعنى آخر = أن هذه الجوانب المختلفة على قدر واحد من المساواة من حيث الأهمية، بمعنى ثالث

= أن هذه العناصر قد يصلح بعضها في موضع، لا تصلح فيه العناصر الأخرى؛ إذ قد لا يفيد السياق اللغوي، وبالتالي ينبغي أن نتوجه إلى سياق الحال، وهذه السياقات يتداخل فيها علم المعاني من حيث السياقات غير اللغوية من ناحية أخرى، وأخال أن ابن فارس كان على وعي بذلك؛ حين لم يفضل جانبا من هذه الجوانب على جانب آخر، ومن ثم ترك تحديد الأهمية بقدر دور هذا الجانب، أو ذاك في تحديد الدلالة، وهي تختلف من سياق إلى آخر .

ونأخذ الآن في بيان عناصر العربية التي ذكرها ابن فارس، وهي القضايا اللغوية والبلاغية والمعجمية، وهي قضايا على قدر كبير فيما يتعلق بالمعنى، وإن اختلفت من حيث التفاوت من فرع لآخر من حيث تناولها للدلالة قربا وبعدا أو ظهور هذه الجوانب الدلالية وبعدها، كما أوضحته وأبنت عنه بشيء من التفصيل، وإن كان هذا التصور العام المطروح أعلاه، يحتاج إلى نوع من التطبيق العملي؛ لتكتسب هذه الرؤية المطروحة نوعا من المصداقية .وعلى هذا، فإننا نأخذ الآن في الإبانة عما أوردناه أعلاه في المطلب التالي .

<u>٢ / ١ / ١ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي :</u>

أحاول استظهار عدد من الأبواب التي تمثل رؤية عامة عرضت لها وأبنت عنها بما يمثل تصورا عاما، وفيما يلي من تحليل ما يؤكد الطرح الذي ذكرته ويدعمه، وهاأنا أحاول أن أكشف عنه بمناقشته، وبيان العلاقة الكاشفة التي يمكن أن نستظهرها ونعزوها إلى وجوهها الصحيحة، ونقلبها وفي تقليب الأمور تزكية بإنضاجها .

وأحاول أن أنقل ما أورده في باب معاني الكلام، يقول : وهي عند أهل العلم عشرة : خبر. استخبار . وأمر . ونهي . ودعاء . وطلب . وعرض . وتحضيض . وتمن . وتعجب [١] . ثم يفصل القول في الخبر ،ويذكره على أنه إعلام . تقول : أخبرته أخبره، والخبر هو العلم . ثم يسمه، ويفصل القول على أنه إعلام .قول : أخبرته أخبره، والخبر هو العلم . ثم يقسمه إلى واجب وجائز، وأخيرا يأتي في هذا الباب ما نريد أن نأتي عليه، ونقصد بها المعاني التي يحتملها الخبر، وهي كثيرة ،

---

[١] ابن فارس : الصاحبي ص ٢٨٩ .

منها : التعجب ، التمني، الإنكار، النفي، الأمر، النهي، التعظيم، الدعاء، الوعد، الوعيد، الإنكار والتبكيت ...إلخ [١] .

ولنا على هذه الرؤية عدد من الاعتبارات = أنه لم يقسم الكلام إلى خبري وإنشائي، كما ورد عند البلاغيين المتأخرين، أمثال القزويني في (الإيضاح)، وإنما ورد عنده الكلام بشكل عام، على أساس أن تقسيم الكلام في البلاغة العربية، لم يكن موجودا في تلك الآونة المبكرة من حياة العربية . ما أن تمثيله بالآيات القرآنية جاء ، بما يمثل خليطا من هذه الأنواع المذكورة .

إلا أن الذي هو أهم في الأخذ في الاعتبار تغير المعنى الدلالي، للآيات تبعا لتغير السياقات، وهي رؤية، وإن وردت بشكل ضمني، إلا أنها تنم عن رؤية واضحة في فكر ابن فارس، وأن عمله لم يأت اعتباطا ، وإن لم يشتمل على هذه الرؤية صراحة، إلا أنه من خلال ما عرض له في هذا النص والنصوص الأخرى، تأتي في مرتبة النصوص الصريحة؛ لأنه يأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة كالسياقات اللغوية وغير اللغوية، أما الآيات التي أوردها فهي تدل على ذلك دلالة واضحة لا ريب فيها، والدليل على هذا الذي أقول في تلك الدلالات التي يخرج إليها الخبر، كما أوردت موجزا لرؤيته .

ونحاول أن نستدل على ما سقناه من حديث لما قاله فيما يتعلق ببعض الدلالات التي يخرج إليها الخبر، ومنها :النهي، كما في قوله تعالى (لا يمسه إلا المطهرون) الواقعة / ٧٩، والتعظيم، كما في قوله تعالى(سبحان الله)، والوعد كما في قوله تعالى (سنريهم آياتنا في الآفاق) فصلت / ٥٣، والوعيد نحو قوله (وسيعلم الذين ظلموا) الشعراء / ٢٢٧ [٢]. وثمة قول لا مناص منه، إن عددا من هذه المعاني مأخوذ من السياقات اللغوية، ففي دلالة النهي في (لا يمسه إلا المطهرون) تلعب " لا " الناهية دورا في هذه المعنى، كما أن دلالة التعظيم في (سبحان الله) مأخوذة من دلالة المصدر الأساسية :التعظيم والتنزيه، كما أن دلالة الإنكار . المذكورة أعلاه . تتبع هذا السبيل . وعلى ذلك نلاحظ اشتقاق هذه المعاني يعتمد على الجانب اللغوي بشكل أكثر منه من اعتماده على الجانب المقامي، وإن كان الوعد والوعيد لا يعتمد على الجانب اللغوي وحده؛ لأن قول الله عز وجل (

---

[١] ينظر : السابق ص ٢٨٩ : ٢٩١ .

[٢] ينظر : ابن فارس : الصاحبي ص ٢٩٠ وما بعدها لمزيد من الدلالات التي عرض لها .

سنريهم آياتنا في الآفاق) والوعيد في قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) وقوله تعالى (ذق إنك أنت العزيز الكريم) الدخان / ٤٩، وهو هنا لا يعتمد على الجانب اللغوي وحده؛ لأنه ليس كافيا في تقديم الدلالة الحاسمة، ومن ثم نجد السياق غير اللغوي يمنحنا ما يعجز عنه الجانب اللغوي، وهنا يتوجه إلى استخلاص المعنى اعتمادا على النص كله، وليس على جزء فقط؛ لأنه عندئذ يكون قاصر الدلالة، بيد أن ابن فارس يعتمد في استخلاص دلالة الإنكار والتبكيت التي ذكرها في آية الدخان / ٤٩، على الآيتين معا من خلال النظر إلى النص كاملا،كما في نص السورة، نلاحظ أن المعنى الذي ذكره لا يستخلص من التركيب وحده، وإنما من المعنى العام، وهذه فكرة يمكن أن ننظر إليها على ضوء فكرة التحليل النصي الذي يحتاج التراث العربي إلى فحص كامل لجميع جوانبه، وغربلة واستصفاء ما هو جدير بالاستصفاء لمناقشة جوانب كثيرة، تحتاج إلى عدد من الدراسات الجادة في هذا الشأن .

وكما فعل في الباب السابق، يأتي في باب الاستخبار ويقدم تعريفا له، وما يهمنا منه تلك المعاني التي أشار إليها : أن يكون تعجبا، أو تفخيما، أو توبيخا، أو تفجعا، أو تبكيتا، أو تقريرا، أو تسوية، أو استرشادا، أو إنكارا، أو عرضا، أو تكثيرا، أو نفيا، أو تحقيقا، أو إفهاما [١]. وهذه معان لا يقدر عليها السياق اللغوي وحده، وإنما يعتمد على سياقات أخرى على قدر من الأهمية في تقديم تفسير واف وشاف لدلالة التراكيب أو النص .

على أن ثمة أبوابا أخرى، تندرج ضمن إطار البحث الدلالي، أو هي من القضايا الأساسية التي نالت عناية كبيرة من اللغويين المحدثين، أو أقروا ما ورد لدى القدماء في مثل هذه الموضوعات، وبالتالي نجد اهتمامه في مواضع منتشرة بقضايا مثل : العموم والخصوص[٢]، والمطلق والمقيد [٣]، أما

---

[١] ينظر : ابن فارس : الصاحبي ص ٢٩١ : ٢٩٧ .

[٢] ينظر : السابق ص ٣٤٤، ٣٤٥ .

[٣] ينظر : السابق ص٣١٦، ٣١٨، على أن ثمة إشارة لأستاذنا عبده الراجحي ذكر فيها أن الصاحبي و" فقه اللغة " اشتملا على المترادف والمشترك والأضداد والعموم والخصوص، على أني حين بحثت في كتاب ابن فارس، لم أجد سوى باب العموم والخصوص والمطلق المقيد، وهذا الأخير ليس موجودا إلا عند ابن فارس، وهو ما لم يذكره أستاذنا (ص١٦٦) (مرجع ورد أعلاه) .

المشترك والمترادف والأضداد، فلم أجد عند ابن فارس ذكرا في مؤلفه . وهو ما ذكره أستاذنا الراجحي .

ويدلنا باب الأمر على ما هو وارد لدى ابن فارس على تلك الصيغة المبتغاة والمعالجة بطريقته، وهي طريقة تشبه ـ إلى حد بعيد ـ معالجة البلاغيين المتأخرين، كما تمثله رؤية القزويني في (الإيضاح) . ومن ثم نراه حين يبدأ باب الأمر فيعرفه، ثم يقدم صيغه، ثم المعاني التي يخرج إليها، وهي مستقاة من السياقات غير اللغوية . على أن هذه الرؤية في المعالجة نستظهر من خلالها المقاربة بين معالجة ابن فارس ومعالجة القزويني في إيضاحه أو تأثر القزويني بما أورده ابن فارس، وبالتالي تظهر المقاربة في المعالجة، وبناء على هذه الرؤية تتبدى كيف أفادت الدراسات البلاغية من الدراسات اللغوية *، وكيف أن هذا الفرع من هذا الصنف من الدراسة، اشتمل على عدد من الفروع الخاصة بدراسة العربية بوجه من الوجوه، ومن ثم تفرعت عنه الدراسات العربية إلى علوم البلاغة = أن ما عرف فيما بعد بعلم بالمعاني، هو الفرع الخاص بدراسة المعاني النحوية، وإن كان هنالك بعض الباحثين الذين يرون اختلافا بين دلالة المعاني النحوية، كما هي في التراث البلاغي، وبين علم الدلالة، كما ذهبت إليه مصنفات الدراسات اللغوية الحديثة، وذلك من عدة وجوه، يمكن تلخيصهما في سمتين اثنتين :

السمة الأولى : تبدو فيما سار عليه علماء البلاغة العربية ـ باستثناء عبد القاهر الجرجاني ومن لف لفه ـ من تصنيف أنماط التراكيب على أسس منطقية أو نفسية، منتهين من ذلك إلى مناقشات لفظية ومتاهات جدلية، انتهت بأحكامهم وقواعدهم إلى الجفاف والجمود والتقعيد، حتى لتجد نفسك في حاجة إلى بليغ أديب ولكن من طراز خاص) يفك لك ألغازهم ويفسر لك أفكارهم .

السمة الثانية :فتتمثل في أن دراسة علم المعاني عندهم كانت ذا هدف خاص يسعون نحو تحقيقه . ونعني بهذا الهدف الجري وراء الكشف عن تلك القوانين التي تضمن لك الجودة والسمو في التعبير، والارتفاع بكلامك عن مستوى الكلام العامة أو مستوى الصحة المطلقة التي تخلو ـ في نظرهم ـ من

---

*يتفق هذا الاستنتاج وما توصل إليه د. أحمد سليمان ياقوت في " دراسات نحوية في خصائص ابن جني ص ١٩٩ وما بعدها "، وما ذكرناه في موضع آخر من البحث .

المزية والفضل،وهذا المنهج ـ في الحق ـ أقرب إلى علم الأساليب منه إلى "علم المعنى" بمعناه اللغوي الصرف[١].

على أننا نضيف رأيا آخر خلافا لما ذكره د. بشر، أن الدراسات البلاغية، كما تمثلها رؤية القزويني، أخذت منحى آخر مختلفا عما هو عليه ابن فارس، فإذا كان ابن فارس قد عالج الدراسات البلاغية في مواضع مختلفة، فإن هذه الدراسات لم تأت كلها لتمثل البلاغة المتأخرة، وإنما ما ورد عند ابن فارس يمثل قدرا محدودا، يمكن أن يمثل بذورا فعلية للدراسات البلاغية التي جاءت فيما بعد (ينظر : ٢ / ١ / ٢ / ٣ من البحث)، أما الدراسات البلاغية لدى المتأخرين، فقد توسع أصحابها في أبوابها، ومن ثم أضيفت إليها جوانب لم تكن موجودة لدى ابن فارس، كما أن المتأخرين قسموا تلك العلوم إلى فروع مختلفة، وهو ما لم يكن موجودا عند ابن فارس، كما أن المتأخرين لموا شتات هذه الموضوعات المختلفة، ولم يكتفوا بهذا، وإنما قسموا هذه العلوم المختلفة إلى عدد من العلوم البلاغية، على أساس عدد من المعايير التي تجمع بين هذه العناصر البلاغية، وهذه قد تكون شكلية أو دلالية، غير أن بعضها غير مقبول دلاليا، مما يشير إلى التمحك أو الأشياء غير المنطقية . وهنالك رؤية أخرى ترى أن هذا التقسيم الذي عليه علوم البلاغة لا يجمعها رابط منطقي واحد . على أية حال، فإن علوم البلاغة قد ولدت من رحم الدراسات اللغوية، وهذا الارتباط فيما أرى لا يمكن رده إلا إلى العناصر الدلالية، أو أن العنصر الرابط بين هذه العلوم، هو الدلالة .

وعلى أساس من هذه الرؤية، يمكن القول بأن مصنفات " فقه اللغة "كانت تضم بين جوانبها عددا من المستويات الجامعة للجوانب الدلالية على تلك الطريقة التي كان يتعامل بها القدماء، وبالتالي كانت مصنفات " فقه اللغة " تضم عددا من الجوانب الدلالية، ونصل من خلال هذه النتيجة إلى أن ابن فارس كان يطمح من خلال تقديم هذه النوعية من الدراسة إلى تقديم نظرية عربية في تفسير جوانب مهمة تتعلق بالجانب الصوتي أولا، ثم الجانب الصرفي، ثم الجانب النحوي، ثم الجانب المعجمي، ولم يهمل الجانب البلاغي، على النحو الذي أشرنا إليه،كل ذلك لخدمة الدرس الدلالي، الذي هو أساس كل هذه المستويات.

---

[١] د. كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ٦٩، ٧٠ .

وظني، وهو ظاهر الصواب، إن شاء الله، أن نظرية ابن فارس في تقديم تفسير لدراسة العربية من أنضج المحاولات التي قدمت حتى تلك الفترة، على الرغم من أن الثعالبي الذي ألف ـ فيما بعد ـ كتابا في " فقه اللغة "، لم يكن على هذه الشاكلة، ولم يسر في الطريق الذي رسمه ابن فارس، فلم يحاول أن يلزم غرزه، بيد أن الثعالبي توجه وجهة أخرى، حين ولى وجهته تلقاء الدراسة المعجمية الخالصة، وأهمل الجوانب اللغوية الأخرى في أن يكون لها تأثير في جلاء المعنى، غير أن هذا الإهمال، قد يكون بقصد أو بدون قصد، إلا أن الذي يمكن قوله إنه أراد بهذا المعنى أن يركز على جانب المعنى؛ لأن كتاب ابن فارس كان موجودا قبل الثعالبي، ولم يأخذ بما ورد فيه، بله أن يطور أفكاره، وعلى أساس من هذه الرؤية، أرى أن كتاب ابن فارس على الرغم من أنه أول محاولة في العربية تحمل هذا العنوان، إلا أنه عندي أقدر محاولة في هذا الصنف من التأليف جديرة بأن تؤخذ بعين النظر .

وكنت أرى أن محاولة ابن فارس لو قدر لها أن تسير في الاتجاه الصحيح، ووجدت من يطورها ويتولاها بالرعايا والسقيا، وهيأت لها البيئة الصالحة يمكن أن تنتج كما معرفيا، ولصار ذلك أمرا مقضيا، ودستورا لهذا الاتجاه الذي لم يشأ أن توجه وجهة أخرى من الدراسة، كما هي الحال للكتاب، الذي صار يطلق عليه " قرآن النحو"، أما كتاب ابن فارس فلم يكتب له ما كتب للكتاب، ولم يسر على دربه الخالفون، وصار أمرهم بينهم غما عليهم، ومن هنا وجدنا عدم اتفاق على العنوان، فابن فارس اختار عنوانه عشوائيا، والثعالبي اللاحق اختار عنوان كتابه الأمير الذي كتب له الكتاب . هذا عن المؤلفات التي تحمل العنوان صراحة، ولم يكتف الأمر عند هذا الحد، وإنما جاء اللاحقون ـ كما هي الحال مع كتابين هما عندي من المكانة في هذا الباب من دراسة العربية ـ وأعني بهما كتاب ابن جني " الخصائص " , وكتاب السيوطي " المزهر في علوم اللغة "، وهما عندي من الحفاوة بهذا الباب الذي نحن بصدده، وإن لم يحملا العنوان صراحة، إلا أن مراجعة ما ورد في ثنايا الكتاب يدل دلالة مباشرة على إدراج هذين المصنفين، وإن لم يحملا العنوان صراحة، إلا أن الموضوعات التي تعرض لها كل منهما تدل دلالة واضحة على إمكانية إدراج هذين المصنفين ضمن مصنفات هذا الاتجاه، على النحو الذي أشار إليه بعض الباحثين [١] . وبناء على ذلك، فإن الكتاب الذين كتبوا في هذا الجانب لم يسلكوا طريقا واحدا تقريبا في معالجة القضايا، وإن اتفقوا حول معالجة

---

[١] ينظر : د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ٤١ .

بعض القضايا اختلفوا اختلافا ملحوظا في العنوان . والآن، وقد فرغت من إعادة النظر في المعالجة الدلالية التي وقف عليها ابن فارس في كتابه، حسب ما فهمته وتكشف لي، فها أنا أشرع في بيان الكتاب الآخر ـ كتاب الثعالبي ـ من المصنفات المباشرة، على ما أوردته من تقسيم في مادة الدراسة في المطلب التالي .

٢/ ١ / ٢ : الدرس الدلالي في كتاب فقه اللغة وسر العربية :

٢ / ١ / ٢ / ١ : فاتحة :

اشتمل الكتاب على قسمين، الأول :" فقه اللغة " : وهو عبارة عن معجم خاص لألفاظ عربية اختارها، وجمع بينهما حسب المعنى الذي تشترك فيه على ترتيب خاص تراءى له، ويحتوي هذا القسم على ثلاثين بابا يبدؤها بباب الكليات، وهي ما أطلق عليه أئمة اللغة في تفسيره لفظ كل، وهذا الباب مقسم إلى فصول [١] .

على أن كل الكتب التي تناولت الثعالبي ذكرت أن القسم الأول تناول المعجم على الطريقة التي ذكر فيها ابن فارس معجمه، أما القسم الثاني فقد تناول فيه : النظم والصرف والنحو والبلاغة [٢]. وبالتالي نلاحظ تقسيما في مجمله العام، كما هو عند ابن فارس، إلا أننا نلاحظ اختلافا على النحو الذي ذكرناه في موضعه من البحث . وها هو أحد الباحثين يعقد مقاربة لما بين كتاب ابن فارس وكتاب الثعالبي[٣] . وبالتالي نلاحظ اشتمال الكتاب على عدد من القضايا الأساسية التي اشتمل عليها كتاب ابن فارس، وإن لم تكن كما وردت عند ابن فارس تماما، إلا أنها تمثل القضايا العامة، التي نستطيع من خلالها أن نقدم تصورا معقولا ومقبولا في الوقت ذاته .

على أية حال، فإن الباحثين في كتب " فقه اللغة "، عرضوا للقضايا الأساسية التي ناقشها كتاب الثعالبي، وربما يقدم هذا العرض لنا رؤية أوضح من حيث إننا نبدأ من حيث انتهت هذه الدراسات، على أننا نقرر أننا إذا كنا نعتمد هذه المؤلفات كمادة لهذه الدراسة، إلا أن الغاية التي ننطلق منها في هذا البحث مفارقة = إذ لا يعنيني من كتب " فقه اللغة " إلا استخلاص الجوانب

---

[١] ينظر : د. محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ٥١ .

[٢] السابق ص٤٩ : ٥٤ . وينظر د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٢٧ : ١٦٩ .

[٣] السابق ص ٥٤، ٥٥ .

الدلالية والآليات التي انطلقوا منها لمعالجة العربية، ومن ثم استخلاص مكانة الدرس الدلالي في هذه المصنفات اللغوية؛ لنخلص إلى العناصر الأساسية المكونة للفكر والمنهجية التي كانوا يعملون من خلالها؛ لمقارنة هذه الرؤى بما توصلت إليه اللسانيات الحديثة في جعل علم الدلالة في مكانة ـ على الأقل ـ مساوية للعلوم اللغوية الأخرى، إن لم يكن في مكانة أكبر، باعتبار أن الدراسات اللغوية جميعها هدفها الكشف عن العلاقات التي تكون بنية الحدث اللغوي . وبناء على هذا الطرح، أحاول أن أقدم عرضا لما اشتمل عليه كتاب الثعالبي .

٢ / ١ / ٢ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية :

إن أول جوانب الدراسة الدلالية، يمثلها الجانب المعجمي من القسم الأول؛ وهو القسم الذي سماه " فقه اللغة "، وهو نمط معين من المعاجم، لم يجمع فيه الألفاظ المندرجة تحت موضوع واحد، كما فعل أصحاب المعاجم الخاصة، ككتاب الخيل أو المطر أو الرحل أو غيرها ... ولم يتناول اللغة باعتبار الترتيب الصوتي كما فعل الخليل، ولا باعتبار الترتيب الأبجدي أو الألف بائي شأن المعاجم الأخرى ، وإنما جمع الألفاظ مرتبة حسب موضوعات معينة اختارها دون أن يكون هنالك أساس واضح لهذا الاختيار [1]. وإنما هو نمط يمثل تصورا محددا لهذا المستوى من الدراسة اللغوية التي يمثلها هذا النوع من الدراسة . وهذا النوع من المعاجم جمع فيه صاحبه الألفاظ المتصلة بموضوع واحد، ثم رتبها حسب الموضوعات؛ بدأها بباب في الكليات ... وفي هذا القسم معجم خاص يمكن إدراجه في الدراسة المقارنة، يجمع فيه صاحبه عددا من الألفاظ يقارن فيها بين العربية والفارسية والرومية [2]. وهو بهذا الصنيع يمكن اعتباره امتدادا لمعاجم الموضوعات التي بدأت منذ وقت مبكر مقارنة بتاريخ الثعالبي المتأخر، والمعروف أن هذا النوع من المعاجم على مقربة من دراسة الجانب الدلالي بشكل من الأشكال؛ لأن طريقة الاختيار دلالية، وهي النواة الفعلية التي نبتت منها الدراسة المعجمية فيما بعد، والدراسة المعجمية تدرس جانبا (أو هي الدراسة الدلالية على ما يرى البعض) من الدلالة .

---

[1] د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص١٦٣ .

[2] السابق ص ٤٩ .

وبين وظاهر أن القضايا المشتركة بين ابن فارس والثعالبي فيما يتعلق بالدراسة المعجمية التي يبدو تأثر الثعالبي بابن فارس بقدر كبير، وعلى الرغم من ذلك تظل ثمة فروق جوهرية ماثلة يمكن أن نوجزها على سنة الاختصار :

١ . أن معجم ابن فارس مثل جزءا من دراسة أكبر من دراسة العربية لديه، بينما مثلت دراسة الثعالبي المعجمية كل دراسته في كتابه تقريبا .

٢ . تعد الدراسة المعجمية فيما أحسب لدى الثعالبي جزءا من دراسة معاجم الموضوعات، أو هي جانب منه، بينما مثلت الدراسة المعجمية لدى ابن فارس جانبا مهما من دراسة معاني الحروف أو حروف المعاني فيما أرى .

٣ . الدراسة المعجمية لدى ابن فارس جاءت موجزة باعتباها جزءا من كل، في حين أن الدراسة المعجمية لدى الثعالبي، أوسع؛ لأنها تمثل كل الدراسة لديه تقريبا، على ما جاء في الملاحظة الأولى .

وتبقى فروق أخرى جوهرية ليس بين المعجمين، وإنما بين العملين، وقد أوردت جلها في مواضع منتثرة عند معالجة الدراسة الدلالية لدى ابن فارس والثعالبي . أما القسم الثاني فيشمل عددا من العلوم المختلفة نستظهرها في العناصر التالية :

١. النظم :يشمل فصول تقديم المؤخر وتأخير المقدم وفصلا في الحمل على اللفظ والمعنى والمجاورة منه . .

٢. النحو : حيث الحديث عن الحروف من الألف إلى الياء، ويعقد لكل حرف فصلا، حتى إذا وصل إلى النهاية عقد فصلا مجملا في وقوع حروف المعنى بعضها مكان بعض .

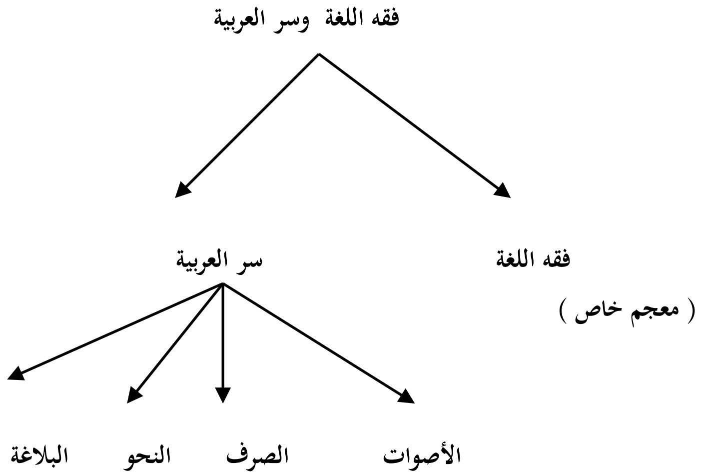
٣. الصرف : وهو موزع هنا وهناك في أبنية الأفعال، يليه فصل في أبنية دالة على معان في الأغلب الأكثر، وفصل في اشتقاق نعت الشيء من اسمه عند المبالغة .

٤. البلاغة : منها فصل في المجاز .

٢ / ١ / ٢ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي :

○○بين أن تقسيمات الثعالبي تشبه إلى حد بعيد تلك التقسيمات التي وردت عند ابن فارس، وإن كانت عند ابن فارس أكثر وضوحا .وعلى الرغم من المفارقات البادية بين عمل الاثنين،

إلا أن الباحثين * لم يعدموا من وجود القواسم المشتركة بين العملين، خاصة أنهما يقعان في مجال دراسي واحد، على الرغم من الأسباب والدوافع التي أدت إلى كل منهما أن يكتب مصنفه . ويمكننا إدراج مخطط موجز للعلوم الأساسية التي اشتمل عليها الكتاب، وهو تصور يؤكد تأثر الثعالبي بابن فارس في الملامح الأساسية :



مخطط موجز يوضح تقسيم فقه اللغة وسر العربية للثعالبي

أول ما يلاحظ على هذا التقسيم؛ أنه جعله يشتمل على جانبين، الجانب الأول : " فقه اللغة ": يقصد به المعجم الوارد في صدر كتابه، الجانب الآخر : يشتمل على ما اشتمل عليه كتاب سيبويه وزيادة الجانب البلاغي، الوارد عند سيبويه بشكل ضمني، وبناء على ذلك، فإن كتاب الثعالبي يشتمل على نوعين من الدراسة = أو هو حاول صراحة أو ضمنا أن يفصل بين هذين النوعين من الدراسة اللغوية؛ وأعني دراسة اللغة ودراسة النحو؛ فالقسم الأول من كتابه، إنما يندرج في إطار عمل اللغوي، وليس عمل النحوي وعمل اللغوي المعاجم اللغوية؛ إذ ليس من حقه أن يزيد أو يتصرف في اللغة، وذلك بخلاف النحوي الذي يمكن أن يقيس، فاللغوي مثل المحدث الذي يمكن

* ينظر حول ذلك ما كتبه د. محمد أحمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص٥٤، ٥٥، و د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ٤٨ .

أن يتحدث بالحديث دون أن يتصرف فيه، والنحوي مثل الفقيه الذي يمكنه أن يقيس عليه [1]. فاللغة يطلقوها على العلم الذي يختص بجمع الألفاظ اللغوية ودراستها وينسب إليها، فيقال لغوي، وهو العالم الذي يعرف قدرا كبيرا من ألفاظ اللغة وعلى الأخص الألفاظ الغريبة منها، وهو التخصص في إخراج المعاجم اللغوية [2]

وبناء على هذا التفريق بين عمل اللغوي وعمل النحوي، تتضح المفارقة بين الجانبين = أن كليهما يختلف عن الآخر من حيث طبيعة العمل الموكول إلى كليهما، وأن الكتاب يحاول ـ كما حاول ابن فارس ـ أن يقدم نظرية في التحليل اللغوي يجمع بين عمل اللغوي والدلالي بين العملين، وبالتالي قدم التصورين المختلفين في عمل واحد، على الرغم من الفروق الواضحة في ذهنه في المفارقة بين العملين .

وربما كان في تقديمه لهذين التصورين ما يمكن أن نلاحظه من جهة أخرى، أنه قسم الدراسة اللغوية إلى جانبين، الأول : الدراسة المعجمية، باعتبارها عنصرا مستقلا عن دراسة الجوانب اللغوية = أو أن هذا القسم يمثل دراسة العربية في جانب من جوانبها، وهو جانب المعنى / الدلالة، وبالتالي فإن دراسة الجانب الدلالي عند الثعالبي، إنما يأتي من خلال دراسة المعجم = وهو عمل منفصل عن الدراسة للعربية في أسرارها، ومن ثم نرى أن الجانب الدلالي عنده، يقتصر ظاهريا على دراسة المعاني العامة للألفاظ؛ تلك المعاني التي يعرض لها المعجم بشكل مباشر، وبالتالي أخرج العناصر الدلالية المباشرة في دراسته لأسرار العربية، وهو القسم الثاني المشتمل على دراسة الجوانب : الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية، وإن كانت هذه العلوم، تشتمل على دراسة المعنى بوجه من الوجوه ـ على ما سنبينه في حينه من البحث .

على أن ثمة ملاحظة أخرى تتعلق بالتقسيم المقترح لجوانب دراسة اللغة عند الثعالبي، كما يصوره المخطط الوارد أعلاه = إذ جعل عمل المعجمي يمثل نصف الدراسة اللغوية، وفي هذا تقليل صراحة أو ضمنا من شأن العلوم العربية الأخرى، إذ جعل علوم العربية ضمن العنوان المقترح لكتابه، يشمل العنصرين المكونين لجوانب العربية فيما يرى، ومن هنا ، فهي رؤية مفارقة للواقع اللغوي = إذ

---

[1] ينظر حول ذلك ما كتبه د. عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ٣٧ وما بعدها .

[2] السابق : الموضع ذاته .

لا يمثل المعجم صراحة أو ضمنا نصف الدراسات اللغوية، وإنما هو جزء من الدراسة اللغوية الفعلية، وليس نصف الدراسة اللغوية، كما اقترحها الثعالبي ضمنا في تقسيمه ، إذ ليس ثمة انفصال بين اللغوي والنحوي، وما الخليل ابن أحمد إلا مثال في هذا الباب، فقد كان الرجل نحويا، كما كان لغويا، وما قال أحد من الباحثين إن الخليل كان نحويا فقط أو لغويا فقط، وبالتالي فإن الفصل شكلي أو الذي هو متوهم أملته طبيعة الدراسة .

وإذا نظرنا إلى الدراسة المعجمية وحدها على أنها نصف الدراسات اللغوية، فإن في هذا تضييقا على العلوم العربية الأخرى الموجودة في القسم الآخر من الدراسة. كما أن جعله علوم العربية كلها في جانب واحد، يوحي هو الآخر بعدم التقسيم المستقيم، وأنها قسمة ضيزى؛ ليس لأنه وضع علوم العربية في واد واحد، وإنما يوحي التقسيم من خلال المخطط السابق إلى أنه يحتاج إلى تعديل . وبوادر الضعف فيه مكمنها جعله الجانب المعجمي في جانب واحد، وكان الأولى أن يكون ضمن إطار التقسيم المقترح عامة، فقد نص على معالجات بلاغية واضحة، وهي تندرج ضمن علوم أخرى. صحيح هي تقع في إطار الدراسات العربية. إلا أن لها منهجها الخاص الذي يبعدها في كثير من الأحيان عن منهج الدراسة اللغوية، وإن عالج جوانب منها، ولم يعالج كل عناصرها، كما فعلت كتب البلاغة. فيما تلا ذلك. أو جوانب كبيرة منها كما حدث مع ابن فارس .

وكان الأولى أن تعالج كل هذه القضايا في صعيد واحد؛ إذ فصله يوحي بعدم الدقة في التقسيمات المقترحة، ويؤدي من ناحية أخرى إلى أن هذا القسم هو جسم غريب بشكل كبير عن الدراسات اللغوية . والغريب في هذا التقسيم أيضا ما نلاحظه أنه عالج جوانب بلاغية ضمن القسم الثاني مع : الصوت والصرف والنحو، وكان الأولى أن يفرد لها قسما قائما بذاته، كما هي الحال مع المعجم، إذ هذا النوع من الدراسة يختلف في منهجه وأدوات البحث فيه عن الدراسات اللغوية اختلافا كبيرا، وما يرتضيه البلاغيون لا يقبله اللغويون في منهجهم، ومن ثم كان ينبغي أن تكون القسمة ثلاثية وليست ثنائية.

ومن خلال هذه الثنائية نستطيع أن نستخلص أن تقسيم الثعالبي لكتابه إلى جانبين؛ يوحي بشكل أو بآخر بإمكانية الفصل بين الجانبين المكونين للحدث اللغوي؛ وأعني الجانب المادي والجانب اللفظي، وفيما أتصور أن الجانب المعجمي، إنما يمثل الجانب المعنوي الأساسي = إذ هو

المتعلق بدراسة الجانب الدلالي للألفاظ، وهو جانب يهتم أول ما يهتم بدراسة عنصر المعنى الخاص باللفظة، أما الشق الآخر من الدراسة فأحسب أنه يعتمد على الجانب الشكلي = وأقصد به العناصر :الصوتية والصرفية والنحوية = إذ هي تمثل الجانب اللغوي الظاهر على سطح القرطاس، وهو الجانب المقابل للجانب الدلالي، وهي تدرس شيئا من معاني التراكيب والألفاظ والأصوات، والواقع أن هذين العنصرين يكمل كل منهما الآخر؛ أو أن كليهما لا يمكن أن ينفصل عن الآخر بشكل من الأشكال، وإن جاز هذا في بعض العلوم، فإنه لا يجوز في علم اللغة، وإلا فماذا يوحي تقسيم كتابه إلى هذين العنصرين ؟، وأن كل عنصر منهما له جوانبه المشتمل عليها التي تمثل قدرا معقولا في تقديم الدعم للقسم الذي يليه .

والذي نراه أنه كان من الأجدر أن يؤخذ به وأن يكون أولى بالرعاية والاهتمام في التقسيم المطلوب = أن يكون علم المعجم فرعا من فروع الدراسات اللغوية، وليس قسما قائما بذاته، كما فعل في جعله المعجم عنصرا قائما بذاته، وبدلا من أن يدخل علم المعجم ضمن إطار الدراسات اللغوية، جعل البلاغة تندرج في إطار الدراسات النحوية، وكان الأولى أن يكون علم المعجم بدلا من علم البلاغة، خاصة أن منهج المعجمي في الأساس لغوي، فما ينطبق عليه ينطبق على غيره من فروع الدراسات اللغوية بشكل عام، بيد أن الأمر مع علم البلاغة مختلف، فلها منهجها التي تفارق به منهج اللغويين، كما أشرت إلى ذلك (ينظر:٢ / ١ / ١ / ٢ من البحث) .

وفي إدراج علم المعجم ضمن إطار الدراسات اللغوية، مثل : الصوت والصرف والنحو أكثر من فائدة، أننا بهذه الطريقة نكون قد جمعنا العناصر المتشابهة بعضها ببعض، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا يوحي بعدم الفصل بين جوانب المعالجة اللغوية، ولا يوحي بالفصل بين الجانبين المكونين للأحداث اللغوية، وهي رؤية يمكن أن تستشف ضمنا أو صراحة من تقسيمه .

ويحسن بي هنا أن أذكر أن القسم الخاص بالمعجم ـ القسم الأول ـ ليس القصد منه هو ما للمعجم اللغوي الكبير المعروف لنا جميعا، وإنما الغرض منه تعليمي؛ لأنه يقدم للمتأدبين الطرائق المختلفة لاستعمال الألفاظ، ومع ذلك فإن هذا النمط من التأليف المعجمي له أهمية في الدرس اللغوي؛ لأنه يوضح ـ بطريقته الوصفية ـ الخصائص التي تتسم بها اللغة موضوع الدرس من حيث اللفظة المفردة ومكانها في الاستعمال، ولقد يدرسها المحدثون الآن تحت الدراسات الأسلوبية، ويجعلها

بعضهم خاصة بالمعاجم . على أننا نلفت النظر إلى أن الثعالبي لم يكن . فيما يبدو . يتحرى تقديم كتاب شامل في هذا الموضوع؛ لأنه كان يكتفي بإيراد ألفاظ قليلة في كثير من الموضوعات التي تناولها [١]. ثم يختار د. الراجحي عددا من النماذج من كتاب الثعالبي، ثم يقول في نهايتها : من الواضح إذن أن تناوله للمعنى المعجمي، ليس مبنيا على شرح معنى اللفظة بما يشابهها أو بما يغايرها، وإنما ينبني على استعمال اللفظة في السياق اللغوي، وإذا كان الثعالبي قد سمى هذا الجزء " فقه اللغة " متابعا ابن فارس، فإن المادة التي عرض لها تندرج تحت جانب من جوانب علم اللغة [٢].

على أننا نلاحظ أن هذا الصنف من الدراسة اللغوية، قد غلب جوانب أخرى، وربما كانت وجهة نظر هؤلاء القوم أنهم أرادوا أن يضعوا نظرية كاملة حول دراسة العربية دلاليا، وهو نهج ينماز عن نهج سيبويه، كما شرحته شرحا وافيا في صدر حديثي في هذا البحث (ينظر :٢ / ١ / ١ / ٢ من البحث)، أن هذه النوعية من الدراسة اللغوية، حاول أصحابها أن يقدموا العربية بشكل ينماز عما هو وارد في المصنفات النحوية مثل ما قدمه سيبويه، ونلاحظ أن بوادر الافتراق بين النوعين من الدراسة يمكن استظهارها على النحو التالي :

أن كتاب سيبويه يحاول أن يقدم القواعد اللغوية متمثلة في :الصوت والصرف والنحو والدلالة، وإن كانت هذه القضايا وردت غالبا في مواطن متفرقة، باستثناء بعض القضايا الصرفية التي وردت في الجزء الرابع من الكتاب، وعولجت القضايا المذكورة متداخلة في أحيان كثيرة، كما عولجت جوانب بلاغية، مما يصعب في كثير من الأحيان فصل هذه العناصر بعضها عن بعض، إلا لمن أراد لذلك سبيلا، غير أننا نقرر أن هذه العلوم المختلفة كانت واضحة، ولا تخفى على من ينظر في الكتاب من المرة الأولى .

على أية حال، فإن هذا التمايز الناشئ بين الدراستين، يمكن أن رده إلى عدد من المصطلحات الأساسية في هذا المجال، وربما التوقف عندها قليلا، يبصرنا بأمور تعيننا على جلاء جوانب المفارقة بين الدراستين .

---

[١] د.عبده الراجحي : فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٦٣ .

[٢] السابق ص ١٦٤ .

على أننا نلاحظ من خلال عرض كتابي ابن فارس والثعالبي = أن كتاب ابن فارس فيه عرض موسع للموضوعات بشكل جعل الجوانب الدلالية أكثر بروزا، ونلاحظ ذلك بشكل أكثر، حين نقارن بين الجوانب البلاغية الواردة لدى ابن فارس ومقارنتها بما ورد عند الثعالبي، فعند ابن فارس الجوانب الدلالية في القضايا البلاغية أكثر بروزا؛ نظرا لاتساع المادة البلاغية ومقارنتها بما هو وارد في كتاب الثعالبي، ويبدو أن اتساع المادة عند ابن فارس أتاحت له - فيما يبدو - أن يظهر الجوانب الدلالية الخاصة بعلم المعاني، كما يظهر ذلك جليا من خلال قراءة أولية للكتاب، إلا أن هذا الأمر لا يبدو كذلك عند الثعالبي؛ نظرا لضيق المادة المعروضة؛ ومن هنا لا تتيح إظهار الجوانب الدلالية، وهنا مكمن المفارقة، وربما يكون هو السبب القوي الذي أدى إلى الخلاف بين الدراستين، على الرغم من الاتفاق العام بين المصنفين، والذي ذكرنا جانبا منه .

وإني لشديد العجب من أمر الثعالبي، أتعجب من الطريقة التي بنى عليها استظهاره = وهو إيجازه المسائل التي أوردها ابن فارس ؟، على الرغم من أنني كنت أحسب كتابه خلافا لذلك، وكنت أتصور عمل الثعالبي - على الرغم من الاتفاق العام - يجمع بين مسائل الكتابين، إلا أن الجوانب الدلالية عنده تكاد تختفي إلى حد بعيد، بحيث لا يظهر منها شيئا، إلا في الجانب المعجمي الذي يحتاج إظهاره إلى دقة في الاستخلاص والقراءة المتأنية، خلافا لما هو وارد عند ابن فارس الذي نجد الجوانب الدلالية شاخصة للعيان، إضافة إلى البحث المعجمي .

وعلى أساس من هذه الرؤية، نلاحظ أن الجوانب الدلالية ظاهرة وقائمة في عدد من العلوم العربية التي تعرض لها ابن فارس أولا، ثم الثعالبي ثانيا، وهو في كل علم يقدم معالجة مختلفة للبحث الدلالي يختلف عن التصور الآخر، ومن هنا نستطيع أن نستخلص - من خلال هذه العلوم التي تعرض للجوانب الدلالية - أنها جميعا يمكن أن تقدم تصورا عاما لكيفية تكوين نظرية دلالية عامة في هذا الاتجاه، من حيث إن هذا الاتجاه يمكن أن تمثله هذه النتيجة التي توصلت إليها، وبالتالي يمكن أن تقارن في ضوء عدد من العلوم العربية، ودور علم الدلالة وموقعه من بين العلوم العربية .

ومن ثم، فإن الجانب الدلالي عند ابن فارس تحديدا، وكذلك الثعالبي، شغل حيزا، على الرغم من أن أحدا منهما لم يهتم بأن يدرج لها أبوابا قائمة بذاتها، كما هي الحال في مع البلاغة والنحو والصرف والمعجم، وإن كان كلاهما لم يشر إلى تقسيم واضح لكل علم على حدة، وإنما

جاءت العلوم المشار إليها أعلاه متداخلة إلى حد بعيد، وكل ما يمكن أن يقال إننا نستطيع أن نستخلص هذه العلوم المختلفة من الملامح التي كونتها فيما بعد، وانفصل كل علم عن العلم الآخر= أعني انفصال علوم البلاغة عن علوم العربية الواردة عند كل من ابن فارس والثعالبي، كما أن علوم البلاغة صارت عددا من العلوم المختلفة، ولم تكن علما واحدا، كما رأينا ذلك عند المتأخرين من البلاغيين، وعند اللغويين بشكل أكثر تحديدا .

وبناء على هذه الرؤية يمكننا القول بأن ابن فارس والثعالبي كانا لهما دورا في ظهور البلاغة العربية فيما بعد نتيجة معالجة واضحة؛ عندهما اعتمد عليها اللاحقون وأفادوا منها، بحيث استطاعوا أن يقدموا تقريرات كافية، أفادت في خدمة الجانب الدلالي الذي يبدو واضحا في معاني النحو أو في علم المعاني عند المتأخرين من البلاغيين، وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان مناقشة عبد القاهر لفكرة النظم . إن المعنى على مستوى الجملة أو التركيب (على نحو ما فعل في علم المعاني) يحتل الآن قدرا كبيرا من الاهتمام من المشتغلين بالسمانتيك، بل أن بعضهم خصص لهذه الدراسة مستوى معينا من هذا العلم سماها (علم المعنى النحوي) في مقابل (علم المعنى المعجمي)، وهو الخاص بدراسة المعنى على مستوى الكلمة المفردة [١]. ولكن لا يغيب عن بالنا أن غالبية البلاغيين التقليديين انصرفوا في معظم أعمالهم في هذا الميدان إلى أن المناقشات اللفظية الجدلية التي تتعلق بأنماط الجمل وصنوفها، مهملين بذلك الهدف الأسمى، وهو محاولة الكشف عن المعاني المختلفة التي يصير إليها الأمر نتيجة اختلاف قواعد النحو وأحكامه من تقديم وتأخير أو زيادة أو نقص في الجملة أو العبارة [٢]. وفي الجوانب الصوتية كعدم اجتماع حرفين متقاربين أو عدم اجتماع حرفين متباعدين، مما يطلق عليه الثقل والخفة، وجمال الحروف وسهولتها وعذوبتها، مما يحتاج إلى دراسة خاصة تتوقف عند كل هذه القضايا لاستخلاص العناصر الفاعلة ودورها الدلالي والقضايا الدلالية الأساسية التي اعتمدوها منطلقا في مثل هذه المعالجات . ومن ثم نرى التأثير الدلالي لمثل هذه النوعية من الدراسات اللغوية ، لم يقتصر على ما قدمته من مادة لغوية، أراها في التراث البلاغي بشكل عام فيما بعد، وإن أخذت في الفكر البلاغي شكلا من التقعيد والضبط لهذه العلوم، وحددت جوانبه، وهو أمر، لم يكن

---

[١] د. كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ٧٩ .

[٢] السابق ص ٨٠ .

موجودا عند ابن فارس، وهذا أمر طبيعي، خاصة أن بداية الأشياء التعميم، ثم تبدأ في التقنين والتحديد شيئا فشيئا، ومن ثم انفصلت علوم البلاغة، ثم قننت بشكل أكثر تفصيلا من خلال تقسيم علوم البلاغة إلى ثلاثة علوم مختلفة، كل منها له سماته التي تميزه عن غيره، وبالتالي لم تشتمل كلها على الاهتمام بالجوانب الدلالية، ومن ثم نال علم المعاني الحظوة الأساسية في الاهتمام بعلم المعنى، بالإضافة إلى أن علم البيان والبديع الذين اشتملا أيضا على جوانب دلالية . على أية حال، فإن هذه القضايا من الموضوعات التي تحتاج على دراسة خاصة لبيان الجانب الدلالي في التراث البلاغي؛ لأن التعرض لمثل هذه القضايا ربما يؤدي إلى الخروج إلى ما خصصنا له هذا الموضوع .

على أننا كنا قد ذكرنا شيئا يتعلق بدراسة المؤلفات التي تعتمد عليها هذه النوعية من الدراسات في هذا المجال، وإذا كنا ذكرنا ثمة، أنها تأتي من خلال نوعين : مباشر وغير مباشر، وإذا كان الكتابان السابقان اللذين عرضنا لهما يمثلان المؤلفات المباشرة، فإنه قد بقي فضل بيان في المؤلفات غير المباشرة؛ وأعني بها تلك الدراسات التي نحجت هذا النهج، غير أنها لم تسلك المسلك ذاته في اختيار العنوان، كما شرحته وبينته بيانا وافيا في موضعه من البحث (ينظر : ٢ / ١ / ١ / ٢ من البحث) .

ومن هذه المؤلفات كتابان لهما ما عليهما في الدراسات العربية، وهما كتاب " الخصائص " لعثمان بن جني (ت ٣٩٥ هـ) و " المزهر " للسيوطي (ت ٩١١ هـ)، وعلى الرغم أن الكتابين لم يذكرا عنوان " فقه اللغة " صراحة، إلا أنهما يحتويان على موضوعات " فقه اللغة " بشكل كبير . ونحاول فيما يلي بيان الدرس الدلالي الذي اعتمدا عليها كلا منهما في مصنفه .

٢ / ٢ / ٠ : الدرس الدلالي في المؤلفات غير المباشرة :

٢ / ٢ / ١ : الدرس الدلالي في الخصائص :

٢ / ٢ / ١ / ١ : فاتحة :

تناول ابن جني عددا من القضايا اللغوية في الجزء الأول* منها، باب القول على الفصل بين الكلام والقول، وباب القول على اللغة، وباب القول على النحو والإعراب والبناء، وباب القول

* آثرت ألا أذكر المواضع؛ لأنها معروفة ومحددة في " الخصائص " فمن شاء فليرجع إليها إن شاء، هذا من جهة، واختصارا للمساحة المكانية، من جهة أخرى .

اللغة أهي اصطلاح أم توقيف ؟، وباب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ؟ وباب القول على الاطراد والشذوذ، وباب في مقاييس اللغة، وباب في الاستحسان، وباب في تعارض القياس والسماع، وباب في تخصيص العلل، وباب في القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة ؟، وباب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين وباب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وباب في الاستغناء بالشيء عن الشيء، وباب أن المحذوف إذا دلت عليه كان في حكم الملفوظ به، وباب في إصلاح اللفظ ... إلخ ما يرد في الجزء الأول من قضايا خاصة باللغة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هنالك قضايا ليست لغوية بقدر ما هي قضايا أقرب إلى قضايا الفقه الإسلامي وقضايا أخرى متنوعة .

أما الجزء الثاني من " الخصائص " فيشمل عددا من القضايا منها : باب في الأخذ عن أهل المدر, باب في اختلاف اللغات وكلها حجة، باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه، باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره، باب في اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط ؟، باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية، باب في الحرفين المثلين كيف حالهما في الأصلية والزيادة، باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، باب في الاشتقاق الأكبر، باب في الإدغام الأصغر، باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني، باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر، باب في خلع الأدلة باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض، باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف، باب في الساكن والمتحرك، باب في شجاعة العربية، باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز، باب في الحمل على المعنى، باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية، باب في مطل الحركات، باب في مطل الحروف، باب في تجاذب المعاني والإعراب، باب في التفسير على المعنى دون اللفظ، باب في قوة اللفظ لقوة المعنى .

<u>٢ / ٢ / ١ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية :</u>

واضح جدا أن هنالك عددا من القضايا التي عرضنا لها تمت للقضايا الدلالية بشكل أو بآخر على نحو من التوسع الذي لم نعهده في المصنفين السابقين، وأهم هذه القضايا قاطبة : باب الحذف وباب مطل الحروف وباب الاشتقاق الأكبر، على سبيل المثال .

وإذا حاولنا أن نعرض لمثل هذه القضايا، وبدأنا بباب الاشتقاق الأكبر، فنرى أنه ذو صور مختلفة وأنماط متنوعة، اختلفوا في تحديد كل صورة ونمط منها، بسبب اختلافهم في المصطلحات التي أطلقوها على هذه الصور والأنماط، وبسبب الخلط بين صورة وأخرى [١]. وأشهر أنواع الاشتقاق على الإطلاق ضربان رئيسيان، أحدهما الاشتقاق الصغير أو الأصغر وتعريفه بأنه : كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر [٢]. وأغلب هذا النوع الضرب من الاشتقاق يقع في المشتقات السبعة المعروفة . وقد يلحق بهذا الضرب نوعان فرعيان :

١ . يتمثل في قرابة صيغة وتصاريفها من المادة الواحدة لصيغة أخرى وتصاريفها من المادة ذاتها، وهذا النوع كثير ... وهذا النوع الفرعي يبدو أنه يدخل في باب ما سماه ابن جني الاشتقاق الأصغر أو الصغير، وهو باب مشهور كثير الأمثلة في كتبهم، ويقترح بعض الباحثين (ومنهم الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب (الاشتقاق) لابن دريد، تسميته بالاشتقاق الكبير) وقد ألفت فيه كتب مستقلة ، منها كتاب الاشتقاق لابن دريد، ولنا منها كذلك مقاييس اللغة لابن فارس .

٢. وهذا النوع الفرعي الثاني : يقصد به انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المتغيرة، وذلك نحو جثا وجذا، وبعثر وبحثر ومكان شأس وشأز .

وهذا النوع ضمنه ابن جني على أضرب عنده بابا واسعا سماه : تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وهذا الباب على أضرب عنده، منها هذا النوع، ويقصد به أن " تقارب الحروف لتقارب المعاني " ويمثل له بقوله تعالى (ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا) مريم / ٨٣، أي تزعجهم وتقلقهم . فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين

---

[١] د. كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ٧٤ .

[٢] السابق : الموضع ذاته .

. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك تهز ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك[١].

الضرب الثاني الرئيسي :

هو ما سماه ابن جني بالاشتقاق الكبير أو الأكبر، وقد عرفه بقوله : أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شئ من ذلك عنه، رد بلطف الصنعة والتأويل إليه .كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... منها : ك ل م . ك م ل . م ك ل . م ل ك . ل ك م . ل م ك، وكذلك : ق و ل . ق ل و . و ق ل . و ل ق . ل ق و . ل و ق ....وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على " القوة والشدة " وتقليب القول الستة على " الإسراع والخفة " [٢] .

وهذا الضرب الثاني برع فيه ابن جني براعة فائقة وادعى أنه من ابتكاره، يقول : هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي . رحمه الله . كان يستعين به ويخلد إليه ... لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه،ويتعلل به، وإنما هذا (التقليب) لنا نحن [٣]. والحق أن فكرة التقاليب ترجع إلى الإمام الأكبر الخليل بن أحمد على ما جرى عليه العمل في معجمه العين، بيد أن ابن جني طور هذا المبدأ وفتقه بأن ربط هذه التقاليب اللفظية بمعنى واحد تجتمع كلها عليه بوجه أو بآخر، وربما كانت التسمية بالاشتقاق الكبير أو الأكبر من صنعه وحده، كما قرر هو نفسه [٤].

٢ / ٢ / ١ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي :

من الذي مر نلاحظ، أن الاشتقاق عندهم موضوع متشعب الأطراف، موزعة مباحثه بين علوم لغوية مختلفة، أهمها الصرف و" فقه اللغة " بالمعنى التقليدي .كما نرى أنه درس الأغراض المختلفة بمناهج متباينة . ووجه الحق في الموضوع أن الضرب الرئيسي الأول من الاشتقاق موضعه

---

[١] ابن جني : الخصائص ٢ / ١٤٨، وينظر : د. كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ٧٦ .

[٢] السابق ٢ / ١٣٦ .

[٣] السابق ٢ / ١٣٥ .

[٤] د.كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ٧٦، ٧٧ .

الصرف، كما فعلوا هم أو فعل أكثرهم؛ لأن تصريف الصيغ هنا وتغييرها من وزن إلى آخر، ليس الهدف الأساسي منه الجري وراء المعاني الجزئية الناتجة عن هذه الصيغ ومحاولة ربطها بمعنى كلي عام، وإنما القصد منه من هذا التصريف هو الحصول على صور صرفية متنوعة لها قيم نحوية، خاصة عند استخدامها في الجمل والعبارات = أو بمعنى آخر أن التصريف إنما قصد به خدمة النحو بتقديم صور صرفية متنوعة يمكن استخدامها في التراكيب بحسب الحالة المعينة لتفيد معاني نحوية مختلفة . أما الفرعان المنبثقان عن هذا الضرب نفسه، وكذلك الضرب الرئيسي الثاني (الاشتقاق الكبير أو الأكبر) فكأنهما جميعا علم المعنى أو السمانتيك، على أساس أن دراسته تعنى بتصاريف الكلمة وما ينشأ عن ذلك من معان جزئية ومحاولة ربط هذه التصاريف كلها بمعنى أساسي واحد، وهذا النوع من الدرس يسير على سنن منهج حديث في دراسة المعنى ومشكلاته، وهو منهج " علم المعنى التوليدي"، وخلاصته أن هناك معنى عاما واحدا (وهو المعنى العميق) تتولد عنه صور عدة ذات أشكال سطحية مختلفة أو صيغ صوتية ذات اختلاف من نوع ما، ولكنها جميعا مولدة في معانيها عن ذلك المعنى العميق، أو المعنى العام الذي يكمن في قرارة الإنسان، ويمكن التعبير عنه بصور نطقية أو صرفية ذات أنماط شتى .

كما أننا يمكن أن ننظر إلي هذا النوع على أنه حصيلة لهجات مختلفة في أداء الصيغة المعينة . وليس ببعيد كذلك أن ينظر إليه أو إلى بعض صوره في إطار علم السمانتيك التاريخي = إذ المفروض هنا أن يقوم بتتبع الصيغ في التراث في فترات الزمن المختلفة؛ ليقف على ما أصابها أو أصاب بعضها من تطور أو تغير في مدلولها . فلعل هذه الصيغ أو بعضها إنما ظهرت ونتجت عن تطور طبيعي أصابها على فترات الزمن المختلفة، ولكن هذه النظرة التاريخية، لم يتنبه لها علماء العربية وركزوا جهودهم على فكرة التصريف والتقاليب اللفظية مع إدعاء وجود أصل دلالي لها جميعا، دون الالتفات إلى ما يكون هناك من معان جزئية تختلف فيها هذه الصيغ بعامل الزمن والتطور الطبيعي للغة [١].

وإذا كان أستاذنا د. بشر، نظر إلى ظاهرة الاشتقاق نظرة مختلفة عما نظر إليه اللغويون المعاصرون، فإننا أيضا يمكننا أن ننظر إلى فكرة التصريف على أنها جانب من جوانب المعجم، أو

---

[١] السابق ص ٧٨، ٧٩ .

محاولة لعرض جانب من جوانب المعجم، وعرض الجوانب الدلالية التي يقبلها هذا اللفظ، أو الكلمة والمعاني الجديدة الناتجة من خلال ذلك، وهي فكرة أراها تطويرا لفكرة المعجم الواردة في عمل ابن فارس والثعالبي بشكل صريح، وبالتالي نلاحظ أن ابن جني يحاول أن يطور أفكار السابقين عليه، ألم نقرر في موضع آخر من البحث أن عمل ابن جني بشكل عام، وعمله في الجانب الدلالي بشكل خاص، إنما يمثل تطويرا لعمل السابقين عليه ؟ ويمثل هذا الملمح جانبا من هذه الجوانب .

وحين حصلت على نسخة من كتاب " الدرس الدلالي في خصائص ابن جني "وجدت أستاذنا قد عرض لذلك في القضية التاسعة (الحقول الدلالية) يقول : ولقد تذكرنا فكرة الحقول الدلالية هذه بسبق العرب في هذا المضمار، إذ إنهم كانوا يعمدون إلى الكلمات التي تتعلق مدلولاتها بموضوع واحد، ويدرسونها واضعين إياها تحت عنوان يدل على هذا الموضوع [١]. والعلاقة القائمة بين فكرة الحقول الدلالية وفكرة معاجم الموضوعات واضحة وظاهرة، إلا أن الذي يحتاج توضيحه إلى فضل بيان؛ هي العلاقة بين فكرة الحقول الدلالية، وظاهرة الاشتقاق الواردة لدى ابن جني تحديدا، والعلاقة بينهما = أن فكرة الحقول الدلالية قائمة على جمع المواد التي تحتوي على معنى واحد، على الرغم من اختلاف الجذور، أما ظاهرة الاشتقاق فقائمة على فكرة التقاليب للجذر اللغوي الواحد، وهي فكرة قريبة جدا من فكرة معاجم الموضوعات، لكن من منظور آخر، وهذا وجه الخلاف بينهما، وقد تنبه إلى ذلك د.ياقوت [٢] .

وقد ذكر أستاذنا ياقوت جوانب من ظاهرة الاشتقاق، وقسم بعض الجذور الواردة لدى ابن جني بشكل فريد، مظهرا في الوقت ذاته النواحي الدلالية من خلال هذا التقسيم في الموضع الوارد أعلاه، على ما بيناه ووضحناه بما لا تكفي الإعادة معه مرة أخرى هنا، فمن أراد فليرجع إلى ذلك في موضعه من البحث المذكور سلفا .

على أن هنالك جانبا آخر لافتا للانتباه في معالجة ابن جني للجوانب الدلالية = أعني تعرضه لظاهرة الحذف؛ وهو فيها يتعرض لجوانب دلالية = وهو ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية الحديثة بـ (سياق الحال)، حيث يتناول ابن جني العوامل المؤثرة في المعنى :كالنبر والتنغيم والاستعانة

---

[١] د. أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ص ٤٥ .

[٢] السابق ص ٤٦ .

بإشارات من الوجه أو اليدين أو غير ذلك، يقول ابن جني : أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلا على ما في النفوس. وعلى ذلك قالوا "رب إشارة أبلغ من عبارة [١]. يقول ابن جني في موضع آخر فيما يتعلق بسياق الحال، حين تعرض لحذف الصفة ودلالة الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل . وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل عليه من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك . وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول : كان والله رجلا فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ولتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك . وكذلك سألناه فوجدناه إنسانا وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك . وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنسانا وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني عن قولك : إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك [٢] .

وهذا النص ذات أهمية بالغة فيما كتب ابن جني فيما يتعلق بموضوع الدلالة، وتحديدا بـ (سياق حال) أو أهمية العوامل غير اللغوية المؤثرة في تقديم الدعم الكامل للجوانب اللغوية، حيث إنها تقدم الدعم الكامل في تقديم تفسير مهم لجوانب النص، إنما تكمن في عنصرين أساسيين، أو العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية، ولكل منها حالة تقوم بها = فحين يعجز السياق اللغوي، ينبغي أن نتوجه شطر السياق غير اللغوي، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان " السمات شبه اللغوية "، وهذا يعني أننا حين نتوجه تلقاء تفسير النصوص بوجه عام، نكون أمام سياقين : اللغوي وغير اللغوي، ولكل منهما إطاره لا يتعداه إلى الآخر، فحين تعجز السياقات اللغوية عن تقديم التفسير الكافي للنص، ينبغي على محلل النص أن يتوجه شطر السياقات غير اللغوية، ففي موضع آخر قال ابن جني : قال سيبويه " أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر " يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية؛ والآخر ـ لبعده عن

---

[١] ابن جني : الخصائص ١/ ٢٤٨.

[٢] السابق ٢ / ٢٧٢، ٢٧٣ .

الحال. لم يعرف السبب للتسمية؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته؛ فلو ذهبت تشتق هذا، بأن يجمع بين معنى الصوت، وبين معنى : ع ق ر " لبعد عنك وتعسف [1].

وثمة نص آخر، نأتي به للتدليل على المناقشة المتفرقة في مواطن شتى قال ابن جني : والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا (وقصدوا) ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده العرب (ووجوهها)، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله، وتقبله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس، ألا ترى على قوله :

تقول. وصكت وجهها بيمينها. أبعلي هذا بالرحى المتقاعس !

فلو قال حاكيا عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس. من غير أن يذكر صك الوجه. لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة بين، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاين) ... وبعد فالحمالون والحماميون، والساسة، والقادون، ومن يليهم ويعتد منهم؛ يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق، إذا أخبر به عنه، ولم يحضره ينشده [2].

وربما تكون هنالك نصوص أخرى. وما أكثرها في كتاب ابن جني. غير أني رأيت أن هذه النصوص التي نقلتها عنه كافية وشافية في توضيح رؤيته فيما يتعلق بسياق الحال أو المقام = وهي عناصر غير لغوية، ذات أهمية كبيرة في جلاء جانب مهم في المعنى، وهي رؤية تذكرنا كثيرا بنظرية فيرث، وهي عنده، تنقسم إلى عدد من العناصر المهمة، وهي المكونة لأركانها، وهي ثلاثة أركان، نذكرها على النحو التالي :

---

[1] السابق ١ / ٦٧ .

[2] السابق ١ / ٢٤٦، ٢٤٧.

أولا : وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسميه بالمقام Context of Situation، مع ملاحظة كل ما يتصل بهذا المقام من عناصر أو ظروف وملابسات وقت الكلام الفعلي . هذه العناصر أو الظروف والملابسات هي :

أ) الظواهر المتصلة بالمشتركين في الكلام والاستماع مع الاهتمام بأشخاصهم وشخصياتهم . وهذا يندرج تحته ما يلي :

١) الكلام الفعلي نفسه .

٢) أعمال هؤلاء المشتركين في الكلام وسلوكهم .

ب) الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام والموقف .

ج) أثر الكلام الفعلي .

ثانيا : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وصيغته . فتحديد البيئة يضمن لنا عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى . وهذا الخلط من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مضطربة غير دقيقة، وذلك لاختلاف المادة التي أخذت منها هذه النتائج . ومن الواضح أن اللغات واللهجات حتى في الوطن الواحد تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا، وهذا الاختلاف يجب توجيه النظر إليه والاهتمام به؛ وذلك بتحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التي تحتضن اللغة المراد دراستها .... .

ثالثا : الكلام اللغوي عند فيرث مكون من أحداث، وهذه الأحداث اللغوية معقدة مركبة، ليس من السهل دراستها وتحليلها دفعة واحدة، بل يجب تشقيقها والنظر إليها على مراحل .... .

هذه المراحل أو الخطوات التي يجب إتباعها عند تحليل الأحداث اللغوية = هي فروع علم اللغة، والنتائج التي تصل إليها هذه الفروع هي مجموع خواص الكلام المدروس . وينبغي أن نعلم أن هذه الفروع يتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا، ولا يجوز الفصل بينهما إلا بقدر وفي ظروف خاصة . والوظيفة الأساسية لعلم اللغة بفروعه هي ـ كما يقول فيرث ـ بيان المعنى اللغوي للكلام . والمعنى اللغوي عنده يختلف تمام الاختلاف عن المعنى بالمفهوم الذي اختاره كل من أولمان وبلومفيلد ... وهذه العلاقات وتلك الخصائص والميزات لا يمكن الحصول عليها دفعة واحدة، بل لا بد من السير في مراحل وخطوات متتالية حتى نحصل عليها في نهاية الشوط [١].

---

[١] د. كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ١٠٥ وما بعدها .

على أننا إذا أخذنا هذه العناصر الواردة عند فيرث وطبقناها على ما أوردناه لدى ابن جني لوجدنا تشابه العناصر، وهي ذات شقين، الأول : لغوي، الثاني : غير لغوي (أو ما يطلق عليه . كما ذكرنا . سياق الحال)، وهي رؤية غاية في الدقة تتفق في مجملها مع ما توصلت إليه نتائج علم اللغة، وبناء على هذا، يمكننا أن نقرر أن ابن جني ، يرى أنه حين تعجز العناصر اللغوية الماثلة على سطح القرطاس، ينبغي علينا أن نتوجه شطر سياق الحال، وهي على قدر كبير من الأهمية في تبيان التفسير الدلالي الدقيق للأحداث اللغوية . وإذا كان ابن جني قد ركز على الجوانب اللغوية في جل القضايا التي عرض لها في " الخصائص "، فإن مثل هذه النصوص على الرغم من قلتها، تدل بشكل دقيق على نظرة واعية، ولو أنها استغلت الاستغلال الأمثل = لأمكننا استخلاص نظرية دلالية لـ (سياق الحال)، ويمكننا تطوير هذه النظرية وبلورة أفكارها . حسب ما أوردنا من نصوص . في الأفكار الآتية :

أولا : العناصر اللغوية، يمثلها جل ما ورد في الكتاب من قضايا لغوية بشكل ضمني أو صراحة، ودور هذه القضايا اللغوية في تقديم الدعم اللازم لتفسير النصوص، وهذه رؤية أساسية لدية .

ثانيا :على الرغم من أهمية الجوانب اللغوية في تفسير النصوص، بيد أن هذا ليس على إطلاقه، ففي كثير من النصوص تعجز الجوانب اللغوية عن تقديم تفسير مقنع، وبالتالي تحتاج إلى معونة من العناصر غير اللغوية وتلك العناصر،حسب ما أوردنا من نصوص ابن جني، يمكن جعلها فيما يلي :

أ) العلاقة بين المتكلم والمتلقي، وهي بدورها يتخللها عدد من العناصر الأساسية التي لا يمكن للعناصر اللغوية أن تكشف عنها، وإنما تحتاج إلى أن يكشف عنها سلوك المتكلم في علاقته بالسامع، ونذكر منها حسب ما أورده ابن جني في نصه السابق :

١) الإشارة باليدين أو من الوجه أو نحو ذلك، وبالتالي يفتح ابن جني مجالا لعدد من العناصر الأخرى التي تمثل أهمية في مثل هذه الحالات، على أننا ينبغي أن نشير إلى دقة ابن جني، حين ذكر " نحو ذلك "؛ لأنه بذلك يفتح المجال لأن يضع كل العناصر الأخرى التي لم يذكرها أنه بإمكانها أن تدخل في هذا الإطار، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه يشير إلى أن تمثيله، إنما يمثل نموذجا تاركا الباب مفتوحا لما تمليه السياقات غير اللغوية التي لم يتعرض لها؛

لأن إحصاء السياقات غير اللغوية أمر عسير وصعب المنال، وعلى هذا مثل بما ضربه من مثال، وجعل في نهاية عبارته " أو نحو ذلك "؛ ليجعل الباب مفتوحا للتأويلات التي تحتملها السياقات المختلفة، وليتسق من ناحية أخرى مع صعوبة إحصاء السياقات غير اللغوية .

٢) على أن هنالك عناصر أخرى غير لغوية . في نصوص ابن جني . كالنبر والتنغيم، وهي ذات أهمية بالغة في تقديم الدعم في تفسير النصوص، وهما من العناصر المقامية التي لا تظهر في السياقات اللغوية، ويظهر هذه الجوانب المتلقي في علاقته بالمتكلم، وهما من العناصر غير اللغوية، ومن هنا ينبغي أن نبحث عن ذلك في العناصر المقامية (سياق الحال) .

٣) الكلام نفسه .

ومن ثم نرى المقام أو ظروف وملابسات الكلام الفعلي وقت الكلام، تنقسم إلى ظواهر خاصة بالمشتركين في الكلام والإسماع، وهي بدورها تنقسم إلى :

١) الكلام / الحوار بين المتكلم والمتلقي .

٢) العلاقة بين المتكلم والمتلقي في أثناء الحدث اللغوي وتصرفاتهم في أثناء ذلك .

٣) الكلام نفسه .

وعلى الرغم من أن ابن جني، لم يشر إلى هذه العناصر منتظمة، ولم تأت في مواضع محددة، ولم يحاول أحد من الباحثين أن يصوغ هذه النظرات المنتشرة في إطار نظرية لغوية ومقارنتها بما أوردته النظريات اللسانية، في محاولة لتقريب وجهة النظر، ممثلة في رؤية ابن جني، بما هو وارد في الدراسات اللغوية الحديثة، على ما أشرنا إلى نظرية فيرث في سياق الحال أو العناصر غير اللغوية، أو حول المكون المقامي ودوره في الدراسات اللغوية الحديثة، إلا ما أشار إليه أستاذنا د.أحمد سليمان ياقوت[١]، إلا أنه لم يحاول، على الرغم من عرضه المستفيض، أن يصوغ هذه النظرات لابن جني على النحو الذي أوردناه أعلاه، كمقارنة بين ما قاله ابن جني في مواضع منتشرة، وبين نظرية فيرث .

---

[١] د. أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ص ٣٨ : ٤٢ .

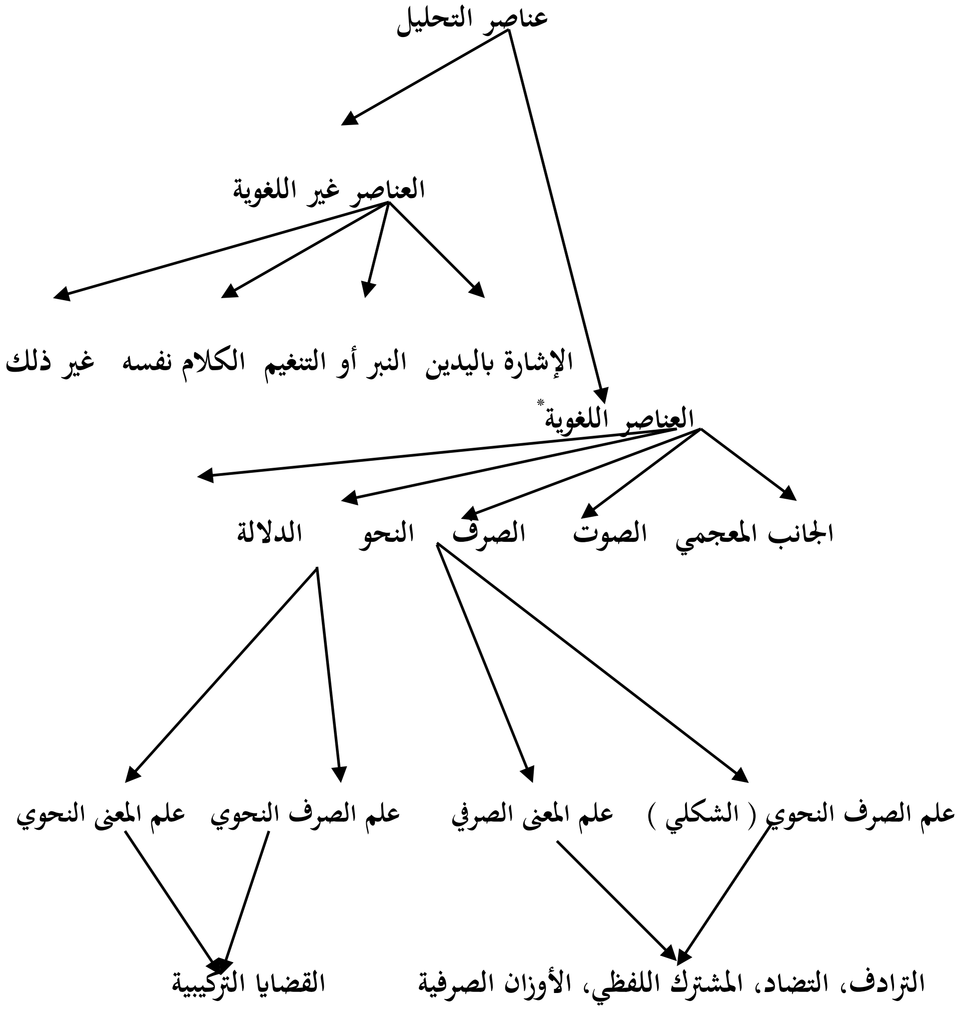
وإذا كانت نظرية فيرث الإنجليزي تعد أحدث النظريات اللغوية في بلورة سياق الحال ودور العناصر غير اللغوية في تقديم تفسير في تحليل النصوص . وبناء على ما أوردناه من نظريتي فيرث وابن جني . إن جاز لنا أن نعد رؤية ابن جني نظرية . وبناء على عرض العناصر غير اللغوية في نظرية فيرث، وفي نظرية ابن جني نرى التماثل، ويبقي التمايز بين الرؤيتين؛ أن نظرية فيرث جاءت في إطار محدد ومقنن، وصاغها في إطار نظرية، أما رؤية ابن جني، فلم ترد في إطار نظرية محددة، وإنما وردت كنوع من أنواع الرؤية التحليلية للعناصر اللغوية بالاعتماد على العناصر غير اللغوية، وعلى الرغم من اقتضاب النصوص التي تنص على ذلك، إلا أنها دالة وذات مغزى .كما أننا يمكننا من خلالها تكوين نظرية أو رؤية حول تصورات ابن جني في هذا الشأن، أو أن هذه النصوص ربما تكون كافية في إعطائنا تصورات تكاد تكون أخيرة ونهائية حول تكوين نظرية لتحليل ابن جني الدلالي، وإذا كنا ذكرنا أن الدراسات العربية للجانب الدلالي لم تدرس من خلال منهج واضح، إلا أن هذه الرؤية تحتاج إلى تحليل هذه النصوص الواردة في مؤلفاتهم، وعلى هذا نستطيع أن نكون رؤية واضحة حول أفكاره . بيد أن الذي ينبغي أن ننبه إليه أن هذه الرؤى المختلفة، يجب ألا تؤخذ معزولة عن البيئة الأخرى؛ لأن لكل بيئة سماتها التي يفرضها عليها الواقع مما يملي عليها، وبالتالي تستدعي نصوصا يجب أن تعالج بشكل مختلف . ومن هنا ينبغي أن ننظر إلى هذه الرؤى أو النظريات في إطارها العام، وربما لو فعلنا لاستطعنا أن نستخلص نظرية هي أكبر بكثير مما تطمح اللسانيات المعاصرة إلى الوصول إليه، ولا يكون ذلك إلا بدراسة البيئات التراثية مجتمعة . ويحتاج هذا العمل إلى تضافر الجهود وتكاتفها لإنجاز مثل هذا العمل واستخلاص مثل هذه النظرية التي نطمح إلى الكشف عن جوانبها، وهو عمل ليس باليسير على الفرد، ولكنه ميسور مع تكاتف الجهود وإخلاص النوايا، إن شاء الله تعالى .

ويجدر بي هنا القول إن اللسانيات النصية، تهدف إلى تقديم تفسير يقبله النص ولا يرفضه، وقد أفادت من اللسانيات اللغوية، وأن يتجاوز تلك النظريات إلى ما هو أرحب، باعتبارها . في حدود علمي . تعالج النصوص في إطار وحدة الجملة، وليس في إطار وحدة أكبر مقابلة للجملة، وهي وحدة النص، وإذا كانت لسانيات النص حاولت أن تتجاوز هذه الآليات المنهجية، فإنني أراها اعتمدت على هذه النظريات اللغوية وأفادت منها، حين حاولت أن تصوغ هذه النظريات في قالب جديد، مع تعديل في العناصر وصياغتها في إطار جديد ومقبول، وأراني أحسب أن نظرية إيزنبرج و

بوجراند / درسلر، ما هما إلا امتداد للدراسات اللغوية، مثل نظرية فيرث، ومحاولة مقارنة أسس النظريتين نجدها مأخوذة من نظرية فيرث، أو هي تطوير لنظرية فيرث .

على أن هذا العرض لتصورات ابن جني حول البحث الدلالي، لا يمنعنا من ذكره في إطار الجوانب اللغوية الأخرى، على أننا يمكننا أن نذكر إجمالا أن ابن جني قد تعرض للمستويات اللغوية المختلفة من : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية إلى جانب قضايا أخرى على قدر كبير من الأهمية، إلا أن الذي يمكن ذكره أن المعالجة الدلالية كانت مقتضبة، وعلى الرغم من ذلك، كانت في غاية الدقة والإحكام، بحيث تتيح لنا أن نقدم تصورا كافيا وصحيحا حول نظرية دلالية لدى ابن جني تقريبا .

هذه المستويات اللغوية المختلفة التي عرض لها ابن جني في الخصائص، تتفق مع ما عرض له ابن فارس والثعالبي، مع المفارقة في عدد من القضايا، إلا أن الذي بقي واضحا أن هذه المعالجات المتنوعة للدرس اللغوي العربي، جاءت جميعها في مواضع متفرقة، ولم تأت في صعيد واحد، ولم يكن هنالك ما يجمع القضايا المتقاربة والشبيه بشبيهه، ولم يحاولوا أن يعالجوا هذه العناصر اللغوية الواحدة في صعيد واحد، وبناء على هذا، فإن معالجة ابن جني جاءت مماثلة لمعالجة كل من ابن فارس والثعالبي، من حيث هذا المبدأ . ومن كل ما سبق يمكننا إجراء مخطط للمستويات اللغوية التي تعرض لها ابن جني في الخصائص على النحو التالي :



مخطط موجز يوضح عناصر التحليل التي عالجها ابن جني في " الخصائص "

لا بد من التنويه صدر هذه الملاحظات بأن التقسيمات الواردة أعلاه ، أدرجت عناصر مثل : التنغيم والنبر والإشارة باليدين وما إلى ذلك ، وجعلتها في العناصر غير اللغوية = قصدا بأن هذه العناصر لا تفهم إلا من خلال السياق المقامي ، أو هو يساعد على بيانها .

* لم أتعرض لكثير من القضايا اللغوية البارزة، نظرا لمعرفتها ووضوحها، مثل معاني الحروف، ومن ثم لم أتعرض إلا للقضايا الرئيسة منها، على ما ورد وسيرد في المتن .

وبناء على هذا المخطط الموجز يتبين لنا أن ابن جني قد نحى منحى آخر مغايرا لما صارت عليه الدراسات المباشرة في " فقه اللغة "، أو أن هذا الكتاب يمثل نقطة التحول التي بدأ صاحب هذا الكتاب يعلن عنها صراحة أو ضمنا في العنوان، حيث اختار عنوانا مختلفأ، على الرغم من الموضوعات المماثلة التي تعرض لها، كما أن الجانب البلاغي، لم نجد له أثرا بالصورة التي عرضنا لها عند ابن فارس، كذلك الجانب المعجمي، وهو ما يمثله المعجم الخاص الذي وضعه كل من ابن فارس والثعالبي، وهو ما يثير أكثر من علامة تساؤل، وقد ذكرنا ذلك ووضحناه، فيما ورد في موضعه من البحث، ولم يرد هذا المعجم في عمل ابن جني مباشرة، على الرغم من أننا أدرجناه ضمن هذه المصنفات .

أما علم الأصوات الذي ناقش ابن جني جوانب منه، فيما يرتبط بالجانب الدلالي، فيبدأ من رؤيته حول علاقة الاسم بالمسمى، وخلاصة رؤيته أن لا علاقة بين الاسم والمسمى، يقول : فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه، وقالوا إنسان . إنسان . إنسان . فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا : يد . عين . رأس . قدم . أو نحو ذلك . فمتى سمعت هذه اللفظة عرف معنيها . وهلم جرا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف [١].

ويعلق أستاذنا على هذا النص بقوله : فليس هناك علاقة محتمة، أو صلة طبيعية بين لفظ (إنسان) ومفهوم، من حيث هو كائن حي له صفاته المعينة وأعضاؤه المعروفة . والسامع لهذا اللفظ ما كان ليعرف مدلوله لو لم يكن ذا علم به قبل، لذلك فإنه ـ في المرة الأولى ـ لا بد أن يشار إلى بني آدم، ثم يقال إنسان . إنسان . إنسان، تدرك أن ابن جني، يؤكد ألا علاقة بين بين اللفظ أو بين مدلوله أو بين(الكلمة) و (الشئ المدلول عليه بها)، ولو كان اللفظ متصلا اتصالا طبيعيا بمدلوله ما كان الاحتياج إلى الإشارة [٢] . وإن كانت هذه الرؤية العامة لا تنفي أن ثمة الألفاظ، ترتبط بشكل أو بآخر بأصواتها : من ذلك قولهم : خضم، وقضم . فالخضم لأكل ارطب، كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المكأكول الرطب . والقضم للصلب اليابس، قضمت الدابة شعيرها . وفي الخبر " قد

---

[١] ابن جني : الخصائص ١ / ٤٥ .

[٢] د. أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ٥ .

يدرك الخضم بالقضم " أي يدرك الرخاء بالشدة واللين بالشطف . وعليه قول أبي الدرداء : يخضمون ونقضم والموعد الله. فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، خذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث .ومن ذلك قولهم : النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه (فيهما عينان نضاختان) الرحمن / ٦٦ . فجعلوا الحاء ـ لرقتها ـ للماء الضعيف، والخاء ـ لغلظها ـ لما هو أقوى منه .ثم ذلك القد طولا، والقط عرضا، وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعا له من الدال.فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض، لقربه وسرعته، والدال المماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولا [١].

ويعلق د. ياقوت على نص ابن جني بقوله : ولعمري إنه نص يدل دلالة قاطعة على عبقرية ابن جني في إدراكه العلاقة بين الصوت والحدث الدال عليه هذا الصوت . فالدال والطاء كلاهما شديد، إلا أن الأول مجهور، فيحتاج إلى وقت أطول (مماطلة) مما يحتاجه الثاني المهموس، لذلك استعمل الأول في قطع ما طال من الأثر، واستعمل الثاني فيما قرب وأسرع في قطعه وهو العرض . وهنا تحضرني الآية الكريمة (واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر..) يوسف / **٢٥**، فاستعمل القرآن في هذه الآية وفي الآيتين التاليتين لها الفعل (قد) ولم يستعمل الفعل (قط) لأن امرأة العزيز كانت تجري وراء يوسف، ثم إنها هوت بيدها على قميصه فأمسكت به من الخلف، ثم جذبته إلى أسفل بطبيعة الحال، لذلك كان القطع طولا ويناسبه (الدال) من (قد) [٢]. وليس المقام هنا مقام سرد كل نصوص ابن جني الواردة في هذا الشأن، وإنما الغرض التدليل على رؤيته في علاقة الأصوات بالكلمات وهل ثمة علاقة بينهما أم أن العلاقة اعتباطية .وننبه على أن ابن جني قد ذكر أمثلة كثيرة شغلت مساحة لا بأس بها من الأمثلة المتنوعة، فمن شاء فليرجع إليها إن شاء [*].

---

[١] ابن جني : الخصائص ٢ / ١٥٩، ١٦٠ .

[٢] د . أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ص ١١ .

[*] نشير إلى أن ابن جني ذكر بابا في ذلك (إمساس الألفاظ أشباه المعاني (ينظر ٢ / ١٥٤ وما بعدها) ويبدو أن العنوان الذي اختاره ابن جني يشير إلى ما قصده، إذ تشير كلمة (أشباه) إلى العلاقة الاعتباطية بين الحروف والكلمات على ما يبدو، وعندي أن العنوان يمثل خلاصة الأمثلة الواردة أو خلاصة الباب كله .

وكلمة لازمة هنا لا بد من قولها : إن نصوص ابن جني في العلاقة بين الأصوات والكلمة علاقة ليست لازمة = بمعنى أنها ليست حتمية في كل الحالات، وإنما ما قام به ابن جني هو نوع من التخريجات والتأويلات التي قد تصادف القبول، وقد تجد عكس ذلك، ومن هنا، فإنها تقع موقعين، إما أن تكون سديدة، وإما أن تكون عكس ذلك، وهو ما دعا أستاذنا أن يقول : ونحن لا نملك إلا أن نقول إن في بعض هذه التبريرات والتخريجات تعسفا وافتعالا لملكة الخيال أكثر من كونها تبريرات واقعية، وإلا فما الذي يمنع أن يكون إخراج ما في بطن المولود من السوء والضرر بحيث يتعارض مع نضارة الذهب وحسنه ؟ وهل الفضة هي التي ـ وحدها ـ تنفض أجزاؤها حتى سميت بذلك ؟ ألا تنفض أي تتفرق أجزاء الذهب أيضا ؟ [١]. وعلى الرغم من ذلك، نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون في كلام أكثر تخففا مما قاله أستاذنا، فالعالم يرى رأيا أو رؤية قد تصادف الصواب، وقد تقع عكس ذلك، وبالتالي فإن هذه التخريجات أو التبريرات قد تكون وقعت مواقعها، وقد تكون عكس ذلك، هذا خلاصة الرأي في ذلك، وليس فيها تقول، وهو ما يتنافى من لغة البحث العلمي . على أن إعمال الخيال مطلب أساسي؛ لأنه في كثير من الحالات أو التأويلات يكون عاملا أساسيا في الوصول إلى هذه الاستنتاجات الصحيحة، التي لاقت قبولا ورواجا من الباحثين، وفي مقابل ذلك قد لا تجد توفيقا في التخريج . ومن هنا، فالرؤية ليس فيها تعسفا ولا تخيلا أو شيئا من هذا القبيل، وقد كان ابن جني مدركا لكل هذا، فقال في موضع آخر : فالتأني والتلطف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو (خاص اللغة) وسرها، وطلاوتها الرائقة . فأما حفظها ساذجة، وقمشها هرجة فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه [٢]. ومن ثم عاد أستاذنا وقال : غير أن ذلك لا ينفي توفيق ابن جني في تبرير الدلالات المعنوية لألفاظ أخرى[٣].

كذلك، فإن الجوانب البلاغية التي عرض لها تشتمل على قضايا دلالية، كما هي عليه في الدراسات السابقة، وهو ما يشير إلى أن ابن جنى له تصور آخر في التعامل مع القضايا اللغوية، أو هكذا يظن، أو حاول أن يولي وجهته شطر معالجة لغوية مختلفة عن دراسات السابقين عليه، ومن ثم

---

[١] د .أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ص١٧.

[٢] ابن جني : الخصائص ٢ / ١٢٥ .

[٣] د.أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ص ١٧ .

بدأت المعالجات البلاغية في " الخصائص " تأخذ شكلا مختلفا عما هي عليه عند ابن فارس والثعالبي .على أية حال، فإن هذا الكتاب يمثل بهذه المفارقات في معالجة القضايا الدلالية، تلك المعالجة التي كشفت عنها بعض نصوص ابن جني بأنه حاول أن يقدم نظرية متكاملة من خلال معالجة بعض النصوص التي عرض لها، ومن خلال بعض النصوص التي عرضنا لها .وهي رؤية تظهر اختفاء عدد من العلوم العربية في معالجة ابن جني كعلم المعجم على النحو الذي أوضحناه، وإن كان قد احتفظ بشي من الأخير، إلا أن المعالجة مفارقة، كما أن هذا الافتراق أدى بدوره ـ فيما أخال ـ إلى المفارقة في المعالجة، التي بدت واضحة في طريقة ابن جني السالفة الذكر، وإن بدت مختلفة، إلا أنني أراها ـ على الرغم من ذلك ـ حصيلة الدراسات السابقة عليه، أو أنه حاول أن يصوغ هذه المعالجات الدلالية السابقة عليه في صورة موجزة ومركزة، مختصرا بذلك كل العناصر التي عرض لها ابن فارس والثعالبي معا في هذه النصوص الموجزة والدالة .

كما أن هنالك جوانب دلالية أخرى واضحة في عمله = أن كل ما عرضنا له من الجوانب الدلالية، ليس إلا نماذج مختارة مما عرض له ابن جني، على أنني أحاول أن أشير إلى ما سماه باب مطل الحروف (الخصائص ٣/ ١٢٦ : ١٣٥)، وهذا الباب من أهم الأبواب الدلالية التي توقف أمامها طويلا، يقول : وأما مدها عند التذكر، فنحو قولك : أخواك ضربا، إذا كنت متذكرا للمفعول به (أو الظرف أو نحو ذلك) أي ضربا زيدا ونحوه . وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت في نحو : ضربوا، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك : أي ضربوا زيدا، أو ضربوا يوم الجمعة، أو ضربوا قياما، فتتذكر الحال . وكذلك الياء في نحو اضربي؛ أي اضربي زيدا ونحوه . وإنما مطلت ومدت هذه الأحرف في الوقف وعند التذكر، من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة، فقلت : ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله وأنت مع ذلك متذكر لم (توجد في) لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك؛ لكنك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال للأول ومنوط به، معقود ما قبله على ما تضمنه وخلطه بجملته . ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين هذه الثلاثة، إذا وقفت عليهن ضعفن وتضاءلن، ولم يف مدهن، وإذا وقعن بين الحرفين تمكن، واعترض الصدى معهن . ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى . ويدل على ذلك أن

العرب لما أرادت مطلهن للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف، وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن، أتبعتهن الهاء في الوقف؛ توفية لهن، وتطاولا إلى إطالتهن . وذلك قولك : وازيداه، واجعفراه . ولا بدمن الهاء في الوقف، فإن وصلت أسقطتها، وقام التابع غيرها في إطالة الصوت مقامها . وذلك قولك :وزيدا، واعمرا .وكذلك أختاها...والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين[١].

وقد آثرت أن أنقل هذا النص على الرغم من طوله؛ لأنه يمثل كلا لا تنفصل أجزاؤه عن كليته، وبالتالي فإنه يمثل كيف تتم المعالجة الدلالية في إحدى جوانبها، ومحاولة ربط الجوانب اللغوية بالمعالجة الدلالية، وهي تميل إلى الاهتمام بالجانب الدلالي الذي يعتمد على " المقام " في هذه المعالجة، ومن هنا يمثل هذا النص أهمية في الكشف عن جانب من جوانب المعالجة الدلالية في " الخصائص "، فإذا كان هذا النص قد بين أنه يركز على الجوانب غير اللغوية، فإنه يعكس الجانب المقابل (الجانب اللغوي)، ومن ثم يجمع الجانبين معا، وإن كان كل منها، قد ورد في مكان مختلف عن الآخر، ولم تأت في مكان واحد، بحيث تمثل هذه الجوانب معالجة متكاملة ووحدة واحدة،كان ابن جني يعمل من خلالها، أو يحاول إظهارها بحيث تمثل معالجة متكاملة .

وإذا كنا قد ذكرنا أن عمل ابن فارس يمثل نظرية متكاملة في حد ذاتها، فإن عمل ابن جني في الجانب الدلالي، يمثل نظرية متكاملة أيضا، وإن كنت أتصور أن نظرية ابن جني الدلالية في " الخصائص" أكثر تطويرا لما اقترحه ابن فارس وعرضنا له، وإذا كان ابن فارس قد قدم الجوانب اللغوية التي تخدم الجانب الدلالي، فإنها فيما أظن جاءت دون محاولة تطوير لهذه الدراسات، وإنما وردت كما هي، أما عمل ابن جني، فإنه جاء ليمثل خلاصة الدراسات السابقة عليه التي هذبها وصاغها صياغة جديدة؛ بحيث يمثل ما عرض له نظرية تمثل تطويرا لما ورد عند السابقين بشكل لافت للنظر .

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني، وإن حاول أن يوجز ما قاله السابقون بشكل أو بآخر، إلا أن الجوانب البلاغية المباشرة التي وردت بشكل أقل عند الثعالبي، لم ترد بهذه الكيفية في عمل ابن جني، وإن كان ابن جني، حاول أن يتعامل معها بشكل ينماز عما عرض له السابقون، ومن ثم

---

[١] ابن جني : الخصائص ٣ / ١٣٠، ١٣١ .

اختلفت المعالجة عما عرض له ابن جني عما عرض له السابقون عليه، كما اختلف أيضا العنوان الذي ارتضاه كل منهم لمصنفه .

وعلى الرغم من اقتضابنا عرض نصوص ابن جني في هذا الشأن، إلا أن ثمة كلمة لا مناص من قولها، تتعلق بما أورده أستاذنا د.أحمد سليمان ياقوت، في كتابه السالف الذكر، أنه قسم عناصره إلى أحد عشر موضعا، وكلها تمثل قضايا دلالية في إطار المعالجة الحديثة، إلا أن الناظر فيما أوردناه من قضايا سالفة لدى ابن جني، يجد شيئا يسيرا مما نقله أستاذنا وبوبه في كتابه، ونقول وبالله التوفيق والسداد : إن هذه القضايا الدلالية المختلفة متداخلة متشابكة = بحيث إن القضية الواحدة لديه ناقشها في أكثر من موضع، ويفضي هذا الملحظ إلى أن هذه المعالجة القديمة الحديثة في آن واحد، يمكن دمج بعضها في بعض، بحيث تصير إلى النصف أو أزيد قليلا . وهذا الاستظهار لرؤية أستاذنا من خلال تلك النصوص المعالجة، وفيما يلي ندلل وبوضوح على صدق الحديث الذي أوردناه .

يقول أستاذنا حين نقل نص ابن جني (الخصائص ١ / ٢٤٦) في القضية (٧ : سياق الحال) في الحاشية (١) : وقد ذكرنا هذا النص ص (ولم يذكر رقم الصفحة في كتابه) عند الحديث عن المعنى الأسلوبي [١]. وفي الصفحة نفسها حين نقل نص ابن جني (الخصائص ١ / ٢٤٧) ذكر في الحاشية (٢) وذكرنا هذا النص في ص (ولم يذكر رقم الصفحة في كتابه) عند الحديث عن المعنى النفسي [٢]. وفي موضع ثالث، حين ذكر الدلالة الصوتية قال : فأما الدلالة الصوتية، فغير بعيد عنا الأمثلة التي نقلناها عنه عند حديثنا عن العلاقة بين اللفظ ومدلوله [٣].

وغالب الظن، بل الراجح أن أستاذنا لم يذكر هذا التداخل بين القضايا المعالجة إلا في هذه المواضع اليسيرة، وربما يظن ظان أن هذه المواضع، لا تمثل تكرارا بين القضايا الدلالية المعالجة، هي رؤية صحيحة لا ريب، غير أنها يمكن أن تؤخذ على الوجه الآخر = أن هذه المواضع، ربما تدل على أن ثمة إمكانية لدمج عدد من القضايا مع بعضها البعض، أو أن هنالك جوانب أخرى متداخلة

---

[١] د. أحمد سليمان ياقوت : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني ص ٣٩ .

[٢] السابق : الموضع ذاته .

[٣] السابق ص ٢٨ .

متعانقة، لم يشر إليها أستاذنا في حواشيه، أو في متن التحليل، أو ربما لم نرها، وهذه الرؤية الأخيرة أميل إليها وأرجحها .

والآن، أما وقد فرغت من إعادة النظر في بناء كتاب ابن جني دلاليا، أو حسب ما تراءى لي من تصور اقترحته في صدر تحليلي في أول البحث، بناء على المعايشة وإدامة النظر في هذه النصوص، فها أنا أحاول أقدم ثاني الوجهتين من الدراسة غير المباشرة في كتب " فقه اللغة " في المطلب التالي .

٢ / ٢ / ١ : الدرس الدلالي في " المزهر " :

٢/ ٢/ ٢ / ١ : فاتحة :

على الرغم من أن هذا الكتاب لا يحمل عنوان " فقه اللغة " إلا أننا اعتبرناه يقع ضمنا في إطار هذا الاتجاه، بناء على جوانب المعالجة التي اشتمل عليها، ومن هنا يتفق هذا المؤلف مع كتاب "الخصائص " في هذه الجانب، على الرغم من تأخره وإفادته من السابقين؛ لأن القضايا التي عوجلت تجعله يقع ضمن هذه المصنفات، على الرغم من اختلاف العنوان الذي اقترحه السيوطي . ويعد هذا العمل متأخرا مقارنة بالدراسات السالفة الذكر التي عرضنا لها، وبناء على ذلك نلاحظ اعتماده على السابقين من ناحية، ومن ناحية أخرى المقاربة بينه وبينهم .ونحاول إبراز ذلك فيما يلي من تحليل .

٢ / ٢ / ٢ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية :

إذا أخذنا الجزء الأول وجدنا وجوه المقاربة واضحة وظاهرة بين هذا العمل وعمل السابقين في عرض المادة، فقد جاء عمله في النوع الأول في معرفة الصحيح ويقال له الثابت والمحفوظ، وخلال ذلك تناول تعريف اللغة ورأي السابقين عليه فيها =كرأي ابن فارس وابن عباس وابن جني ودلالة الأصوات، وهل اللغة توقيف أم اصطلاح ؟ وعرض لحجج أصحاب الرأيين، وفصل في ذلك القول تفصيلا، وقد عرض أيضا للمناسبة بين اللفظ ومدلوله وأمثلة من ذلك، ثم عرض لعددٍ من المعاجم العربية بشكل يفارق الدراسات في هذا الاتجاه في العرض والتحليل، وإن كنت أراها امتدادا للمعاجم الخاصة = أعني الجانب المعجمي الذي عرض له ابن فارس والثعالبي، وقد عرضنا للفروق بين معالجة ابن فارس ومعالجة الثعالبي، وهنا تتبدى جوانب الافتراق بشكل كبير بين هذه المصنفات، ومن ثم يتبدى السؤال التالي : ما علاقة هذه الموضوعات بما عرض له ابن جني

؟، أو :ما علاقة هذه الموضوعات المعجمية بما هي معه من موضوعات ؟، وظاهر الحق أن هذه القضايا، ما هي إلا امتداد للمعالجة المعجمية التي وردت عند ابن فارس والثعالبي، وربما لم يشأ السيوطي أن يعالج القضية بما وردت عليه عند السابقين، فحاول أن يطور المعالجة، أو أنه عالج القضية في إطار جديد . هي إذن معالجة للجوانب المعجمية القديمة في شكل جديد، ومن هنا رأينا أن عرض السيوطي لهذا العمل المعجمي، إنما حاول أن يناقش الجوانب الدلالية ودورها في الدرس الدلالي .

كما أرى جوانب دلالية أخرى، كالأضداد (المزهر : ١ / ٣٨٧ : ٤٠٠) وهو في كل ذلك يتعرض لما يتعلق بالمعاجم العامة؛ من حيث التسمية وأصحابها واختلاف العلماء حول منكر ومؤيد ومعترض ... الخ .

بيد أن المفارقة بين عمل السيوطي وعمل السابقين، خاصة الثعالبي، الذي ركز بشكل خاص على الجانب المعجمي، خلافا لرؤية ابن فارس وابن جني، وبالتالي تتفق رؤية السيوطي مع رؤية ابن فارس وابن جني، على الرغم من جوانب الافتراق التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار، ومن ثم لم يقتصر على معالجة الجوانب المعجمية وحدها، وإنما رأى أن يضيف إليها جوانب دلالية أخرى على قدر من الأهمية، هذه الجوانب تكمل الجانب الدلالي، الذي اعتبرته الدراسات القديمة عصب الدراسات الدلالية . بيد أن الدراسات اللاحقة أخذت شكلا جديدا في إضافة عناصر أخرى، على ما رأينا عند ابن فارس والثعالبي وابن جني، وقد أخذت شكلا مختلفا عند كليهما؛ بحيث مثل كلاهما في عمله تطويرا لما ورد عند السابقين، ومن هنا نرى السيوطي يعرض للمناسبة بين اللفظ ودلالته، وهي رؤية عرض لها ابن جني في " الخصائص"

<u>٢ / ٢ / ٢ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي :</u>

إذا كنا قد ذكرنا الجوانب البلاغية الواضحة خاصة في عمل ابن فارس، وقد رأيناها ثمة جوانب بلاغية صرفة، خاصة ما تعرض له في علم المعاني، بيد أن جوانب بلاغية أخرى. كنا قد أشرنا إليها فيما مضى من البحث. خاصة لا تتعلق بعلم المعاني، وإنما تتعلق بالجانب الصوتي في البلاغة، وهو ما تعرض له السيوطي حين تناقش الفصاحة من كل جوانبها مثل : التنافر والغرابة والابتذال،ثم تقسيمه الابتذال والغرابة، وسبب التنافر وأنواع التأليف، ثم رتبة الفصاحة .

وإذا عدنا إلى رؤية السيوطي في هذا السياق، وجدناه يقول : فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها؛ كما روي أن أعرابيا سئل عن ناقته؛ فقال : تركتها ترعى الهمخع . ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزرات في قول امرى القيس :

غائره مستشزرات إلى العلا

وذلك لتوسط الشين، وهي مهموسة رخوة بين التاء، وهي مهموسة شديدة، والزاي وهي مجهورة [1].

أما الغرابة : أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة؛ كما روي عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار،فاجتمع عليه الناس؛ فقال : ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني، أي اجتمعتم، تنحوا . أو يخرج لها وجهبعيد كما في قول العجاج :

وفاحما ومرسنا مسرجا

فإنه لم يعرف ما أراد بقوله : مسرجا، حتى اختلف في تخريجه؛ فقيل : هو منقولهم للسيوف سريجية منسوبة إلى قين يقال له : سريج، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي، وقيل : من السراج، يريد أنه في البريق كالسراج [2] .

وفي حديثه عن الابتذال نراه يعده من شروط الفصاحة بـ : ألا تكون الكلمة مبتذلة : إما لتغيير العامة لها إلى غير أصل الوضع كالصرم للقطع، جعلته العامة للمحل المخصوص، وإما لسخافتها في أصل الوضع كاللقالق؛ولهذا عدل في التنزيل إلى وله (فأوقد لى يا هامان على الطين) لسخافة لفظ الطوب وما رادفه ... ولاستثقال جمع الأرض لتجمع في القرآن، وجمعت السماء؛ حيث أراد جمعها؛ قال (ومن الأرض مثلهن)، ولاستثقال اللب لم يقع في القرآن، ووقع فيه جمعه وهو الألباب لخفته [3]. وواضح أن التعامل مع الغرابة أو الابتذال، على هذا النحو الذي عرضنا له، يتعلق بالجانب الصوتي، وهو يقدم المعونة للدراسة الصرفية التي تليه، والجانب الصوتي هنا يخدم الجانب الدلالي فيما يتعلق بعلاقة الحروف بعضها ببعض .

---

[1] السيوطي : المزهر ١/ ١٨٥ .

[2] السابق ١/ ١٨٦ .

[3] السابق ١/ ١٨٩، ١٩٠ .

كما يمكن تدعيم الرؤية بأن السيوطي حاول أن يدمج هذه الرؤية برؤية بلاغية، في اعتماده على البلاغيين المتأخرين، ومنهم رؤية حازم القرطاجني، ففي تقسيم ما نحن بصدده = أعني تقسيم الابتذال والغرابة، اعتمد على " رؤية حازم " يقول : وقد قسم حازم. في " المنهاج " . الابتذال والغرابة، فقال : الكلمة على أقسام :

الأول : ما استعملته العرب دون المحدثين، وكان استعمال العرب له كثيرا في الأشعار وغيرها؛ فهذا حسن فصيح .

الثاني : ما استعملته العرب قليلا، ولم يحسن تأليفه ولا صيغته؛ فهذا لا يحسن إيراده .

الثالث : ما استعملته العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم؛ فهذا حسن جدا؛ لأنه خلص من وحوشية العرب وابتذال العامة .

الرابع : ما كثر في كلام العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم، ولم يكثر في ألسنة العامة؛ فلا بأس .

الخامس : ما كان كذلك، ولكنه كثر في ألسنة العامة؛ وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا؛ فهذا يقبح استعماله لابتذاله .

السادس : أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة، وليس له اسم آخر، وليست العامة أحوج إلى ذكره من الخاصة، ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل المهن؛ فهذا لا يقبح، ولا يعد مبتذلا؛ مثل لفظ الرأس والعين .

السابع : أن يكون كما ذكرناه، إلا حاجة العامة له أكثر، فهو كثير الدوران بينهم كالصانع؛ فهذا مبتذل.

الثامن : أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى، وقد استعملها بعض العرب نادرا لمعنى آخر؛ فيجب أن يجتنب هذا أيضا .

التاسع : أن تكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة، وكان استعمال العامة لها من غير تغيير، فاستعمالها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا، وعلى التغيير قبيح مبتذل [١] .

على أننا يمكننا إضافة نوع آخر إلى الدراسة الصوتية البلاغية المرتبطة بالجانب الدلالي = أقصد ما تعرض له السيوطي في " باب المستعمل والمهمل "، فذكر أن المهمل على ضربين : ضرب

---

[١] السيوطي : المزهر في علوم اللغة ١ / ١٩٠، ١٩١ .

لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة؛ وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف . والضرب الآخر : ما يجوز تألف حروفه؛ لكن العرب لم تقله، وذلك كإرادة مريد أن يقول عضخ؛ فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر؛ ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة : خضع، لكن العرب لم تقل عضخ، فهذان ضربان للمهمل . وله ضرب ثالث؛ وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف، وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاما ....[١].

وإذا كانت هذه تمثل قضايا عامة في معالجته للجوانب الصوتية، فيما أتصور، فإن هنالك جوانب أخرى على قدر من الأهمية تتعلق بالجانب الصرفي . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجوانب التي نتعرض لها بالدرس والمناقشة تمت بصلة إلى الجانب الدلالي، وأن كل جانب من هذه الجوانب له علاقة بشكل أو بآخر بالبحث الدلالي؛ أو أنه يمثل مرحلة تمهيدية للعلم الذي يليه، وهكذا نراه في موضع متأخر، يتعرض لعدد من القضايا الصرفية، وإن لم تأت في موضع واحد، من ذلك الباب الذي عقده بعنوان "معرفة الإبدال (المزهر : ١/ ٤٦٠ : ٤٧٥) ومعرفة القلب (المزهر : ١ / ٤٧٦ : ٤٨٢) ومعرفة النحت (المزهر : ١/ ١٤٨٢ : ٤٨٥) ومعرفة ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه التصحيف (المزهر : ١/ ٥٣٧ : ٥٥٥) ... إلخ تلك القضايا التي تتعلق ببنية الكلمة أو اللفظة المفردة، وهي قضايا على قدر من الأهمية فيما يتعلق بالجانب الدلالي، ففي معرفة الإبدال، قال السيوطي : قال أبو الطيب في كتابه : ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف مكان حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة؛ تتقارب اللفظتان لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد [٢]. وبين أن هذه العناصر تتعلق بالجانب الصرفي ولها علاقة بدلالة الألفاظ، أو اللفظة المفردة، ومن هنا يمد هذا العلم (الصرف) ويمهد الطريق للجوانب الدلالية اللازمة التي ينتهي بها دور علم الصرف؛ ليبدأ بها دور علم التراكيب، وهكذا تتكاتف العلوم المختلفة في بيان الجوانب الدلالية الكلية للنص أو الجملة التي لا تعتمد فقط على علم واحد، وإنما تتكاتف العلوم المختلفة في

---

[١] السابق ١ / ٢٤٠ .

[٢] السابق ١ / ٤٦٠ .

إبراز الدلالة الكلية بشكل عام، وهذه الدلالة الكلية، إن هي إلا حصيلة ومجموع هذه العلوم، بالإضافة إلى العناصر الأخرى غير اللغوية .

وظاهر إذن أن هذا الجانب نقله السيوطي عن المؤلفات البلاغية المتأخرة، كما هي الحال مع ابن سنان الخفاجي في (سر الفصاحة) والقزويني في (الإيضاح)، وهي ملاحظات وجدت في كتب النقد الأدبي، أمثال مصنفات الجاحظ، ومن ثم نلاحظ التداخل بين هذه العلوم، وبين هذا الصنف من الدراسات اللغوية . على أنه يلاحظ أن هذه القضية لم يتعرض لها ابن فارس والثعالبي، ومن ثم تظهر هذه الرؤية مدى محاولة السيوطي الإفادة مما قدمه السابقون عليه، وجمع هذه العناصر التي تسهم في تكوين تصور مقبول، وهو تصور يخالف عرض أو تعامل السابقين عليه مع هذه القضايا . على الرغم من اعتماده العام على نقل الأفكار، بل الأبواب والقضايا كما هي . بيد أن المفارقة لا تكمن في أن السيوطي يمثل حصيلة وأفكار السابقين عليه فحسب، صحيح هو نقل هذه الأفكار في كثير من جوانبها، إلا أن الجديد أنه حاول أن يعالج هذه الموضوعات القديمة في إطار جديد، وليس هذا فحسب، وإنما لم هذه الأفكار المنتشرة في مواضع مختلفة من المؤلفات السابقة، وهي عديدة، منها : اللغوية والبلاغية والصوتية ...الخ، ومن هنا فإن محاولته الدائبة لتقديم التصورات القديمة لم تكن تجميعا فقط، كما ذهب أغلب الباحثين بأنه تكمن أهمية مؤلفاته أنها حوت ما ضاع من التراث العربي، وعلى العكس من هذه الرؤية، أرى أن السيوطي حاول جاهدا أن يقدم التصورات القديمة بشكل يفارق ما قدمه السابقون، وليست هذه الرؤية كلاما مرسلا، وإنما جاءت بعد عرض الجوانب الصوتية في البلاغة التي انتشرت في الدراسات البلاغية المتأخرة . على ما أشرنا إليه فيما ورد أعلاه . وهي رؤية لم ترد في معالجة ابن فاس والثعالبي، وإنما وردت لدى باحثين آخرين متأخرين . ومن هنا نرى أن معالجة السيوطي، تحاول ليس فقط جمع ما هو سابق، وإنما تحاول صياغته في إطار نظرية دلالية واضحة . ومن هنا رأينا كيف اجتمعت دراسة المعجم ودراسة الجوانب الصوتية، وجوانب أخرى دلالية، نعرض لها واحدة واحدة، وهي رؤية لم ترد لديه اعتباطا، وإنما وردت في إطار محدد، وبالتالي ينبغي أن ننظر إلى هذه الموضوعات في إطار كلي، كان السيوطي يعمل من خلالها، وهو الإطار الدلالي .وبناء على ذلك يمكننا أن ننظر إلى الموضوعات أو إلى عدد من هذه الموضوعات في الكتاب على أساس دلالي .

إذا كنا ذكرنا أن السيوطي عرض لعدد من القضايا البلاغية وأدرجناها ثمة في الجوانب الصوتية؛ وهي على صلة كبيرة بالجوانب الدلالية، وهي رؤية ليس عليها ظل لريب، ونؤكد أيضا أن ذلك قائم حاضر فيما ورد في موضع آخر من القضايا البلاغية التي تتمتع بجوانب دلالية كبيرة، واستظهر منها : التوهم أو الإيهام (المزهر : ١/ ٣٣٦)، الإضمار والتعويض (المزهر : ١/ ٣٣٧)، تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر والعكس (المزهر : ١/ ٣٣٨)، الاعتراض والإشارة دون التصريح (المزهر : ١/ ٣٣)، الكف وإعارة الشيء ما ليس له وإجراء ما لا يعقل مجرى العاقل والمحاذاة (المزهر : ١/ ٣٣٨ : ٣٣)، والحقيقة والمجاز (المزهر : ٣٥٥/١ : ٣٦٨) .

على أن ثمة قضية أخرى عرض لها السيوطي، تعرض لها ابن جني في " الخصائص " وذهب إلى أن هذه القضية هو أول من تكلم فيها وأنها من اختراعه، وكان أبو على الفارسي يستأنس بهذا العلم ويركن إليه، كما ذهب ابن جني ذاته في أحد نصوصه، وأعني به باب الاشتقاق الكبير أو الأكبر أو الاشتقاق الصغير أو الأصغر، وهو في هذا الباب ينقله عن السابقين كابن جني، ويحاول أن ينقل تعريفه وطرقه وأنواعه، ثم يقارن بين التصريف والاشتقاق، ويضرب على ذلك المثل من أنواع الاشتقاق والتغييرات التي تحدث فيه، ونحاول فيما يلي تفصيل ذلك حسبما يسمح البحث .

وهو حين يدرج هذا الباب ينقل عن ابن فارس، فقد قال تحته : باب القول على لغة العرب؛ هل لها قياس ؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟ ونقل آراء العلماء في وجوده، فقال : وقال ابن دحية في التنوير: الاشتقاق من أغرب كلام العرب، وهو ثابت عن الله تعالى بنقل العدول عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ لأنه أوتي جوامع الكلم، وهي جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة؛ فمن ذلك قوله فيما صح عنه : يقول الله : أنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي .

وقال في التسهيل : الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيب لها؛ ليعدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب وحذر من حذر .وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفا غالبا؛ كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضارب

ومضروب ويضرب واضرب، فكلها أكثر دلالة وأكثرها حروفا، وضرب الماضي مساو حروفا وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في " ض ر ب " وفي هيئة تركيبها، وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به .

أما الاشتقاق الأكبر، فيحفظ فيه المادة دون الهيئة، فيجعل (ق و ل) و (و ل ق) و(و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة؛ بمعنى الخفة والسرعة، وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرا، وليس معتمدا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب؛ وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناسا من المعاني مغايرة للقدر المشترك، وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني لا تكاد تتناهى؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب، بل فرقوا بين معتق وعتق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين [١] . وواضح أن هذا الباب نقل عن السابقين، خاصة ابن جني، وليس هذا فحسب، فقد أن د. بشر رد رؤية ابن جني بأن الاشتقاق الأكبر، إنما هو من ابتكار الخليل بن أحمد، وأضيف أنني وجدت شيئا قريبا من هذا عند ابن فارس في " باب القلب " يقول : ومن سنن العرب القلب . وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة . فأمنا الكلمة، فقولهم " جذب ,جبذ " و " بكل . ولبك " وهو كثير وقد صنفه علماء اللغة [٢]. وهذا النص على قصره فيه إشارة لدى ابن فارس، وإن كنت أحسب أن تأثيرها ليس كبيرا على ابن جني، كما هي الحال مع رؤية ونصوص الخليل . وقد أدلينا بدلونا ثمة، ومن هنا فإن ما قدمناه مع ابن جني يصلح؛ لأن يكون مع السيوطي في هذا الباب .

وإذا كان اللغويون المعاصرون يجعلون أسبابا للتغير الدلالي = فهي في الواقع الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية ... التي أدت إلى هذا التغير الدلالي، أو = هي الأسباب التي أدت إلى تحميل هذه اللفظة بتلك المعاني الجديدة، وبالتالي فهي عناصر ماثلة في البنية غير اللغوية للفظة، وقد كان القدماء على وعي تام بتلك الأسباب، ومن ثم نجد السيوطي نقل عن السابقين هذه

---

[١] السابق ١ / ٣٤٥، ٣٤٦ .

[٢] ابن فارس : الصاحبي ص ٣٢٩ .

العناصر، وربما يكون القدماء لما رأوا أن هذه الأسباب قد تغيب عن بعض الباحثين؛ نظرا لعدم الدراية بها، أو أن هذه الظروف كثيرة، بحيث تخفي على بعض الباحثين، كما قد تكون معلومة للآخرين؛ لكثرة حدوثها واختلافها من زمن إلى زمن، وبالتالي فقد رأوا أن من الأفضل أن تحصر هذه الصور في عدد من العناصر اللغوية، أو أن الصور اللغوية التي تحدث للتغير الدلالي، تنحصر في عدد من الصور التي لا تخرج عنها الصور اللغوية للتغير الدلالي، أما الأسباب فقد تركوها قائمة للظروف والحاجة، ومن ثم رأينا كل باحث يذكر سببا ربما لا يكون معلوما للآخرين، ومن هنا يمكننا تجميع هذه الأسباب، بناء على الأسباب التي يذكرها الباحثون في مكان واحد . وعلى الرغم من ذلك تظل هذه الأسباب التي تؤدي إلى التغير الدلالي صعبة الحصر؛ لأنها تختلف من سياق لآخر . بقي الشيء الأساسي الذي استطاع الباحثون القدامى أن يحصروا مظاهره في عدد من الأشكال والصور التي نود ذكرها في هذا السياق .

وأعود أدراجي إلى ما ذكره السيوطي في باب الخاص والعام، وجعله في فصول منها : العام (المزهر : ١ / ٤٢٦ وما بعدها)، والعام المخصوص (المزهر : ١ / ٤٢٧ وما بعدها)، وفيما وضع خاصا، ثم استعمل عاما (المزهر : ١ / ٤٢٩ وما بعدها)، وفيما وضع عاما، ثم استعمل خاصا (المزهر : ١ / ٤٣٣ وما بعدها)، وفيما وضع خاصا لمعنى خاص (المزهر : ١ / ٤٣٥ وما بعدها)، ووضع بابا منفردا في معرفة المطلق والمقيد (المزهر : ١ / ٤٥٤ وما بعدها) . وهو من الوجوه الملثمة في الكشف عن القناع الدلالي المتواري بالحجاب خلف هذه الأبواب في كتابه . إذن، نحتاج إلى إدراج بعض الأمثلة من هذه الأنواع لتكتمل الفائدة على صدق ما نطمح إلى إثباته في هذا البحث .

يقول السيوطي في باب العموم : العام الباقي على عمومه، وهو ما وضع عاما واستعمل عاما ... كل ما علاك فأظلك فهو سماء .كل أرض مستوية فهي صعيد .كل حاجز بين شيئين فهو موبق .كل بناء مربع فهو كعبة .كل بناء عال فهو صرح ...[١].

أما أمثلة العام والخاص، وهو ما وضع في الأصل عاما ثم استعمل خاصا ...أن الحج أصله قصدك الشيء وتجريدك له، ثم خص بقصد البيت ...السبت فإنه في اللغة الدهر، ثم خص في

---

[١] السابق ١ / ٤٢٦ .

الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر ...رث كل :خسيسه، وأكثر ما يستعمل فيما يلبس أو يفترش [١].

وأمثلة فيما وضع خاصا ثم استعمل عاما : أصل الورد إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شئ وردا، والقرب : طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب؛ فيقال وهو يقرب كذا أي يطلبه، ولا يقرب كذا، ويقولون : رفع عقيرته أي صوته، وأصل ذلك أن رجلا رفع عقرت رجله فرفعها، وصاح؛ فقيل بعد لكل من رفع صوته : رفع عقيرته، ويقولون : بينهما مسافة، وأصله من السوف وهو الشم [٢].

أورد فيما وضع عاما واستعمل خاصا ثم أفرد لبعض أفراده اسما يخصه : البغض عام، والفرك فيما بين الزوجين خاص . التشهي عام، والوحم للحبلى خاص . النظر إلى الأشياء عام، والشيم للبرق خاص . الاجتلاء عام، والجلاء للعروس خاص . الغسل للأشياء عام، والقصارة للثوب خاص [٣] . وجاء الباب الخامس ليعرض فيما وضع خاصا لمعنى خاص، يقول السيوطي : للعرب كلام بألفاظ، تختص به معان لا يجوز نقلها إلى غيرها، تكون في الخير والشر والسن وغيره، وفي الليل والنهار وغير ذلك ...[٤].

على أن هذه الأبواب واضحة العبارة جدا عند النظرة الأولى في التدليل على المعالجة الدلالية، وقد كانت رؤية السيوطي من البيان والوضوح، بحيث ظهرت في صورة أفضل مما هي عليه عند السابقين، في المعالجة والتحليل، على الرغم من أنها خلاصة رؤيتهم، إلا أن الصياغة، وترتيب الأفكار والعرض المتميز، جعل المحدثين حينما يستشهدون بأبواب العموم والخصوص والتضاد والترادف والمشترك اللفظي ...إلخ، لا يكادون يبرحون ما أورده السيوطي، وعندي أن ذلك ليس لأن هذه الأبواب من ابتكاره وابتداعه؛ وإنما لما أوردته من أسباب فارطة في ظني، فقد وردت

---

[١] السابق ١ / ٤٢٧ .

[٢] السابق ١/ ٤٢٩ .

[٣] السابق ١/ ٤٣٣ .

[٤] السابق ١/ ٤٣٥ .

البدايات الأولى لهذه القضايا عند ابن فارس والثعالبي وابن جني على ما جاء في عرضهم لهذه القضايا .

كما نلاحظ أن السيوطي قد هذب هذه المصطلحات، وحاول جاهدا أن يستخدم مصطلحات أو ألفاظا خاصة به، تمثل حصيلة دراسات السابقين عليه، وكان واضحا حينما أشار في كل قضية تعرض لها إلى دراسات السابقين ومصطلحاتهم الخاصة، وبالتالي نرى المفارقة بين عمل السيوطي وعمل السابقين في استعمال المصطلحات واستخدامها في تسمية خاصة . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإضافة تمثل إسهام السيوطي، يضاف إلى ما ورد أعلاه، على الرغم من أن عمله يمثل حصيلة رؤية السابقين عليه، ومن هنا رأينا كيف صاغ المصطلحات الواردة قبله بشكل أساسي، بحيث يمكننا القول، إن المصطلحات التي صاغها السيوطي في هذا الشأن وجدت قبولا من الباحثين واستعملوها، خلافا للمصطلحات التي استعملها ابن فارس والثعالبي وابن جني = أو أن أغلب ما استعمله السيوطي وجد قبولا ورواجا من الباحثين، وربما يكون تأخر السيوطي الزمني، أتاح له أن تكون المصطلحات قد استقرت، وبالتالي صاغها في هذا القالب الذي رضي عنه الباحثون اللاحقون، بله المعاصرين من اللغويين، كما تجدر الإشارة إلى أن كتب اللسانيات المعاصرة تستعمل هذه المصطلحات كما استعملها السيوطي منذ أكثر من ٥٠٠ سنة تقريبا .

ومن ثم يتبين لي أن دراسة الجوانب الدلالية، لم تكن تقتصر على فرع واحد = إذ تناولها أصحاب المعاجم، كما تناولها أصحاب الاتجاهات الأخرى . ومن هنا فقد بقي على الباحثين المعاصرين أن يقيموا عددا من الدراسات في هذا الحقل البكر؛ ليظهروا العناصر المهمة والآليات الأساسية التي اعتمد عليها القدماء في كيفية التعامل مع الدرس الدلالي، أو بصيغة أخرى : يمكن استخلاص الجوانب الأساسية التي اعتمد عليها أصحاب كل اتجاه على حدة؛ ليمكننا تبين العناصر الأساسية بشكل عام في التراث العربي، وأظن أن هذه العناصر تمثل الركيزة الأساسية التي صاغها المحدثون في قوالب ونظريات .

ومن هنا يظهر وبوضوح تام، كيف أقام السيوطي جزءوه الأول من مصنفه (المزهر) على أساس دلالي ؟ فيما أتصور، بناء على تحليلي السالف الذي أوردته منذ قليل، ومن ثم تتكشف العلاقة بين هذه الجوانب التي تبدو للعجلان؛ أن لا رابط بينها يجمع أواصر موضوعاتها، مع أن من

يرجع البصر يجد جل هذه الموضوعات تأتي في إطار العلاقة التي أراد السيوطي أن يبني عليها مصنفه، وهي العلاقة الدلالية التي لا تدع مجالا لا ريب فيه .

أما الجزء الثاني من " المزهر "، فقد أراد أن يحتوي جل مباحثه على عناصر مهمة في الجانب الصرفي، وقد ظن السيوطي في لطف، وهو ظن صحيح، إن شاء الله، أن هذا الجزء مكمل لما أوردناه بالجانب الصرفي، فيما عرضنا له من الجزء الأول، وظني أيضا أن فيه تدعيما وتكميلا لما أورده ثمة، إما مقتضبا، وإما ناقصا، فأراد إما أن يتمه أو أن يضيف إليه بعض الجوانب التفصيلية التي توضح جوانبه أو تكشف غوامضه، وعلى هذا، فإن رؤية السيوطي قائمة على أساس أن علم الصرف ذا خطر كبير وأهمية قصوى في الدراسات اللغوية بعامة وعلم الدلالة بخاصة .

ولا يفوته ـ في الجزء الثاني ـ أيضا أن يعرض لجوانب أخرى تتعلق بالرواية أو الدراية وعلم الأصول، وهي جوانب حرت كثيرا في تخريجها على هذا النحو الذي أوردته مع العناصر الأخرى، كما هي الحال مع جوانب نشأة اللغة، وهل هي توقيف أم اصطلاح ؟، وهي جوانب حيرت الباحثين كذلك في التوفيق بينها، إذ لا يجمعها جامع ـ حسب علمي ـ إلا معالجة جوانب لغوية متباينة . مثل هذا الأمر ما نجده في الباب الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء (المزهر : ٢ / ٣٩٥ وما بعدها) وفيه يعرض للنحاة واللغويين وأخبارهم . وفي النوع الخامس والأربعين : معرفة الأسماء والكنى والأقارب والأنساب (المزهر : ٢ / ٤١٨ وما بعدها) وفيه يتعرض لما يتعلق بهذه الألقاب والكنى من اللغويين والنحويين والشعراء وأسبابها إلخ .والنوع السادس والأربعون : معرفة المؤتلف والمختلف (المزهر : ٢ / ٤٤٧ وما بعدها)، والنوع السابع والأربعون : معرفة المتفق والمفترق (المزهر: ٢ /٤٥٣ وما بعدها)، وفي النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات، والنوع التاسع والأربعون : معرفة الشعر والشعراء، والنوع الخمسون : معرفة أغلاط العرب . وهذه الأنواع الأخيرة، ليس لها رابط يجمعها ويلم شتاتها، ففي محاولة النظر إلى هذه الموضوعات وربطها بكل الجوانب الدلالية، لم يتسن لي العثور على رؤية قوية، أستطيع من خلاله، كيف صاغ السيوطي كل هذه الموضوعات في قالب واحد وفي كتاب واحد على هذا النحو ؟ .

وأغلب الظن، أن مثل هذه الموضوعات الأخيرة، يمثل بها موسوعة، كما هي الحال مع كتاب " الشعر والشعراء " لابن قتيبة، وعليه نلاحظ أن هذه الموضوعات تخرج عن الموضوعات

الأساسية التي يشملها هذا النوع من البحث اللغوي، وربما كانت هذه الرؤية، أو هذا الجمع بين أشتات مختلفة، هو الذي جعل الباحثين يسمون هذا النوع من الدراسة بأنها غريبة، أو هذا النوع الغامض المشهور عندهم بـ" فقه اللغة " [1].

وبناء على ذلك، فإن الجزء الأول من " المزهر " يمثل حصيلة الدراسة الدلالية الجامعة لكل عناصر هذه الدراسة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وأن الجزء الثاني حوى معالجة صرفية يمكنها خدمة الجانب الدلالي على النحو الذي بيناه ووضحناه .غير أن الجوانب التي عرضنا لها منذ قليل في الجزء الثاني، ربما لا تكون لها علاقة بالجوانب الدلالية فيما أحسب، وربما نحاول أن نديم النظر في هذه القضايا مرة أخرى عسى أن نصل من خلالها إلى رؤية ربما تظهر علاقة هذه الموضوعات بالجوانب الدلالية التي يحاول هذا البحث إظهار بعض جوانبها .

ومن ثم نلاحظ أن السيوطي في الجزء الأول من " المزهر" قدم تصوراته التي رآها تمثل القضية الأساسية . وإذا كنا اعتبرنا الجزء الثاني يمثل خروجا على المعالجة الدلالية، التي حاولنا أن نظهر جوانبها، إلا أننا يمكن اعتبار الجانب الصرفي في الجزء الثاني تكميلا للجانب الصرفي الوارد في الجزء الأول، خلافا للموضوعات الأخرى الواردة فيه .

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن السيوطي عالج مستويات صوتية ولغوية، من وجهة نظر لغوية وبلاغية، لكنها تمثل وجهات نظر مختلفة خاصة بالبحث في الدلالة الصوتية من وجوه عدة . أما المعالجة الصرفية الكاشفة ـ في حدود الجانب الصرفي ـ عن الدلالة المهمة، أو التي تقدم جانبا مهما من الجانب الدلالي، فقد شغل الجزء الثاني المعالجة الأكبرمنها . أما الدراسة النحوية، فهي أوضح من أشير إليها؛ لأنها منتشرة في كل جوانب الجزء الأول، وإن كان الجزء الثاني قد خلا منها، أما الجانب المعجمي، فقد أشار إليه على النحو المفارق لمعالجة السابقين عليه، إلا أننا حاولنا أن نتلمس وجوه المقاربة بين دواعي دراسة السيوطي لهذا الباب على النحو الذي عالج به موضوعاته .

وهكذا تتكامل المعالجة اللغوية في عمل السيوطي، وهى علوم تتكامل فيما بينها لتقدم تفسيرا للنصوص على اختلافها = وهي معالجة متكاملة إلى حد بعيد، تتناسب مع الدراسات اللغوية

---

[1] ينظر : د. كما بشر : دراسات في علم المعنى ص ٦٧ .

الحديثة، وإن بقي هنالك مفارقة بين عمل السيوطي وعمل اللغويين المحدثين، يمكن أن نمثله في عدد من العناصر، ونوجزها في نقطتين اثنتين، النقطة الأولى : أن معالجة السيوطي جاءت مشتملة على ما اشتملت عليه دراسة اللغويين المحدثين، غير أنها تختلف في أن هذه المستويات اللغوية عند السيوطي جاءت متداخلة متعانقة، بينما جاءت معالجة اللغويين المحدثين في إطار محدد من حيث إن كل جانب أو علم يمثل وحدة واحدة، على أنها جميعا تتكامل فيما بينها لبيان الجانب الدلالي، وهو ما حاولنا إظهاره عند السيوطي، وإن ورد بشكل مختلف إلى حد ما، غير أن هذا التمايز، لا ينفي التلاقي في الأمور الرئيسة التي تقرب بين المعالجتين، وأن الاتفاق في الأصول، لا يؤثر على الفروع، أو أن الفروع لا تؤثر على الأصول . النقطة الثانية : أن معالجة المحدثين من اللغويين جاءت مشتملة على مستويات لغوية محددة، وجاء كل علم من العلوم ليخدم العلم الذي يليه، وهكذا تتكاتف كل هذه العلوم لبيان الجوانب الدلالية العامة ، أما معالجة السيوطي، فقد جاءت لتشمل الجوانب اللغوية، بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى التي أراها لا تمت إلى علوم اللغة بشكل أو بآخر، وإن كانت تمت إلى علوم البلاغة والنقد أو الأدب أو علوم أخرى، وإن جاءت معالجة أوسع لما تشتمل عليه العلوم اللغوية الحديثة، وهي رؤية تؤكد المقاربة بينه وبين السابقين عليه .

من ثم نلاحظ أن معالجة السيوطي كانت تشتمل على عناصر لغوية صرفة وعلوم بلاغية وعلوم في النقد الأدبي وعلوم أخرى، وبالتالي أراها أوسع وأشمل من العلوم اللغوية الحديثة، وإن كان علم اللغة لا يرى ضرورة في ضم هذه العلوم غير اللغوية التي أشار إليها السيوطي . والتي أشرنا إلى جانب منها فيما سقناه من تحليل . وربما كانت ثمة وجهته على أساس ضم هذه العناصر، إلا أن الدراسات اللغوية الحديثة ردت هذه الرؤية التي اعتمد عليها السيوطي، وربما تكون رؤية المحدثين من اللغويين على أساس أنها تطوير لرؤية القدامى من اللغويين، كما طور السيوطي أعمال السابقين عليه، إما في التحليل أو الجمع، وإما في طريقة عرض المادة التي عرضنا لها بما تكفي الإعادة معه هنا مرة أخرى في هذا السياق الختامي . ولما كنا قد انتهينا من عرض ما رأيته وتصورته أو هكذا خيل لي أن تكون جوانب المعالجة، لما حاولت الكشف عنه في صدر البحث، وأظن ظنا قريبا من اليقين أن المعالجة التراثية لن تكون ناجعة، إلا بوصل ذلك بالحديث، وقد اخترت كتاب (فقه اللغة) للدكتور

علي عبد الواحد وافي، لما ذكرته في موضعه (ينظر : ١ / ٣ من البحث)، وحسبي أن تكون محاورة بين الدراسة القديمة والحديثة •

٢ / ٢ : الدرس الدلالي في مصنفات " فقه اللغة " المعاصرة :

٢ / ٢ / ٠ : الدرس الدلالي في كتاب " فقه اللغة " د.وافي نموذجا :

٢ / ٢ / ١ : فاتحة :

إذا كانت هذه المؤلفات الأربعة القديمة التي أشرنا إليها في سياق التحليل السابق، تمثل المادة الأساسية التي اعتمد عليها البحث، قامت على أساس دلالي في المجمل العام، فقد استلهم من خلالها الباحثون المعاصرون مادة لغوية خصبة ولا زالت، أو أن هذه المادة التراثية قد تعامل معها اللغويون المحدثون من زوايا عدة، فمنهم من نظر إلى هذه المادة التراثية على أنها نوع غريب من الدراسة اللغوية، وأما البعض الآخر، فقد حاول أن حاول يستخلص المستويات اللغوية المختلفة، وهكذا حاولوا أن ينظروا إلى هذه المادة نظرات متنوعة، أو أتاحت لهم أن يكتبوا عددا من الكتابات المفيدة في هذا الشأن، بدأت منذ فترة, أذكر أن أول مؤلف في هذا الباب ما كتبه المغفور له إن شاء الله تعالى د. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة، وقد صدرت الطبعة الأولى منه ١٩٤٥، .

إذن، كان هذا المصنف بمثابة الجزء الثاني من سفره الذي صدر أولا (علم اللغة) يقول : فمؤلفنا هذا في منزلة الجزء الثاني من كتابنا (علم اللغة) غير أننا آثرنا أن نطلق عليه اسما شاع استعماله في الموضوعات التي يعرض لها، وخاصة ما يتعلق منها باللغة العربية [١]. ومن هنا، فقد عالج الجوانب الدلالية في السفر الأول، بيد أن الذي يحتاج إلى بحث مفصل تلك القضايا الدلالية التي عرض لها د. وافي، أو بتعبير آخر = ما هي القضايا الدلالية التي ناقشها د.وافي في كتابه الثاني ؟ .

أحاول هنا بيان العلاقة بين كتابي " فقه اللغة " وبين " علم اللغة " للدكتور وافي؛ لنتبين العلاقة القائمة بين المصطلحين، على أن بعض الباحثين يرى أنهما بمعنى واحد، وآخرين يرون مفارقة بينهما، ويرى فريق ثالث رأيا مخالفا، على أن رؤية د. وافي تظهر بما لا يدع مجالا لريب، أن علم اللغة و" فقه اللغة " عنده بمعنى واحد، ويدل النص الذي أوردناه من مقدمة الطبعة الأولى على صدق هذه الرؤية بشكل واضح، وأن كليهما يكمل الآخر، وأن موضوعات " فقه اللغة " وعلم اللغة

[١] د. علي عبد الواحد : فقه اللغة (مقدمة الطبعة الأولى) .

يكمل كل منها الآخر، أو الموضوعات التي تعالج في" فقه اللغة " يمكن معالجتها في " فقه اللغة " = بمعنى التبادل الموقعي بين معالجة الموضوعات التي يشتمل عليها كل منها .

على أن هذه الرؤية التي ذهب إليها د. وافي في التسوية بين " فقه اللغة " وعلم اللغة، ومن ثم تسوية في القضايا المعالجة بين المصطلحين، هي رؤية فيما أخال عليها أغلب الباحثين المعاصرين. على الرغم من الفروق الدقيقة التي أشار إليها بعض الباحثين الآخرين. ومن هنا نلاحظ أن " فقه اللغة " يستوي مع علم اللغة، وبالتالي نرى الدراسات اللغوية الحديثة سواء أكانت تندرج في إطار علم اللغة أم" فقه اللغة "، تشتمل على القضايا ذاتها التي يشتمل عليها المصطلح الآخر . ففي علم اللغة يشتمل على دراسة الجوانب اللهجية، وبالتالي نلاحظ أن هذه الفروع اللغوية التي تندرج تحتها دراسة اللهجات، أو ما تنتمي إلى دراسة اللسانيات الاجتماعية، تمت معالجتها فيما يطلق عليه بـ" فقه اللغة "، أصبحت جزءا من علم اللغة، وهكذا يتداخل مصطلح " فقه اللغة " مع مصطلح علم اللغة بشكل عام . هذه هي الرؤية العامة التي عليها أغلب الباحثين في التسوية بين العلمين وبين إدراج أغلب القضايا بعضها البعض، وتدل معالجة القضايا المتداخلة بين العلمين على أنهما بمعنى واحد . على أية حال، فإن رؤية د. وافي قائمة على التسوية بين العلمين، وهي الرؤية العامة لأغلب الباحثين . على أنني كنت أتصور أن أقدم عرضا من خلال جدول يوضح الموضوعات التي اشتملت عليها الدراستان، غير أنني حولت وجهتي عن ذلك لأن القارئ يستطيع أن يستخلص الموضوعات للدراستين مما سنعرض له من موضوعات .

٢ / ٢ / ٢ : التصورات الدلالية الأولية :

هذه الملاحظات التالية في وجوه المقاربة بين القدماء والمحدثين في المعالجة، إنما هي خلاصة القراءة فيهما، إلا أننا آثرنا أن تأتي في هذه الجزئية، على الرغم من أن موضعها التأخير، لأن في تقديمها إعطاء فكرة عن الدراستين بشكل عام، تمهيدا لما يأتي لدى د. وافي .

ظاهر إذن أن مفارقة بين عمل د. وافي وعمل الدراسات القديمة، أن الدراسات القديمة على الرغم من أنها لم تشر إشارة صريحة إلى أي قسم من هذه الأقسام، فإننا استطعنا . رغم عدم الإشارة الصريحة إلى ذلك . أن نستخلص المستويات اللغوية وغير اللغوية التي تمت معالجتها، وبالتالي وجدنا المستوى الدلالي قائما في مصنفات " فقه اللغة " القديمة، بيد أن دراسة " فقه اللغة " لدى

د. وافي على الرغم من تخصيصه المستويات اللغوية منفردة، إلا أنه يصعب تقسيمه؛ إذ لم يشر إلى المستوى الدلالي بصيغته الحديثة، وتمثل هذه مفارقة واضحة، على الرغم من أنني كنت أتصور أن د. وافي لا يمكنه تجاهل المستوى الدلالي، الذي هو عصب الدراسات اللغوية وأساسها، غير أنه لم ينس أن يشير إلى الدراسات البلاغية والأسلوبية، وإن كنت أرى أن إشارته في مصنفه جاءت مقتضبة إلى حد بعيد، صحيح هو اهتم بالقضايا العامة التي تمت معالجتها في كتب " فقه اللغة "، إلا أن معالجة المستويات البلاغية أو الأسلوبية، جاءت مقتضبة مقارنة بالجوانب المعالجة لدي أصحاب " فقه اللغة "، خاصة ابن فارس .

أما ما يمكن أن يلاحظ ـ على المفارقة ـ بعد هذا العرض بين معالجة القدامى ومعالجة المحدثين ممثلين في مصنفي د. وافي، فيمكن أن استظهره هذه النقاط فيما يلي على سنة الاختصار :

١. أن معالجة القدامي في مصنفات " فقه اللغة " عالجت جوانب بلاغية لها صلة وثيقة بالبحث الدلالي، التي تمثل في أغلب الأحيان العصب الرئيسي في هذا الاتجاه، وهي دراسة لم ترد في معالجته من ناحية، ولا في معالجة الباحثين الآخرين الذين كتبوا في " فقه اللغة " من ناحية أخرى .

٢. أن الجوانب الدلالية التي وردت في مصنفات " فقه اللغة " القديمة، جاءت موزعة على أبواب مختلفة، منها، البلاغية واللغوية واللغوية متشعبة إلى عدد من الأقسام المختلفة، ولكنها تندرج في إطاره . بينما جاءت المعالجة الدلالية في دراسات " فقه اللغة " الحديثة بما يشبه القواعد المحددة، ويغلب عليها طابع التقنيين أكثر منه طابع المعالجة العملية التي تعتمد على الواقع باستثناء الأمثلة من العامية المصرية .

٣ ـ أن الجانب المعجمي شغل حيزا مهما في دراسة كل من : ابن فارس والثعالبي، وكذلك في مصنف السيوطي، وإن كان قد توجه به وجهة مختلفة في المعالجة، وكان لدى ابن فارس والثعالبي في النص عليه نصا صريحا، خلافا لما هو لدى السيوطي، على النحو الذي أبنت عنه . وهو جانب لم أجد أثرا لمعالجته في مصنفات د. وافي بشكل مباشر أو غير مباشر .

٤. أن ابن جني قد اهتم اهتماما شديدا بالسياقات غير اللغوية، وهو ما يطلق عليه في اللسانيات المعاصرة بـ (سياق الحال)، وقد أشرنا أنه على الرغم من قلة النصوص في هذا الباب، إلا أنها تمثل أساسا لنظرية على قدر كبير من الأهمية تضاهي أحدث النظريات المعاصرة، وقد عقدت مقارنة بين

تصورات ابن جني في هذا الشأن، وبين نظرية فيرث . وهو جانب لم نجد له اهتماما في معالجة د. وافي ولا في معالجة المحدثين الآخرين الذين كتبوا في "فقه اللغة " باستثناء إشارة د. الراجحي (ينظر : ٢ / ١ / ١ / ٢ من البحث) .

٥. اهتمام القدامى بمعالجة المستوى الصرفي على قدر متساو بينهم جميعا وإيمانهم بما له من دور في تقديم السهمة اللازمة للمستوى الذي يليه دلاليا، وهو ما لم نجده في معالجة د. وافي، وإن وجد في معالجة بعض الباحثين الآخرين (كمعالجة د. محمد أبو الفرج ود. عبده الراجحي) .

٦. المستوى الصوتي في معالجة القدامى جاء بشكل موسع، بحيث يمكن القول إنه يمثل مستوى حقيقيا فاعلا في إنتاج جانب من الدلالة الكلية للتراكيب، ومن ثم النص، وهو ما لم نشعر به في عمل د. وافي، حيث غلب عليه جانب التقعيد في الأغلب الأعم، بالإضافة إلى أنه لم يعالج قضايا تحليلية تخص الأصوات في العربية الفصحى على الأقل، على الرغم من تطبيقه على العربية المعاصرة في أغلب الأحيان .

٧. الجانب البلاغي في مصنفات " فقه اللغة " القديمة، عالج قضايا بلاغية مهمة تخص علم الدلالة، أو لها دور بارز في تقديم الدعم اللازم للجوانب اللغوية وغير اللغوي الأخرى، وقد جاءت معالجة د . وافي على النمط ذاته في مصنفه الثاني " فقه اللغة "كموضوعات مثل : النحت (فقه اللغة ص ١٨٦ وما بعدها) والاشتراك اللفظي (فقه اللغة ص ١٨٩ وما بعدها) والتضاد (فقه اللغة ص ١٩٢) والدخيل (فقه اللغة ص ١٩٩ وما بعدها)، وهي قضايا وردت في مصنفات " فقه اللغة " التراثية بشكل موسع، وقضايا أخرى أكثر، وما تتسم به معالجة فقة اللغة في المصنفات التراثية، أنها وردت بشكل أكثر توسعا في الأمثلة والتفصيل، ويغلب عليها الجانب التطبيقي أكثر من الجانب التنظيري .

٨ . ثمة قضايا أخرى على قدر من الأهمية وردت معالجتها في مصنفات " فقه اللغة " القديمة، ولم ترد لها معالجة في مصنفي د. وافي مثل : هل اللغة توقيف أم اصطلاح ؟، وإن كان د.وافي قد عالج نشأة اللغة الإنسانية بوجه عام، وفي ذلك ما يمت بصلة إلى المعالجة القديمة.

وأظن، بل أرجح أن لا خلاف بين معالجة القدامى والمحدثين في تناول الدلالة، إلا في شئ يسير = أن المعالجة الدلالية لم تأت في إطار مخصص لها، كما هي الحال عند ابن فارس والذين معه،

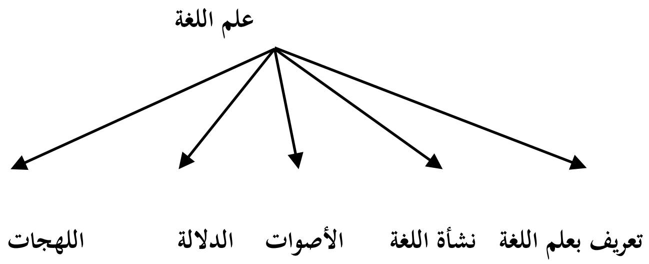
كما جاءت معالجة المستويات اللغوية كل على حد، وهذا الانفصال، إنما غرضه تحديد الإمكانات الدلالية المنوطة بكل مستوى، بينما جاءت معالجة القدماء لهذه المستويات، وإن لم تقل عما تعارف عليه المحدثون، ولم ينس د. وافي أن يعرض للجوانب غير اللغوية، وهو ما ذكرنا أنه يسمى بـ (سياق الحال) .

٢ / ٢ / ٣ : من قضايا الدرس الدلالي :

إذا ما حاولنا أن نعرض لها، كما أوردها المصنف الثاني، فنسجد أنفسنا مضطرين إلى التعرض بشكل أو بآخر لتلك القضايا التي عرض لها في مصنفه الأول، وفي محاولة لدمج ما ورد في المصنفين نخلص إلى المستويات اللغوية المعاصرة التي تعرض لها السفران . وإذا فعلنا ذلك نكون منصفين؛ لأن المصنفين عنده بمعنى واحد = أو أن كليهما في علم اللغة أو فقه اللغة، ومن ثم فسنحاول أن نعرض للكتابين على أنهما كتاب واحد .

إذا ما عرضنا للكتاب الأول، وجدناه يخصصه للتعريف بعلم اللغة الذي يعرض فيه للبحوث فيه وقوانينه والانتفاع ببحوثه وتاريخ البحوث فيه ومناهج البحث فيه ... إلخ هذه القضايا (علم اللغة ص ٦ : ٧٩) . أما الفصل الأول من الباب الأول، فقد خصصه لنشأة اللغة عند الإنسان (علم اللغة ص٨٠ : ١١٨)، وأما الفصل الثاني يعرض لنشأة اللغة عند الطفل (علم اللغة ص ١١٩ : ١٦٨) . وفي الباب الثاني، ناقش فيه بإجمال تفرع اللغة إلى لهجات ولغات وأنواع الفصائل اللغوية، ثم صراع اللغات والتطور اللغوي العام وأصوات اللغة وحياتها وتطورها، والدلالة وتطورها (علم اللغة ص ١٦٨ : ٣٢٨) . وعلى الرغم من محاولته فيما أظن تجنب التكرار مع ما سيرد من الكتاب الآخر، إلا أن مقارنة الموضوعات الواردة في الكتابين، نلاحظ أن الجوانب المتعلقة باللهجات هي التي تكررت، وعلى الرغم من ذلك يظل هنالك فارق جوهري = يتمثل في أن ما ورد في المصنف الأول جاءت دراسته عامة، أما المصنف الثاني، فدراسته خاصة بالعربية ولهجاتها، ومن هنا فالعلاقة بين المصنفين علاقة العام بالخاص . غير أن من يمعن النظر في تلك التقسيمات، ير أنه لم يعرض للمستويات اللغوية التي تعارف عليها اللغويون من جهة، ومن جهة أخرى لم يعرض لتلك القضايا التي وردت لدى اللغويين القدامى، وبالتالي تبدو المفارقة كبيرة . صحيح هو تعرض للجانب الصوتي، في المصنف الأول (علم اللغة) إلا أنه لم يعرض له كما تعارف عليه اللغويون، أو

كما هو معلوم لأهل الاختصاص من الدارسين الصوتيين، وعلى هذا، فقد اقتصرت معالجته على خواص الجانب الصوتي، والتطور الطبيعي المطرد لأعضاء النطق، واختلاف أعضاء النطق، وموقع الصوت من الكلمة، والأخطاء السمعية...إلخ (علم اللغة ص ٢٨٥ : ٣١٣) . ولا ريب أن تناول علم اللسانيات الحديثة للأصوات أوسع من ذلك بكثير . وعلى أية حال، فإنه تعرض لمعالجة هذا المستوى بشكل من الأشكال . أما معالجته للهجات، فثمة بعض الباحثين اعتبرها من فروع علم اللغة، ونالت القسط الأوفر من دراسته في المصنفين على الإطلاق . على أية حال، فإننا يمكننا تصور العناصر الأساسية لكتابه الأول فيما يلي :



مخطط موجز يوضح عناصر المعالجة في كتاب علم اللغة لد. وافي

ولنا عليه ملاحظ جوهرية نوردها على سنة الاختصار فيما يلي :

١ . لم يخصص جانبا لأقسام علم اللغة، كما هي عليه الحال مع الدارسين بعامة، ومن ثم كانت الدراسة تأتي في هذا الإطار بدلا من أن يعالج مستويين منفردين .

٢ . أشار إلى مستويين من مستويات الدراسة اللسانية الحديثة (الأصوات، الدلالة) منفردين، وليس في إطار المستويات اللغوية المعروفة .

٣ . عدم إشارته إلى المستويات اللغوية الحديثة في كتاب يعد الأول من نوعه في هذا المجال، يعد تقصيرا، أوشيئا ينقص الدراسة .

٤ . وإذا كان د. وافي ذكر هذين المستويين، ولم يشر إلى المستويات الأخرى، فلم يذكر الأسباب التي أدت إلى هذا الصنيع .

وإذا كان د. وافي يعد الكتابين بمثابة الكتاب الواحد، بناء على ما أوردنا أعلاه، فإن عرض كتاب " فقه اللغة " الذي عرض فيه عناصر اللغة العربية، وهي المستويات التي يمكن أن تطبق

على أية لغة كانت، وهو ما سيرد في عرض الكتاب الثاني . بقيت بعض الملاحظات التي أرجئ الحديث عنها للخلاصة بين الكتابين .

إذا كنت قد عرضت بشكل عام للمستويات التي عرض لها د. وافي، فإن المستوى الدلالي الذي عرض له في مصنفه الأول، يحتاج إلى فضل بيان؛ ففي دراسته لمبحث الدلالة وتطورها، يعالجها خلافا للدراسات في هذا الاتجاه، فالقدماء لا يعرضون لأنواع التطور الدلالي على هذا النحو من التنظيم والتنسيق، ويبدو أن هذا التنظيم والتنسيق جاء بعد فترة من الدراسات القديمة = وما كان يمكن أن يقام في مرحلة متقدمة، ثم يقسمه إلى تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات وتركيب الجمل وتكوين العبارة ...ثانيهما : تطور يلحق الأساليب، كما حدث في لغات المحادثة العامية المنشعبة عن العربية، إذ اختلفت أساليبها اختلافا كبيرا عن الأساليب العربية الأولى .... ثالثها : تطور يلحق معنى الكلمة نفسها، كأن يخصص معناها العام، فلا يطلق إلا على بعض ما كانت تطلق عليه من قبل، أو يعمم مدلولها الخاص، فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي ومعاني أخرى تشترك معه في بعض الصفات، أو تخرج عن معناها القديم، فتطلق على معنى آخر تربطه به علاقة ما، وتصبح حقيقة في هذا المعنى الجديد، بعد أن كانت مجازا فيه، أو تستعمل في معنى غريب كل الغرابة عن معناها الأول ...[1].

خصص الجزء الثاني للتطور الدلالي ومناهجه، فذكر أنه يسير ببطء وتدرج ...كما أنه يحدث من تلقاء نفسه بطريق آلي لا دخل فيه للإرادة الإنسانية ... كما أنه جبري الظواهر؛ لأنه يخضع في سيره لقوانين صارمة لا يد لأحد على وقفها أو تعويقها، أو تغيير ما تؤدي إليه ... كما أن الحالة التي تنتقل إليها الدلالة ترتبط غالبا بالحالة التي انتقلت منها بإحدى العلاقتين اللتين يعتمد عليهما تداعي المعاني، ونعني بهما علاقة المجاورة والمشابهة ... كما أن التطور الدلالي في غالب أحواله مقيد بالزمان والمكان .. كما أنه أيضا إذا حدث في بيئة ما ظهر أثره عند جميع الأفراد الذين تشملهم هذه البيئة ...[2].

---

[1] ينظر : د. وافي : علم اللغة ص ٣١٣ : ٣١٤ .

[2] ينظر السابق ص ٣١٤ : ٣١٧ .

ولي ملحظ يمكن تلخيصه في نقطتين اثنتين، الأولى : لم يعتمد في دراسته على النماذج والأمثلة من الواقع اللغوي المصري فقط، ولم نر له أمثلة من التراث فقط كذلك، وربما يكون السبب لديه أن الأمثلة والأنماط القديمة معروفة، فحاول أن يسير على نهجها، إلا أن استشهاداته مختلفة وجديدة في الوقت نفسه، كما أن العناصر المستخلصة لأنواع التطور الدلالي وخواصه مستخلصة من الدراسات القديمة في فقه اللغة بشكل عام . الثانية : أنه بعدما عرض لأنواع التطور الدلالي وخواصه، قال : ومن هذه الخواص يتبين فساد كثير من النظريات القديمة بصدد هذا التطور . فليس بصحيح ما ذهب إليه بعض العلماء من أن هذا التطور يحدث نتيجة لأعمال فردية يقوم بها بعض الأفراد وتنتشر عن طريق المحاكاة [١].

وإذا كان د.وافي أفاد بشكل مباشر أو غير مباشر بما ورد في التراث العربي، وإن كان يختلف معه في الصياغة وطريقة العرض والأمثلة على ذلك، وربما يكون الرصيد الكبير في هذا المجال أتاح له أن يسلك هذا المسلك . وعلى الرغم من إفادته من الدراسات الغربية، غير أننا ملاحظون اعتراضه على عدد من النظريات الغربية في هذا الخصوص [٢] . ومن ثم نلاحظ إلمامه بجوانب من التراث اللغوي العربي من جهة = وقد اعتمد عليه صراحة أو ضمنا، حين اعتمد على مصنف السيوطي؛ ليذكر الأمثلة التراثية لتلك التقسيمات التي اقترحها، ومن ثم أرى أن هذه التقسيمات التي ذكرها مأخوذة من التراث، وإن صاغها في إطار جديد، ولم يكتف بهذا، وإنما طعم هذه الاستشهادات والنماذج التراثية بنماذج من العامية المصرية، أو للتطور الذي حدث للعربية المصرية، وهنا تبدو المفارقة واضحة، ومن جهة أخرى إلمامه بالدراسات الغربية الحديثة في هذا الشأن، إلا أن اللافت للنظر أنه لم يأخذ مما ورد في التراث العربي على عواهنه، ولم يسلم بما ورد في الدراسات الغربية الحديثة جملة واحدة = ففي التراث العربي، لم يعتمد على أمثلته وشواهده، ولا على أية مصنفات في مجال فقه اللغة، وإنما حاول أن يأخذ بما يراه مناسبا، فرد رؤية عدد من الباحثين الغربيين أمثال بريال وسايس وسويت وجسبرسن وتارد في تحليله وكتاباته [*] .

---

[١] السابق ص ٣١٧ .

[٢] السابق ص ٣١٨ وحاشية ١، ٢ في الصفحة ذاتها .

[*] ينظر : فقه اللغة ص ٣١٨ حاشية (١) .

ففي عدد من الأسباب التي تؤدي إلى التغير الدلالي، يرى أحد الباحثين كبريال أن هذا التغيير يؤدي إلى التهذيب والكمال، ورد د. وافي رؤيته، بقوله : بل أدى في معظم مظاهره إلى اللبس في دلالة الكلمات والخلط بين وظائفها وأنواعها، وجرد اللغة مما بها من دقة وسمو، وهوى بها على منزلة وضيعة في التعبير . وما حدث في اللغة العربية حدث مثله في كثير من اللغات[١] . على أية حال، سواء اتفقنا أم اختلفنا مع رؤيته، فإنها تتسم بطابع التميز، خاصة إذا كان الغرض منها تقديم تصور مقبول يجمع بين الأطر العربية القديمة والغربية .

ثم يدخل بعد ذلك موضوعا آخر في التطور الدلالي كنشأة كلمات، لم تكن موجودة في اللغة من قبل وهجرت كلمات كانت مستخدمة فيها أو انقرضت انقراضا تاما . أما نشأة كلمات في اللغة فتدعو إليها في الغالب مقتضيات الحاجة إلى تسمية مستحدث جديد مادي أو معنوي ... ويتم ذلك بوسائل مختلفة [٢]. على أنني ألاحظ أن هذه التصورات التي قدمها د. وافي فيما يتعلق بالجانب الدلالي تمت بصلة إلى الدراسة القديمة، أو هي مستقاة منها، وتطعيمها بالدراسات الحديثة، وهي منقسمة قسمين، الأول : ظاهر في صريح لفظه = تلك الأمثلة الحديثة من العامية المصرية التي جاء بها، وإن وردت أمثلة من المادة التراثية، إلا أنها قليلة . الثاني : باطن في اعتماده على الدراسات، بشكل واضح وصريح،، ويدل هذان الملحظان، بشكل أساسي، على الرؤية التي حاول أن يقدمها، وأراها تأخذ من القديم، وتحاول أن تقدمه بشكل جديد، كما حاول أن يعتمد على الحديث، إلا أنه في كل جانب، لم يكن تابعا بقدر ما كان يحاول أن يقدم رؤية جديدة، فهو لم يتابع القديم؛ لأنه قديم، ولم يجر وراء الحديث لحداثته .

وحين نبدأ في عرض القضايا التي اشتمل عليها الكتاب الثاني " فقه اللغة "، نلاحظ أن الموضوعات تعرض لمناقشة الشعوب السامية ولغاتها وعرض لتفاصيلها؛ فتحدث عن اللغة الأكادية واللغة الكنعانية واللغات الآرامية واللغات اليمنية القديمة واللغات الحبشية السامية واللغة العربية، وهو في كل لغة من هذه اللغات يعرض للهجات القائمة فيها، فصل القول تفصيلا، بشكل يتناسب مع ما ذكره في المقدمة (سيفصل القول بصفة خاصة في قضايا اللغة العربية) بحيث شغلت مساحة تكاد تكون نصف مساحة الكتاب .

---

[١] السابق ص ٣١٨ .

[٢] السابق ص ٣٢٥ وما بعدها .

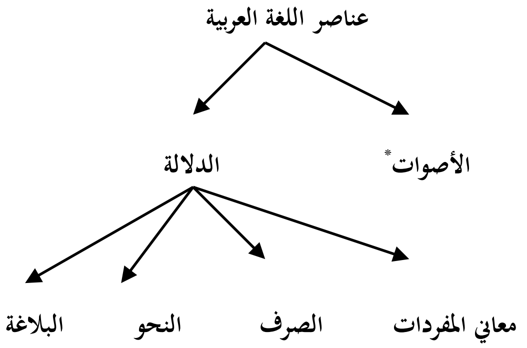
نلاحظ أن كتاب (فقه اللغة) حوى مجموعة من الموضوعات تتعلق بتقسيم اللغات إلى فصائل لغوية، ولم يتناول من هذه الفصائل إلا اللغات السامية، وركز عليها؛ نظرا لأهمية هذه الفصيلة للغة العربية، وبصفة خاصة على اللغة العربية، وهكذا نلاحظ أنه لم يركز إلا على فصيلة واحدة من الفصائل اللغوية، وبالتالي نلاحظ أن ثمة قضايا أخرى مقارنة بما هو وارد في كتب " فقه اللغة " القديمة، أو بتعبير آخر : أن كتاب د. وافي خاص مقارنة بكتب " فقه اللغة "؛ لأن كتب " فقه اللغة " عامة، تحتوى على موضوعات كثيرة مقارنة بكتابه، إذ لم يشتمل إلا على موضوع واحد = الفصائل اللغوية، في حين مصنفات " فقه اللغة " اشتملت على عدد من الموضوعات اللغوية والبلاغية والمعجمية، ومن هنا تنوعت المادة التي عرضت لها . إلا أن الشيء اللافت للنظر في قضية الفصيلة السامية، أنه عرض للغات السامية بشيء من الإيجاز، في حين وسع القول في اللغة العربية، وقد كان لتوسيع القول في اللغة العربية تحديدا مردودا مهما . فقد عرض لحياة اللغة العربية شعبها ومنزلتها بين اللغات ونشأتها وأقسامها (فقه اللغة ص ٩٦) والعربية البائدة أو عربية النقوش (فقه اللغة ص٩٨) والعربية الباقية (فقه اللغة ص ١٠٨) وصراع لهجاتها، خاصة بعد تغلب لغة قريش، وعلاقة العربية بأخواتها الساميات، واللهجات العامية الحديثة، وطوائف اللهجات العربية ولغة الكتابة العربية وتطورها ...إلخ (فقه اللغة ص ١٠٨ : ١٥٣) .

ثم في الفصل الثاني فيما يتعلق باللغة العربية، حدد الموضوعات، فتناول أصواتها من حيث المخارج والصفات (فقه اللغة ص ١٦٥ وما بعدها)، ثم○○ مفرداتها، وأظنه يقصد بها علم الصرف؛ ويقسمه إلى عدد من النقاط، مثل :كثرة مفرداتها والعلاقة بين الأصوات والكلمات، محاكاة الأصوات، الاشتقاق وأنواعه، النحت في اللغة العربية، الاشتراك اللفظي، التضاد، الدخيل . ثم في معالجته للتراكيب (النحو)، يطلق عليه " قواعد التنظيم " يتناول الإعراب واختلاف الآراء فيه (فقه اللغة ص ٢١) . ويعرض قضية أخرى في هذا الجانب، وهي:قواعد البنية في اللغة العربية، وفيها يعرض لجمع التكسير، وتوارد عدة معان على الأصل الواحد : اختصاص بعض الأوزان بالدلالية على أمور خاصة (فقه اللغة ص ٢١٦ وما بعدها) .

ثم تناول في " قواعد الأسلوب " أو البلاغة في اللغة العربية " المجاز والكتابة والنقل واستخدام الجمل في غير أبوابها في اللغة العربية، وأساليب اللغة واختلافها باختلاف الموضوعات، الخيال في اللغة العربية، وتعريب الأساليب (فقه اللغة ص ٢٢٥ وما بعدها) . أما في الفصل الثالث فتناول كفاية اللغة العربية ومنزلتها .الفصل الرابع بعنوان : صيانة اللغة العربية، ويتناول فيه

المجاز والكناية والنقل واستعمال الجمل في غير أبوابها، والتأليف في قواعد اللغة العربية وفقهها، ومتون اللغة، ومجمع اللغة العربية (فقه اللغة ص٢٥١ وما بعدها) .○

ويبدو أن تركيزه على العربية، وإن كان يتعرض للغات السامية○○ بشكل○○ مركز، كما ذكر هو ذلك في المقدمة، ونراه في تناوله للغة العربية، يطبق عليها ما تناولته كتب " فقه اللغة" القديمة، بل الأكثر من ذلك أن كتب " فقه اللغة " القديمة كانت تركز في معالجة قضاياها على اللغة العربية القديمة ولهجاتها وجانب من اللغات الأخرى مثل الفارسية والرومية، التي ذكرنا جانبا منها، ودراسة د. وافي كانت عن اللغة العربية وبعض أخواتها أيضا، أنه نص على أن دراسته في اللغة العربية في كل عنوان لماذا ؟ لأنه أقام دراسته في عدد من اللغات السامية، ثم خصص جزءا للغة العربية، وبالتالي فإن دراسته لم تكن للعربية وحدها، بل كانت مع العربية اللغات السامية الأخرى التي عرض لها بشكل موجز أو مركز على حد قوله، ونحاول إبراز ذلك في الشكل التالي :



<u>مخطط يبين عناصر العربية لدى د. وافي في " فقه اللغة "</u>

ظاهر إذن، أن علم الدلالة لا يشتمل على نصف الدراسة اللغوية فحسب = وإنما هو كل الدراسة اللغوية، والدراسة اللغوية والبلاغية الحديثة، غير أن هذه العلوم على الرغم من التداخل بينها مع علم الدلالة، أو أنها ترتبط به بشكل من الأشكال، إلا أن علم المعجم والصرف والنحو والبلاغة كل منها علم مختلف عن الآخر وله قواعده ونمطه الذي يفرقه ويحدد حدوده .

---

* اختلف الباحثون في دور الجانب الصوتي في الدلالة، فقد اعتبرها أولمان وفيرث فيما بعد على قدر من الأهمية في هذا الجانب، في حين رأى بلومفيلد أن لا علاقة لها بالجانب الدلالي .

على أن هنالك قضية تجدر الإشارة إليها، تمثل ثنائية في معالجة د. وافي وتفريقه بين جانبي اللغة، وهما جانب الشكل أو القالب أو اللفظ أو الصيغة والمحتوى أو المعنى أو الفحوى، وهي قضية قد أشرنا إليها فيما ورد عند الثعالبي بشكل من الأشكال . وإن كانت تختلف عما هي عليه عند د. وافي، والذي دعاني إلى هذه الرؤية ما أورده د. وافي في صدر كلامه في الفصل الثاني (عناصر اللغة العربية) يقول : ترجع عناصر أية لغة إلى أمرين : الصوت والدلالة، وتتكون الدلالة من : معاني المفردات **Lexicologie**، وقواعد التنظيم **Syntaxe** (النحو)، وقواعد البنية **Morphologie** (الصرف) وقواعد الأسلوب **Stylistique** (البلاغة)[١].

هذه الرؤية تعني أن اللغة تنقسم إلى جانبين منفصلين؛ هما جانب الصوت : ممثلا جانب الشكل أو الصيغة . وجانب الدلالة : ممثلا جانب المحتوى أو المعنى . وعلى الرغم من الإشارة التي ذكرتها في موضع سابق من البحث، أن تقسيمه الجوانب اللغوية القصد منه خدمة البحث فقط، إلا أن تقسيمه عناصر اللغة إلى قسمين يوحي بهذه الثنائية التي يرفضها علم اللغة الحديث؛ لأن معنى هذا أن ثمة إمكانية للفصل بين هذين العنصرين المكونين لجانبي اللغة .

ولم يقتصر تقسيمه على ذلك، ولم يجعل علم الدلالة نصف الدراسات اللغوية فحسب . كما يشير تقسيمه الوارد أعلاه . بل جعله في الواقع كل الدراسات اللغوية وزيادة، فقد أدرج ضمن الدلالة : الصرف والتركيب وقواعد الأسلوب؛ ومن ثم جعله يشمل علوم العربية، أو علوم " سر العربية " الواردة عند الثعالبي .

وأرى أن هذا التقسيم الذي اقترحه د. وافي لعناصر اللغة العربية يشبه إلى حد بعيد تقسيم بلومفيلد، إن لم يكن قد أخذه عنه = أو أفاد منه بوجه من الوجوه [٢]، = فقد قسم بلومفيلد الدراسة اللغوية إلى شقين أساسيين = الأول : الأصوات. الثاني : الدلالة، ولم يكتف بجعل علم الدلالة نصف الدراسة اللغوية، بل جعله كل الدراسة اللغوية، من خلال إدراج العلوم اللغوية في إطاره، وإنما جعل في إطار علم الدلالة تقسيمات أخرى = إذ قسمها إلى قسمين :

١ . القواعد .

---

[١] د. وافي : فقه اللغة ص ١٦٤ .

[٢] ينظر : د.كمال بشر : دراسات في علم المعنى ص ٣٩ .

٢ . المعجم .

ثم قسم القواعد إلى أقسام على النحو التالي :

١ . علم الصرف .

٢ . علم النحو [١].

وهو تقسيم يذكرنا كثيرا بتقسيم د. وافي، ولولا خشية الإطالة، وخروجنا عن الهدف المخصص له هذا البحث الذي أدرجناه في هدف الدراسة؛ لأمكننا عقد صلة بين الدراستين، وبين دراسات أخرى في هذا الشأن، وإنما نكتفي بالإشارة الخاطفة . على أن هذه المقاربات تحتاج إلى بحث مستقل، أرجو أن أوفق في إنجازه في المستقبل القريب .

وكان بإمكاننا إدراج عدد كبير من الملاحظ على تقسيم د. وافي، لولا خشية التكرار مع الملاحظ التي أوردتها في التقسيمات اللغوية حول كل من : الثعالبي والسيوطي وغيرهما . وعلى ذلك، فإن ما ورد ثمة من ملاحظ، يمكن أن يكون صالحا وكافيا لتقسيم د. وافي الوارد في المتن أعلاه .

ونشرع الآن في بيان هذه المستويات وعلاقتها بعلم الدلالة، ويبقى الموضع الدلالي على هذا النحو شاغلا العناصر الأخرى المتمثلة في المستويات التي اقترحتها اللسانيات الحديثة، وربما يكون موضوع الدلالة الذي جعله د.وافي يشمل المستويات اللغوية الأخرى، له ما يجعله حجة ودليلا لا يحتاج إلى برهان، أو أنه يريد أن يقول إن هذه الجوانب المختلفة يجمعها عنصر الدلالة، أو أن جانبا من هذه المستويات يشارك بقدر معقول في بيان الدلالة الكلية للنص .

ونبدأ بالأصوات وعلاقتها بالجانب الدلالي، فقد أورد فيها مخارج الأصوات من حيث الشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح والذلاقة والانخفاض والاستفال والذلاقة والصمت أو الإصمات والصفير واللين [٢] . وظاهر جدا بحيث لا يفتح الباب على مصرعيه للتأويل، أن هذا الجانب لا يتعرض لموضوع الدلالة بوجه من الوجوه = خاصة أنه ركز الدلالة في القسم الثاني من جوانب

---

[١] السابق : الموضع ذاته .

[٢] ينظر ما أورده د. وافي : فقه اللغة ص ١٦٥ : ١٦٨ .

التقسيم المقترح لديه، وجعل جوانب اللغة العربية تقع في إطار المستوى الدلالي، على النحو الذي أبنت عنه .

إذا كانت هذه رؤية عامة لهذه المستويات اللغوية التي اقترحها د. وافي في علاقتها بعلم الدلالة، فإننا نحاول أن نبين كل مستوى على حدة، ونعني بها العناصر المختلفة التي أدرجها وأنها تقع ضمنه جملة. ونشرع الآن في بيان العنصر الأول الخاص بالجانب الدلالي = نعني به عنصر معاني الكلمات أو مفردات اللغة العربية، حسب تعبيره . إذن نحاول إدراج بعض النصوص المعالجة التي تظهر علاقة القضايا بالجانب الدلالي، وننقل عنه قاله عن العلاقة بين أصوات الكلمات العربية ومعانيها : محاكاة الأصوات، الاشتقاق وأنواعه، يقول : تبدو في اللغة العربية بعض روابط بين أصوات كثير من الكلمات وما تدل عليه . وترجع هذه الروابط إلى طائفتين : روابط طبيعية، وروابط وضعية . أما الروابط الطبيعية فأساسها محاكاة الأصوات . فكثير من الكلمات الدالة على أصوات الإنسان والأشياء، وبعض الكلمات الدالة على الأفعال التي يحدثها الإنسان أو غيره، تحاكي أصواتها في صورة ما، أصوات الظواهر التي تعبر عنها . أ) فمن الكلمات الدالة على أصوات الإنسان : القهقهة، والتمطق (حكاية صوت المتذوق إذا صوت باللسان) والدندنة (كلام تسمع نغمه ولا تفهمه)، والتغمغم (الصوت بالكلام الذي لا يتبين) والضوضاء (اختلاط الأصوات) والصراخ، والزعقة، والنحنحة، والتنحنح، والهمهمة (صوت يخرجه تردد الزفير) ...ب) ومن الكلمات الدالة على أصوات الحيوان : رغاء الناقة وبغامها، وهدير الجمل وقرقرته ... ج) ومن الكلمات الدالة على أصوات الأشياء : الخرير للماء، والقرقرة (صوت الآنية إذا استخرج منها الشراب) والنشيش (صوت غليان الشراب) ...د) ومن الكلمات الدالة على الأفعال التي يحدثها الإنسان أو غيره : القطع والقطف والقضم والقط والقد والفرى والفرز ...[١].

أما الطائفة الثانية من هذه الروابط فتتمثل في علاقة وضعية غير مؤسسة على محاكاة الأصوات، وتبدو هذه العلاقة في مظاهر كثيرة أهمها : أ) الاشتقاق العام : يرتبط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة

---

[١] د.وافي : فقه اللغة ص ١٧٥ : ١٧٨، نشير إلى أن هذا النص مختصر، وقد ذكرناه لإظهار علاقته بعلم الدلالة، وليس مقصدي إدراج كل النصوص، فمن أراد فليرجع إليها في مظانها .

حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه .... أحدهما من أسماء الأعيان وقد استخدمه العرب في مئات من الألفاظ : كاشتقاقهم من أسماء الذهب والفضة والجص والزفت ...كلمات مذهب ومفضض ومجصص ومزفت ...وكاشتقاقهم من أسماء الحجر والناقة والنسر والأسد وبغداد ...كلمات استحجر الطين (إذا يبس وصار كالحجر)، واستنوق الجمل (إذا حاكى الناقة)، واستنسر البغاث (إذا حاكى النسور)، واستأسد الرجل (أي حاكى الأسد)، وتبغدد (انتسب إلى بغداد وصار كأهلها) ...وثانيهما : المصدر الصناعي، وهو ما يتكون بزيادة ياء النسب والتاء على اللفظ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر . ولم يستخدم العرب هذا المصدر إلا في بضع عشرات من الكلمات ...ب) الاشتقاق الكبير، ترتبط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا مطلقا غير مقيد بترتيب ...فأصوات : ج ب ر تدل على القوة والشدة كيفما اختلفت ترتيبها في الكلمة . فيوجد في جميع تراكيبها الستة، وهي : جبر (جبرت العظم والفقير إذا قويتهما، والجبروت القوة، والجبر الأخذ بالقهر والشدة، وجرب (ومنه رجل مجرب إذا مارس الأمور فاشتدت شكيمته،ومنه الجراب؛ لأنه يحفظ ما فيه والشيء إذا حفظ قوى واشتد ...[1] .كما نجد أقساما أخرى لها أهميتها البالغة في الدراسة الدلالية، أو أنها تمثل القيمة الأساسية ليس في الدرس الدلالي في التراث فحسب، وإنما في الدرس الدلالي الحديث، بل هي من الأمور المتبعة عند الدارسين المعاصرين من اللغويين، ونعني بها قضايا النحت والاشتراك والتضاد والمشترك اللفظي والاشتقاق [2]. على ما أشرنا إليه في موضع آخر في معالجة د. وافي . وننوه أن ثمة معالجة على نحو من هذا وجدناها حاضرة في معالجة ابن جني وكذلك السيوطي، على نحو ما أبنا عنه في موضعه من البحث .

أما علم الصرف فله حدوده؛ إذ يركز على قواعد البنية المكونة لبنية الكلمة، أو ما اصطلح عليه في علم اللغة بعلم الصرف، وربما كان المصطلح الأول (قواعد البنية) مأخوذ أو مقصود منه المعنى الظاهر، أو أن المقصود ظاهر اللفظ = وهو يهتم بنظام الجمع، ينقسم إلى : مذكر ومؤنث، ولكل منهما حكم له دلالته، أو الصيغ المختلفة وما لها من دلالة على هذا الأمر، وما تدل عليه

---

[1] د.وافي : السابق ص ١٧٨ وما بعدها . التحليل الذي ذكره د. وافي أكبر بكثير، وفيه دلالة على علاقة الأصوات بدلالتها .

[2] ينظر : د. وافي : فقه اللغة ص ١٧٦ : ٢٠٩ .

أوزان أفعال الماضي والمضارع والأمر وأوزان اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم المفعول وأفعل التفضيل والتعجب واسم الآلة والمصدر واسم الزمان والمكان وجموع التكسير[١].

وقد جاء الجانب الصرفي مركزا علي العلاقة بين الأوزان الصرفية وما تدل عليه [٢]، وهكذا ركز على الجانب الدلالي في معالجته، وهي أمور درجت مصنفات الصرف على الاهتمام بها أو ببعضها . وقد كان تركيز د. وافي على الجانب الدلالي، وهذه الدلالة ليست كلا، وإنما هي جزء من الدلالة الكلية التي تنتج من خلال تضافر الدلالات الجزئية التي تنتجها المستويات اللغوية وغير اللغوية، وننوه إلى أن هذه المستويات وما تنتجه من دلالات مختلفة تعمل جميعا في اتجاه واحد، بحيث تكمل كل دلالة الدلالة الأخرى؛ لتنتج من خلال ذلك الدلالة الكلية .

على أن علم المعجم على النحو الذي أشرنا إليه في موضع سالف (ينظر :٢ / ١ / ٢ / ٢من البحث) قد يكون تابعا لعلم المعجم بوجه من الوجوه، على أساس أنه يدرس المعاني العامة للكلمات أو الألفاظ التي وردت في سياقات محددة سابقة، خلافا لمصطلح الدلالة الذي يقصده د. وافي فيما ذهب إليه؛ لأنه يقصد معناه الواسع المأخوذ من مصطلح السمانتيك .

على أننا ننبه إلى ملاحظة تتعلق بتقسيم المفردات (أو المعجم) أنه لم يدرسه بالطريقة التي عليه عند ابن فارس والثعالبي والسيوطي، وإنما عالجه بشكل مختلف، ومن ثم على نحو من النصوص التي اقتطعنا جزءا منها أعلاه، ولم يكتف الأمر عند هذا الحد، وإنما أضاف قضايا دلالية في إطار الجانب الدلالي ك : النحت والمشترك والتضاد والدخيل، وهي قضايا لا تقع هذا الموقع من الدراسة اللغوية اللصيقة بعلم المعجم، وإن كان هنالك جامع يجمعها جميعا، وهو الجانب الدلالي، ومن هنا تعد دراسة د.وافي لعلم المفردات على هذا النحو توسيعا لهذا العلم، لم أره عند بعض من الباحثين، وتحميله بقضايا ينوء بها كاهله، وفوق طاقة ما هو مخصص له، وقد اخترت له موقعا في إطار علم الصرف (ينظر المخطط الذي يوضح تقسيم ابن جني في الدراسة) .

وإذا كنت أوردت أن الاشتقاق يعد بوجه من الوجوه امتدادا أو ذا صلة بالدراسة المعجمية، فإن هذه يؤدي إلى مفارقة واضحة ينماز بها عمل ابن جني = حين لم يدرج معجما (

[١] د. وافي : فقه اللغة ص ٢١٧ .

[٢] ينظر : السابق ص ٢١٧ وما بعدها .

على هذا النحو، الذي أوردناه لدى ابن فارس والثعالبي) خاصة أن تقسيم جانبي اللغة إلى : فقه اللغة : ما يختص بدراسة المعجم)، وسر العربية : ما يختص بدراسة الجوانب اللغوية الأخرى، وهذا يعني أنه يمكن فصل أحد هذين الجانبين عن الآخر؛ أو أن الدراسة المعجمية، لا تمثل عنده (ابن جني) نصف الدراسة اللغوية، ومن ثم نرى قدرا من المناسبة في التقسيم، أو أن هذه الرؤية مفادها عدم تقسيمه اللغة إلى جانبين من الدراسة؛ يشير إلى عدد من الملاحظ التي أوردها في مواضع منتثرة من البحث .

ما يخص قواعد التنظيم (النحو)، فإن جوانب هذا الباب في المعالجة الدلالية○○ أبين وعلاقته بالدلالة○○○ أسطع، غير أنه لم يتناول إلا جانبا واحدا (الإعراب واختلاف الآراء في صدده)[١]، وعرض له بشكل مفصل، وإن كان هنالك كلام شديد التحصيل، يحتاج إلى نوع من التفصيل في هذه القضية .

أما قواعد الأسلوب (البلاغة في اللغة العربية) فقد تناول فيها المجاز والكتابة والنقل والأساليب واختلافها باختلاف الموضوعات، والمجاز والكناية واستخدام الجمل في غير أبوابها، وعالج في هذا المستوى قضايا تركيبية، أرى الاشتراك بينها وبين مستوى التنظيم كمعالجة التراكيب○ الخبرية والإنشائية ودلالتها والتداخل بينهما، واستعمال إحداهما مكان الآخر، وخروج كليهما عما وضع له ...الخ هذه القضايا التي تتعلق، بل ترتبط بالجانب الدلالي بشكل وثيق . وهكذا نراه يوفي ما وعد به، أو طبق ما ذكره في صدر عناصر اللغة العربية . كما نلاحظ اهتمامه في كل القضايا التي عرض لها وهي العناصر الخاصة○ باللغة العربية○○ والواقعة في إطار○ الجانب الدلالي، ومن ثم نرى أن كل المستويات التي تعرض لها وهي المعجم والصرف والنحو والبلاغة، وبالتالي تبين السر الذي يجمع هذه العناصر عند د. وافي وهو العنصر الدلالي، أو الذي لفت نظر د. وافي، ومن ثم جعل الدلالة هي العنصر الشامل لكل هذه المستويات، وقد أدلينا بدلونا فيما ورد أعلاه .

وهكذا نجد أقساما زيادة على ما اقترحه علم اللغة = أنه أضاف قواعد الأسلوب أو البلاغة العربية، وهي أبواب لا مكان لها في التقسيمات اللغوية الحديثة، وكذلك الفصل الرابع : المجاز والكناية، وهي قضايا لا تعالج في اللسانيات الحديثة، وإن كانت ترتبط هذه الأبواب بالجانب الدلالي

---

[١] ينظر : د.وافي : السابق ص٢١٠ وما بعدها .

بشكل بارز = إذ انفصلت العلوم وأصبح لها طرائقها المتباينة عن منهج اللسانيات، التي تختلف اختلافا كبيرا عن منهج البلاغة والنقد .

ومن ثم فإن الدرس الدلالي قد حظي بقدر لا بأس به، وأن الدرس الصوتي (فقه اللغة ص ١٦٥ وما بعدها) وكذلك الدرس الصرفي، وإن ورد تحت مصطلح آخر (قواعد البنية في اللغة العربية) (فقه اللغة ص ٢١٦ وما بعدها)، أما الجانب التركيبي، فقد أورده أيضا تحت مصطلح (قواعد التنظيم في اللغة العربية (فقه اللغة ص٢١٠ وما بعدها) ثم أضاف جانبا آخر وهو قواعد الأسلوب أو البلاغة في العربية (فقه اللغة ص٢٣٤ وما بعدها) ثم أضاف فصلين آخرين عن كفاية اللغة العربية (فقه اللغة ٢٤٤ وما بعدها) والرابع بعنوان صيانة اللغة العربية (فقه اللغة ص ٢٥١ وما بعدها) . على أننا لا يمكننا أن ننسى في هذا الشأن جانبا ثالثا (مفردات اللغة العربية) (فقه اللغة ص ١٦٨ وما بعدها) . وأحسب أن هذا الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المعجمي، وإن لم يكن على القدر الذي ورد في معرض مناقشة ابن فارس والثعالبي، ولم يكن بهذا التنظيم، وهو ما تميز به على دراسة السابقين، بينما جاءت دراسة السابقين لهذا الجانب أغزر مادة وأوسع من حيث التطبيق، ومن ثم من حيث المعجم، إلا كثرتها ومرادفاتها، وهو أمر أحسبه يتعلق بالجانب المعجمي، وإن لم يعالج بالطريقة ذاتها التي عالجها ابن فارس والثعالبي، ويؤكد ما أحسبه صحيحا، وهو إن شاء الله صحيح، أن د. وافي ذكر علم المفردات،[1] في موضع سابق بمفردات اللغة، وقد ترجمها إلى Lexicologie [2]، وربما لم يرد أن يعيد الترجمة مرة أخرى خشية التكرار، وبالتالي يقصد به علم المعجم، وربما تكون تسميته مستقاة من أن علم المعجم يبحث في المعاني العامة للألفاظ، وهي رؤية في عمومها تتفق مع ما أوردناه في أكثر من موضع من البحث = أن علم المعجم يبحث في المعاني للألفاظ . وعلى هذا نرى التمايز بين ابن فارس والثعالبي اللذين يمثلان معالجة واحدة من جهة، في حين أخذت في معالجة السيوطي شكلا مختلفا، وكذلك عند ابن جني في الخصائص وعند د. وافي في مصنفيه من جهة أخرى، ومن ثم فإن الدراسة المعجمية في كتب " فقه اللغة " أخذت طرائق قددا، وتمثل الجانب الأكثر بروزا الذي حاول اللغويون تطويره تقريبا .

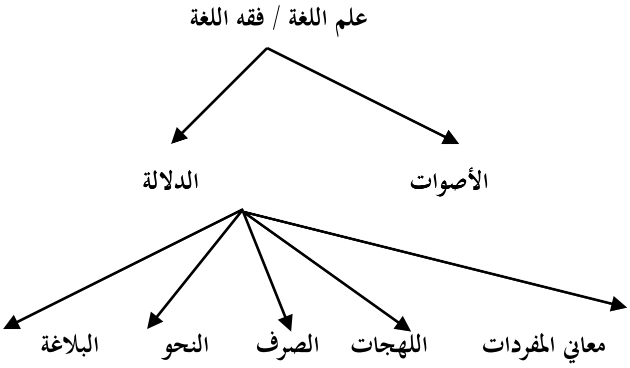
---

[1] د.وافي : فقه اللغة ص ١٦٨ .

[2] د.وافي : فقه اللغة ص ١٦٤ .

وهنا تتبدى لنا المقاربة بين العملين = أن كليهما درس جوانب : صوتية وصرفية ونحوية وبلاغية ... إلخ، وهو ما فعله د. وافي في مسايرته للدراسات القديمة، على الرغم الفروق التي تبدو واضحة بين عمل الاثنين، وأحاول أن استظهرها في التحليلات التالية . نلاحظ أن مصنفات " فقه اللغة " عرضت للمستويات اللغوية : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية . وإن كانت لا تشير إلى هذا التقسيم من الدراسة إشارة مباشرة . وقد جاءت هذه المستويات متشابكة متعانقة .

على أن خلاصة القول في تقسيمات علمي اللغة وفقه اللغة كما يراها د. وافي من خلال عرض مادة الكتابين ، وتركيزه على الجانب الدلالي ، على الرغم مما يمكن أن يبدو في تقسيماته في الكتابين ، إلا أننا اعتبرناهما كتابا واحدا ، ومن هنا فإن مادة الكتابين واحدة = أو هو سوى بينهما، ومن هنا يمكننا اختصار المستويات اللغوية الواردة في الكتابين على النحو التالي :



مخطط يوضح تقسيمات فقه اللغة وعلم اللغة في الكتابين

والأمر ظاهر في المقاربة بين تقسيمات د. وافي وبين تقسيمات بلومفيلد المعروض موجز لها أعلاه ، وعلى الرغم من ذلك فإن المفارقة بينهما تبقى في عدد من المواضع لا تخفى على الناظر في التقسيمين .

٣ / . : كلمة خاتمة :

من خلال ما استظهرته ووصفته كما هو كائن وبين في مواضع متفرقة من البحث؛ أن معالجة الجانب الدلالي، لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن الجوانب اللغوية الأخرى؛ لأن معالجته جاءت متداخلة مع الجوانب اللغوي الأخرى في مصنفات " فقه اللغة "؛ لتشمل جوانب لغوية وبلاغية وأسلوبية ومعجمية، وجوانب أخرى غير لغوية (سياق الحال) ظاهر وواضح لا ريب فيه، وأن هذا

الفصل . الذي نراه اليوم . بين هذه المصنفات لم يكن موجودا بهذه الشكل، كما أن هذه المعالجة جاءت متداخلة إلى حد بعيد، وكان ينقصها الدقة والترتيب، وإن كان يشفع لهم العامل الزمني الذي لا بد أن يؤخذ في الحسبان، وبناء على هذه الرؤية، أرى أن معالجتهم للقضايا اللغوية جاءت ثرية بحيث مثلت مادة وفيرة للباحثين المحدثين أن يكتبوا هذا الكم من المؤلفات في هذا الباب من الدراسة اللغوية .

كما نلاحظ أيضا أن هذه المصنفات كان يجمعها جامع واحد؛ وهو مناقشة قضايا واحدة، كما هي الحال مع ابن فارس والثعالبي، وأن كل مؤلف كان يحاول جاهدا أن يفيد من السابقين ويضيف إليه، وألا يكون مؤلفه نسخة مما هو وارد قبله، وقد رأينا السيوطي على الرغم من نقله عن السابقين = حيث صرح هو بذلك صراحة، حين كان يشير إلى أسماء من نقل عنهم، ولم يكن ينقل عن أصحاب كتب " فقه اللغة " فقط، وإنما كان ينقل أيضا عن أصحاب الاتجاهات الأخرى، كما تشير النقول التي وردت في المزهر، ومن ثم تعددت روافده من الاتجاهات السابقة، على الرغم من أنه كان في " فقه اللغة "، ولاحظنا كذلك أن السيوطي لم يكن ناقلا عن السابقين فقط، بقدر ما كان يحاول أن تكون هذه التصورات القديمة التي وردت عند السابقين عليه : في صياغة جديدة وفي إطار جديد، ومن هنا رأينا كيف بعدت هذه الرؤى الجديدة في المعالجة بأن الناظر فيها يحسبها شيئا بعيدا، غير أن من يمعن النظر فيها يجدها تقع في قلب المعالجة السابقة من جهة، ومن جهة أخرى في قلب المعالجة التراثية .

كما ذكرنا العلاقة الجامعة بين المصنفات القديمة ومصنفي د. وافي، ورأينا كيف أنه صار على درب السابقين عليه، مع الأخذ في الاعتبار القضايا المهمة التي وردت عند السابقين وأسقطها مع التركيز على الجانب الدلالي في معالجة السابقين؛ الذي خصص له جانبا منفردا، كما فعل مع المستويات اللغوية الأخرى = أو أنه لم تتم معالجته حتى في تلك المستويات متداخلا مع المستويات اللغوية التي عرض لها، كما وردت في معالجة القدماء، وربما تكون رؤية د. وافي أن المعالجة الدلالية وردت في كتابه " علم اللغة "، ومن هنا فإن إعادة هذا المستوى مرة أخرى، يجعل منه تكرارا غير مقبول، على أساس أن المصنفين في علم اللغة وفقه اللغة صنوان، ويسقيان من معين واحد = غير أننا لاحظنا أن هذا الصنف من المؤلفات ينبغي أن يعالج في إطار منفرد، على الرغم من أن بعض

الباحثين سوى بين العلمين، واستعملهما على أنهما شئ واحد، خاصة أننا رأينا من خلال معالجة القدماء أن القضايا التي اشتملت عليها موضوعات " فقه اللغة " لا يمكن أن تشتمل عليها مؤلفات علم اللغة بالمعنى الحديث، أو كتب النحو القديمة، ففي مقارنة بين هذه المؤلفات وبين كتاب سيبويه، تبدو المفارقة واضحة بين الموضوعات التي يشتمل عليها كل نوع من هذه المؤلفات التراثية، ومن ثم لا يمكننا التسوية بين هذه الدراسات بحال من الأحوال؛ لأن في ذلك خلطا للموضوعات، ولأن الموضوعات التي درست في كل صنف من هذه الاتجاهات، هي الأساس الذي يمكننا أن نبني عليه المفارقة بين الاتجاهات التراثية، إن جاز لنا أن نفرق تفريقا واضحا.

على أن هنالك عددا من القضايا الأساسية التي وردت في ثنايا البحث، ربما تمثل إعادتها هنا مرة أخرى تكرارا لا داعي له، ومن ثم نكتفي بأن تبقي ثمة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحتاج إلى مساحة مكانية كبيرة، وهذا يتنافى مع حجم المساحة المكانية المخصصة لعناصر الخاتمة المقتضبة؛ لأن في ذلك إخلالا شديدا لطبيعتها .

٤ / . : المراجع :

١. أحمد سليمان ياقوت (دكتور) : الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩ .

٢ . أحمد سليمان ياقوت (دكتور) دراسات نحوية في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، د .ت .

٣. الثعالبي : أبو منصور إسماعيل : فقه اللغة وسر العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، توزيع دار الباز، مكة المكرمة .

٤. ابن جني : أبو الفتح عثمان : الخصائص :

الجزء الأول :تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ .

الجزء الثاني : تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧ .

الجزء الثالث : تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

٥. ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٧ .

٦. حلمي خليل (دكتور) : مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥ .

٧ . السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها :

المجلد الأول، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البيجاوي،مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، دون تاريخ .

المجلد الثاني، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البيجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون طبعة، دون تاريخ .

٨ . صبحي إبراهيم الفقي (دكتور) : مصطلح المعنى في كتاب سيبويه،ص ٢٥ : ٣١٢، مجلة علوم اللغة، العدد ٣٥، ٢٠٠٦ .

٩ . عبده الراجحي (دكتور) : فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩ .

١٠ . علي عبد الواحد وافي (دكتور) : علم اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة التاسعة، مزيدة ومنقحة، ١٩٤٥.

١١ . علي عبد الواحد وافي (دكتور) : فقه اللغة، الطبعة السابعة، مزيدة ومنقحة، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٢ .

١٢ . د. كمال محمد بشر (دكتور) : دراسات في علم المعنى (السمانتيك)، ١٩٨٥، دون ناشر .

١٣ . محمد أحمد أبو الفرج (دكتور) : مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ .

١٤ . محمود السعران (دكتور) : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ١٩٩٢ .